الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

مذكرة بعنوان:

النشاط السياسي للنقابات المغاربية خلال الفترة الإستعمارية – الجزائر والمغرب الأقصى أنموذجا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

❖ ليلى بوقرحة

❖ هناء صيد

إشراف الأستاذة:

❖ أم الخير بان

– لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
محمد السعيد عقيب	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أم الخير بان	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
الكاملة فرحات	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

مذكرة بعنوان:

النشاط السياسي للنقابات المغاربية خلال الفترة الإستعمارية – الجزائر والمغرب الأقصى أنموذجا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

❖ ليلى بوقرحة

❖ هناء صيد

إشراف الأستاذة:

❖ أم الخير بان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
محمد السعيد عقيب	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أم الخير بان	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
الكاملة فرحات	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

الإهداء:

نهدي عملنا هذا إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل، بعد بسم الله الرحمن الرحيم

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا إنتظار ولا مقابل إلى من كانت سندا لي في مخاض هذا العمل وميلاده.

إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلى أمي التي مهما قلت فيها لن أوفيها حقها، التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية.

إلى من كان شمعة تنير دربي ومن علمني الإجتهاد والمثابرة وحب الاطلاع والسير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام إلى أبي الحبيب أطال الله في عمره.

إلى فرحة البيت وقرة العين إخوتي كل باسمه ومقامه.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل من ساعدنا ونصحنا في إنجاز هذا العمل.

إلى كافة الأساتذة الذين ساعدونا خاصة الأستاذة المشرفة بان أم الخير

شكر وعرفان:

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث، ونشكر المعين الذي وهبنا الصبر والتحدي والحب لنجعل هذا المشروع علما ينتفع بهُ.

نتقدم بأجمل عبارات الشكر والإمتنان من قلوب فائضة بالمحبة والاحترام والتقدير لمشرفتنا التي أشرفت علينا في هذهُ المذكرة الدكتورة الفاضلة: بان أم الخير، ونقدم لك أزكى تحياتنا وأجملها وأثناها نرسلها لك بكل الود والحب والإخلاص، شاكرين لكي على كل ما قدمتي وما نصحتي به في إشرافك على هذا البحث، فلكي منا كل الشكر والإمتنان.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

كذلك نتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أساتذتنا بكلية العلوم الإجتماعية والإنسانية الذين ساهموا بتوجيهاتهم ونصائحهم في إنجاز هذا البحث لهم منا كل التقدير والإحترام .

ومن بينهم الأستاذ محمد حناي والأستاذة فرحات الكاملة، والطالب عبد الحكيم بوغزالة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كافة الزملاء والأصدقاء وكل من مدنا بيد العون من قريب أو بعيد وساعدنا على إنجاز هذا العمل تعاونهم وتشجيعهم لنا.

كما لا ننسى في الأخير أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيهُ، أو بكلمة طيبة، أو دعاء في أي مكان...

مقدمـــــــــــــــــة

شكلت التجربة النقابية في المنطقة المغاربية مظهرا بارزا و فاعلا على المستوى الإجتماعي والسياسي إبان الفترة الإستعمارية، فقد نشأت النقابات في سياق إقتصادي و اجتماعي معقد ،وسط وضع استعماري فرض نظاما إستغلاليا يستهدف اليد العاملة المحلية ويدعم المصالح الإقتصادية للمستوطنين والشركات الفرنسية في الجزائر والمغرب الأقصى ، وفي ظل هذا الواقع، لم تقتصر النقابات العمالية على المطالبة بتحسين ظروف العمل والحقوق الإقتصادية و تحقيق العدالة الإجتماعية ، بل تحولت إلى فضاء للمقاومة السياسية والنضال الوطني ، مما جعلها جزء من النشاط التحرري ضد الإستعمار.

تعد الحركة النقابية في المنطقة المغاربية من أبرز الحركات الفاعلة على المستوى الإجتماعي والسياسي ، حيث ساهمت في تشكيل الوعي الوطني خلال الحقبة الإستعمارية ، فقد نشأت النقابات في سياق اقتصادي و إجتماعي معقد ، حيث فرض الإستعمار نظاما إستغلاليا يستهدف اليد العاملة المحلية ويدعم المصالح الاقتصادية للمستوطنين والشركات الفرنسية في الجزائر والمغرب، وفي ظل هذا الواقع، لم تقتصر النقابات العمالية على المطالبة بتحسين ظروف العمل والحقوق الإقتصادية وتحقيق العدالة الإجتماعية، بل تحولت إلى فضاء للمقاومة السياسية والنضال الوطني ، مما جعلها جزء من النشاط التحرري ضد الاستعمار.

وشهدت الجزائر والمغرب الأقصى بدورهما مسارات نقابية متباينة، فقد تأثرت الحركة النقابية في الجزائر بالطبيعة الإستيطانية التي عمقها الإستعمار الفرنسي، حيث سعت السلطات إلى تهميش العمال الجزائريين ومنعهم من الولوج إلى النقابات الرسمية التي كانت موجهة أساسا لخدمة المستوطنين الأوروبيين إلا أن هذه القيود لم تمنع نشوء نقابات محلية ذات طابع وطني، (كان دافعها الوقوف على أحوال العمال الجزائريين وضمان حقوقهم وربط مطالبهم، سعت إلى الدفاع عن العمال الجزائريين وربط مطالبهم الاجتماعية بالتحرر الوطني، خاصة مع تصاعد العمل السياسي في منتصف القرن العشرين.

أما في المغرب الأقصى ، فقد كان الطابع الإستعماري غير ما هو موجود في الجزائر، حيث يدعمه نظام الحماية الذي كان فيها نظام الحماية المزدوجة الفرنسية والإسبانية، التي كان لها دور في إتاحة هامش أكبر للنشاط النقابي، حيث ظهرت النقابات في وقت مبكر مقارنة بالجزائر، وكان لها إرتباط وثيق

بالحركة الوطنية، واستطاعت أن تلعب دورا هاما في دعم المطالب السياسية للإستقلال، سواء عبر الإضرابات العمالية أو المشاركة في النشاط السياسي المناهض للإستعمار.

وعلى هذا الأساس نجد أنه في ظل الإستعمار لم يكن النشاط النقابي في البداية بالنسبة للبلدين الجزائر والمغرب مجرد أداة للدفاع عن الحقوق الاقتصادية و الإجتماعية للعمال فقط، بل تجاوز ذلك ليرتقي ويصبح جزء من الحركة السياسية الوطنية المناهضة للإستعمار.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور السياسي للنقابات العمالية المغاربية خلال الفترة الإستعمارية والتعرف على مدى تأثيرها في الحركة الوطنية، ومدى تفاعلها مع الديناميكية السياسية والإقتصادية التي فرضها الإستعمار، كما تسعى الدراسة إلى مقارنة التجربتين الجزائرية والمغربية وتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في المسار النقابي لكل منهما.

إشكالية البحث:

شهدت النقابات العمالية في الجزائر والمغرب خلال الفترة الإستعمارية تحولا من تنظيمات مطالبة بالحقوق إلى فاعل سياسي ساهم في دعم الحركة الوطنية ومن هنا تبرز الإشكالية الآتية: فيما تمثلت مساهمة النقابات العمالية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى بالفترة الإستعمارية في النضال السياسي وماهي مظاهره؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي الظروف التي أدت إلى نشوء الحركة النقابية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى خلال الفترة الإستعمارية؟

-كيف تطور النشاط النقابي في ظل القوانين والسياسات الإستعمارية، وما مدى تأثير هذه السياسات على إستقلالية النقابات؟

- ما الدور الذي لعبته النقابات في دعم الحركات الوطنية والمطالبة بالإستقلال، وما أهم المحطات التي ميزت هذا النشاط؟

-كيف تعاملت السلطات الاستعمارية مع تصاعد نشاط النقابات، وما الوسائل التي استخدمتها للحد من تأثيرها السياسي ؟

دوافع اختيار الموضوع:

–التعرف على أهمية الدور النقابي في مقاومة الإستعمار.

_التعرف على ما مدى حجم وقيمة المساهمة العمل النقابي في خدمة القضايا الوطنية

– التعرف على البعد الإجتماعي والإقتصادي للنضال السياسي والتحرري.

–تقديم إضافة علمية لفهم العلاقة بين العمل النقابي والسياسي

منهج الدراسة:

لقد إتبعنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي، وهو منهج أساسي في دراستنا التاريخية حيث من خلاله نتمكن من إسترداد ظروف ونشأة وتطور الحركة النقابية وظهور نقابة وطنية مستقلة تمثلت في الإتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر و الاتحاد المغربي للشغل في المغرب الأقصى مع الاستفادة في بعض الأحيان من المنهج التحليلي والمقارنة لتفسير الأحداث وإستخلاص الفروق بين التجربتين الجزائرية والمغربية .

الدراسات السابقة للموضوع:

ومن بين أهم الدراسات التي تناولت مواضيع مشابهة لموضوعنا والتي ساعدتنا على فهم أوضح وأصح لموضوعنا هي كالآتي:

– أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغاربية : " المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924 1962م"، للباحث عبد العزيز راجعي ، التي تم فيها تناول الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي أدت إلى ظهور الحركة النقابية الجزائرية، كذلك تناولت ميلاد الإتحاد العام للعمال الجزائريين وأهم نشاطاته.

–كذلك دراسة أخرى بعنوان " التطورات النقابية في الجزائر خلال سنوات الجبهة الشعبية 1936 – 1939" ، للباحث عبد العزيز راجعي ، التي عرفت بالأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية التي كان يعيشها الشعب الجزائري.

–كذلك إستفدنا من مقال بعنوان ،"دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الإستعمارية (تونس – المغرب الأقصى – الجزائر 1920 – 1962)"، للباحثة كوثر هاشم، هذه الدراسة ساعدتنا في التعرف على التطورات التي مرت بها الحركة النقابية لكل من الجزائر والمغرب الأقصى.

– عبد العزيز راجعي ، مقال بعنوان : "العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1949 – 1939 محطات و مواقف"

– محمد مسبكة ، مذكرة ماجستير بعنوان : الحركة النقابية في دول المغرب العربي إعتمدنا عليها في دراسة حالة الجزائر وكذلك التعرف على تطور الحركة النقابية في الجزائر

أهم المصادر والمراجع .

لقد تناولنا في موضوعنا هذا مجموعة من المصادر والمراجع كانت بمثابة أساس لهذا الموضوع:

–المصادر:

– الكبير عياش : الحركة النقابية بالمغرب: فقد إعتمدنا على الجزئين الأول والثاني ، الجزء الأول الذي صدر بتاريخ 1928م والجزء الثاني الذي صدر بتاريخ 1997 م

– طيب بن بوعزة: ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، صدر بتاريخ 1992 حيث يعد من بيت أهم مصادر، وذلك لأن المؤلف كان من بين مؤسسي الإتحاد المغربي للشغل. كذلك كان من بين أهم أعضائه لأنه كان يتقيد منصب كاتب عام لهذا الإتحاد ، حيث ساعدنا على تعرف على برنامج الإتحاد ونشاطه ، وكذلك ساعدنا في جانب المقارنة

. المراجع :

–إدريس بولكعيبات ، مقال بعنوان :" الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الإرتباط بالمشروع السياسي".

– الصعوبات:

وبطبيعة الحال لا يخلوا أي بحث من بعض الصعوبات والعراقيل التي قد تكون سببا في الإنقاص من جودة البحث ونذكر من هذه الصعوبات ما يلي :

– صعوبة التنقل إلى المكاتب الوطنية للإطلاع على معلومات حول هذا الموضوع.

– المشاكل المادية التي كانت سبب في عدم الحصول على بعض مراجع ذات أهمية بالنسبة لموضوعنا .

– أيضا من الصعوبات التي واجهتنا وهي قلة المادة العلمية حول موضوعنا في جانب الذي يخص المغرب الأقصى.

– كذلك قلة خبرتنا في التعامل مع المواقع الأجنبية كان حاجز كبير لعدم وصولنا إلى بعض المعلومات التي قد تكون هامة في موضوعنا.

الفصل الأول

إرهاصات ظهور وتطور الحركة النقابية–بالجزائر والمغرب الأقصى (1919–1956)

تمهيد

كانت أوروبا مهد الحركة النقابية العمالية، حيث كانت بريطانيا أسبق الدول إلى الاعتراف بالأهلية الكاملة للنقابات التي أعرضت معارضتها للرأسمالية، ثم سرعان ما انتشرت الحركة إلى مختلف أنحاء العالم خاصة منها تلك التي كانت أسيرة السيطرة الاستعمارية كالبلدان المغاربية (الجزائر – تونس- المغرب الأقصى- ليبيا) التي تبنت العمل النقابي كأداة للدفاع عن الحقوق.ومن هذا المنطلق سنركز في هذا الفصل على إرهاصات ظهور وتطور الحركة النقابية وذلك من خلال بوادر ظهورها ونشأة وتطور الحركة النقابية المغاربية.

المبحث الأول : بوادر ظهور الحركة النقابية في كل من الجزائر- المغرب الأقصى:.

تعرضت الجزائر والمغرب لاستعمار مشترك هدف إلى الاستغلال والنهب وقمع الشعبين مما أدى إلى ظهور أشكال مختلفة من المقاومة، من بينها المقاومة الاجتماعية التي تجسدت في الحركة النقابية، وقد جاءت هذه المقاومة نتيجة للظروف القاسية التي فرضها الاستعمار على شعبي البلدين.

1- عوامل ظهور الحركة النقابية في الجزائر والمغرب الأقصى

شهدت دول المغرب العربي خلال الفترة الاستعمارية (أواخر القرن 19 إلى منتصف القرن 20) تحولات إجتماعية و إقتصادية عميقة نتيجة السياسات الإستعمارية الأوروبية التي أثرت بشكل مباشر على الطبقات العاملة، وفي هذا السياق، برز النشاط النقابي[1] كوسيلة للدفاع عن الحقوق الإجتماعية و الإقتصادية، رغم التفاوت في التجربة النقابية بين دول المغرب العربي، فإنها جميعا عرفت أشكالا من التنظيم العمالي و النقابي و لعبت دورا مهما في المسار التحرري خاصة في تونس حيث نشأت الحركة النقابية في ظل وجود الإحتلال التي الفرنسي.

[1] **النشاط النقابي: هو تنظيم جماهيري ينظم في اطار العاملين لقطاع معين أو في مجموعة من القطاعات، وفق قانون محدد، يتم الاتفاق عليه بإطار هيئة تأسيسه تتمتع بصلاحية التطبيق**.ينظر: ايمان بغدادي، العمل النقابي ودوره في النهوض بالطبقة العمالية"، مجلة الصدى للدراسات القانونية و السياسية، مج02، ع 02، جوان 2020،مخبر جامعة الجيلالي بونعامة ،الجزائر، ص 05.

ومع بداية سنة 1944 ظهرت الحركة النقابية التونسية تتخذ طابعا قوميا بقيادة فرحات حشاد[1] الذي أدرك أن النقابات الفرنسية لا تمثل مصالح العمال التونسيين المستعمرين، فأسس نقابات مستقلة إنطلقت من صفاقس، ثم انتشرت إلى تونس وأسفرت عن تأسيس "الإتحاد العام التونسي للشغل" سنة 1946، سعى الإتحاد إلى مقاومة الإستعمار و تعزيز الوعي الوطني و الإجتماعي لدى العمال، وقد قاد "حشّاد" عدة إضرابات و إحتجاجات ضد الإستعمار، مما جعله هدفا للسلطات الفرنسية التي إستهدفته بعد إضرابات دموية في صفاقس و النفيصة.[2]

أما في ليبيا فقد كان العمل النقابي أبطئ بسبب طبيعة الإستعمار الإيطالي من 1911م – 1943م، حيث عان الليبيون من أوضاع معيشية صعبة، وإعتمدوا بشكل أساسي على الزراعة و الرعي، ومع تحسن الأوضاع نسبيا، نشطت حركة الموانئ في بنغازي وطرابلس مما وفر فرص عمل كثيرة خاصة في تفريغ وشحن السفن، إكتسب بعض العمال النقابي متأثرين بالنقابات الأجنبية رغم ذلك لم يعترف بمحاولاتهم لتأسيس تنظيمات مستقلة، وإقتصر دورهم على المطالبة بالمساوة مع العمال الإيطاليين، بعد تولي الإدارة العسكرية البريطانية، حصلت بعض اللجان النقابية الليبية على إعتراف رسمي وفق تشريعات سمحت بإنشاء جمعيات ونقابات تمثل مصالح العمال.[3]

- **العوامل الإقتصادية و الإجتماعية .**

:1-1 في الجزائر :

إن ظهور الحركة النقابية في الجزائر، لم يكن من باب الصدفة بل كانت نتيجة لمجموعة. من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، التي عاشتها الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، وقد تمثله هذه الأوضاع في ما يلي: سيطرة الإدارة الإستعمارية على كل الأراضي الخصبة والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل

[1] **فرحات حشاد: زعيم نقابي، ولد سنة 1915 بقرية العباسية بصفاقس، لم يواصل تعليمه كان من بين المهتمين لنقابة، حيث إنخرط في النقابات الفرنسية كان من أول من أسس نقابة وطنية مستقلة في تونس وبسبب نشاطه النقابي تم اغتياله في 05 ديسمبر 1952**. ينظر: أم الخير بان، الجاليات الأوروبية في تونس وموقفها من الحركة الوطنية التونسية 1881م- 1956م، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ بلاد لمغرب المعصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، 2022، ص 184.

[2] محمد الصافي، " ملامح من النضال السياسي المشترك للنقابات العالمية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني"، مجلة دراسات، مج 39، ع 455، لبنان، 2017/01/31، ص ص 103،104

[3] عبير إبراهيم امنيه،أم العز علي الفارسي، دور المرأة في العمل النقابي بليبيا، مكتب ليبيا، ليبيا،2022، ص10.

فوضوي لا مثيل له بعد أن طردت منها سكانها وأرغمتهم على النزوح والهجرة [1]كذلك إستحواذها على الملايين من الهكتارات من الأراضي الخصبة في الجزائر التي كانت تمثل مصدر رزق أساسي للسكان المحليين، شمل هذا الإستحواذ أملاك عامة كانت تابعة للدولة الجزائرية وأخرى تعود ملكيتها للأعراش (القبائل) ، بالإضافة إلى ممتلكات خاصة للأفراد بالجزائريين ، حيث لم تكتفي الإدارة الإستعمارية بمصادر هذه الأراضي فحسب، بل عمدت إلى إعادة توزيعها بشكل ممنهج . على المستوطنين الفرنسيين (الكولون) ، الذين وفدوا بإعداد كبيرة إلى جزائر . [2]

إلى جانب هذا أصدرت قوانين تهدف إلى السيطرة على الأراضي الجزائرية تحت غطاء قانوني ومن أبرزها قانون 16يونيو 1851م، الذي نص هذا القانون على منح الإدارة الفرنسية الحق في الإستيلاء على أراضي الأعراش بحجة خدمة الصالح العام أو لأغراض الإستيطان[3] ،كما قدمت دعما كبير للمزارعين الأوروبيين في الجزائر ، حيث وفرت لهم القروض المسيرة وبرامج الري لتحسين إنتاجهم الزراعي وتوسيع نشاطهم، وفي المقابل حرمت الفلاح الجزائري من هذه الامتيازات. [4]

فأدت كل هذه الأمور إلى تدهور أوضاع الفلاحين الجزائريين بشكل كبير، حيث تحول العديد منهم إلى مجرد عمال موسميين يعملون بأجور زهيدة [5]أو خماسين، بينما أصبح آخرون عاطلين تماما عن العمل [6]كما تفاقمت المشاكل الإقتصادية في الجزائر، أكثر عندما تم ربط الإقتصاد الجزائري بفرنسا من خلال إلغاء العملة الجزائرية العثمانية، وإنشاء " بنك الجزائر" الفرنسي وصك عملة إستعمارية جديدة وذلك بموجب قانون 1 أوت 1951م، حيث تم دمج الجزائر جمر كيا ضمن النظام الاقتصادي الفرنسي[7]، أما القطاع الصناعي في الجزائر، فقد تم أماله من قبل الإدارة الاستعمارية ، مما تسبب تدريجيا

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائر (1830-1954)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص8.

[2] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، ج1، الاتحاد الكتاب العرب، دمشق،سوريا، 1999، ص18.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830الى 1989، ط1، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص159.

[4] شارل روبيراجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان،1972، ص125.

[5] ينظر إلى الملاحق رقم1.

[6] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص18.

[7] بشير بلاح، المرجع السابق، ص160.

في تراجع الصناعات التقليدية[1]، ويرجع ذلك إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام السلع والمنتجات الفرنسية التي طغت على الإنتاج المحلي[2] كما عرفت التجارة تراجع كبير خاصة الميزان التجاري الخارجية، لأن كل عمليات التصدير والتوريد كانت جميعها مقتصرة على فرنسا. [3]

وبخصوص الأوضاع الإجتماعية، عانى الجزائريون من انخفاض في الأجور بالنسبة للعمال الجزائريين كذلك ضعف الدخل الفردي، وإرتفاع في نسبة البطالة، خاصة في الأرياف مما أدى إلى زيادة ظاهرة. النزوح الريفي نحو المدن والمناطق الصناعية [4]كذلك تراجع الخدمات الصحية بالنسبة للجزائريين [5]كما عانى الأهالي من الضرائب التي فرضتها عليهم الإدارة الفرنسية والتي أثقلت كاهلهم، حيث يقول مترجم الجنرال سانت ارنو : " فارون" Pharaoh : " يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة ، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم " [6]زادت الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية تدهور بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث إنخفضت المساحة الإجمالية للمزارع التي يملكها الجزائريين وتراجع الصادرات الجزائرية بشكل حاد ، وزيادة في ارتفاع الرسوم الضرائب في 1926 م، إلى جانب هذا ارتفاع في ظاهرة الهجرة الداخلية وكذلك الخارجية خاصة نحو فرنسا، حيث عامل المناجم يحصل على 6 فرنكات مقابل (10 ساعات عمل) كذلك شهدت أسعار المواد الغذائية إرتفاع ، كما عرفت قطاع الصناعة تدهور وذلك بسبب تراجع التجارة والحرف كل هذا عائد إلى التغلغل المنتجات المصنعة الأجنبية ما أدى إلى إنتشار الفقر.[7]

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص43.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص160.

[3] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص43.

[4] شارل روبيراجيرون، المرجع السابق، ص 131، 132.

[5] سارة حداد،"الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بداية القرن العشرين (1900-1919)" مجلة تاريخ المغرب العربي، مج09، ع02، الجزائر، 2023، ص57.

[6] شارل روبيراجيرون، المرجع السابق، ص 131.

[7] ESSAI SUR LHISTOIRE DU MOUVEMENET OUVRIER DE 1920 A 1954, REVUE POLITIQUE IDEALGGIQUE ET CUETURELLE DU PARTI DE LAVANT-GARRDE SOCIALISTE, REVOLUTION SOCIALISTE N7, ALGER 1972, PP8 ,9

2-1في المغرب الأقصى :

أما عن الأوضاع في المغرب الأقصى فلم تختلف كثيرا على ما هو عليه الحال في الجزائر، رغم اختلاف طبيعة الاحتلال بينهما، حيث أن المغرب كان خاضع للنظام الحماية ، الذي يعتبر فيه متسع من الحرية على عكس ما هو موجود في الجزائر حيث نظام تسلطي عسكري قيد الأهالي، على رغم من هذا الإختلاف لكنه لم تختلف السياسة الإستعمارية كثير في كلا البلدين ، حيث سادت سياسة نهب و إستغلال الثروات.

والجدير بالذكر قبل كل شيء، أن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأقصى قبل الإحتلال إتسمت بالإستقرار والإزدهار النسبي، حيث عرفت البلاد تنظيما إجتماعيا وسياسيا مكنها من الحفاظ على إستقلالها حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وخلال هذا الفترة ، بدأ العالم يشهد تغيرات كبيرة مع تصاعد النفوذ الغربي، خاصة بقيادة الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا، التي وضعت خططا إستراتيجية للتوسع على حساب الدول الإسلامية ، أبرز مظاهر هذا التوجه الإستعماري تمثلت في حملة نابليون على مصر عام 1798م ، التي كانت أكثر من مجرد عمل عسكري، بل كانت بداية لمشروع إستعماري واسع النطاق يهدف إلى السيطرة على المناطق استراتيجية من العالم الإسلامي، للإستفادة من ثرواتها الإقتصادية والسيطرة على طرق التجارة العالمية.[1]

و في ظل هذه التطورات، لم يكن المغرب الأقصى بعيدا عن الأطماع الإستعمارية الفرنسية خاصة وأن موقعه الجغرافي الإستراتيجي على ضفاف المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط جعلته هدفا مغريا للقوى الإستعمارية، وعرضة لمشاريع الهيمنة الأوروبية، وهكذا بدأت فرنسا وضع خطط إستراتيجية تهدف إلى فرض نفوذها على المغرب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مستغلة التغيرات الاقتصادية والإجتماعية التي طرأت على البلاد، هذا التحول شكل مقدمة لدخول المغرب في دائرة الصراع الإستعماري الذي سيؤثر بشكل كبير على مساره التاريخي والإقتصادي.[2]

[1] سفيان حمومي،الحماية القنصلية الفرنسية بالمغرب القرن19، دراسة إحصائية"، مجلة لدكسوس، ع05، دار المنظومة، السعودية، سنة 2016، ص 156.
[2] سفيان حمومي،مرجع سابق، ص 156.

ولقد تحققت هذه الأطماع من خلال فرض معاهدة الحماية 30 ماي 1912م ، التي إنعكست سلبيا على الأوضاع الداخلية للبلاد خصوصا الإقتصادية والإجتماعية منها.[1]

الأوضاع في منطقة النفوذ الفرنسي :

لقد عرف إقتصاد المغرب الأقصى تراجع خلال الفترة الإستعمارية نتيجة التدهور الذي شهدته كل من القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية نتيجة هذا يعود إلى سيطرة الإدارة الإستعمارية على الأراضي الخصبة بمنطقة الحماية الفرنسية بوسط البلاد الذي تم تقسيمها إلى جهات مدنية(وجدة، الرباط، الدار البيضاء) وجهات عسكرية (فاس، مكناس، مراكش، أكادير) و تحول مالكوها الأصليون المغاربة إلى عمال مأجورين يتقاضون أجور زهيدة ، هذا الأمر أدى إلى بروز ظاهرة النزوح الريفي [2] كما تم سن قوانين خاصة تهدف إلى مصادرة أراضي السكان الأصليين ومنحها للمستوطنين الأوروبيين ، وخاصة الفرنسين ، بهدف تعزيز الاستيطان الاستعماري ، حيث شملت هذه القوانين تسهيلات ، واسعة للمستوطنين من بينها تقديم القروض المالية المسيرة وتنفيذ إصلاحات عمرانية واسعة النطاق لتحسين الظروف المعيشية، وقد تم توفير بنى تحتية وخدمات متطورة لجذب المستوطنين وضمان استقرارهم، وذلك على حساب المغاربة الذين تعرضوا للتهميش والإقصاء، ونتيجة لهذه السياسات الاستيطانية المنتهجة، إرتفع عدد المستوطنين الفرنسيين في المنطقة إلى حوالي 360 ألف شخص. مما أحدث تغيرات جذرية في البنية السكانية و الإجتماعية [3] كما عملت فرنسا على تطبيق إجراءات تهدف إلى نزع ملكية الأراضي بحجة تحقيق المصلحة العامة، ومن بين هذه الإجراءات فرضت على أصحاب الأراضي تسجيل ممتلكاتهم لدى السلطات الإستعمارية مقابل رفع رسوم محددة، وقد شكل هذا الإجراء عبئا ماليا على العديد من المغاربة، خاصة أصحاب الأراضي الصغيرة والفلاحين الذين لم يتمكنوا من تحمل تكاليف التسجيل[4]

[1] أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديد، دار البيضاء- المغرب،1993، ص32.

[2] نفسه، ص35.

[3] محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية واتجاهات الوحدوبة المغرب العربي، اتحاد الكتاب،دمشق،سوريا،2004، ص14.

[4] محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص251.

بالإضافة إلى ذلك تم وضع قوانين صارمة تنص على أن كل من لم يقم بتسجيل أراضيه لدى سلطة الحماية يتم تجريده من حقه في الملكية ، ونتيجة لذلك إستولت السلطات الإستعمارية على مساحات شاسعة من الأراضي غالبا تم منحها للمستوطنين أو إستخدامها في مشاريع تخدم مصالح فرنسا.[1] أما في ما يخص التجارة ، فقد سيطرت الإدارة الفرنسية عليها عن طريق ربط الصادرات المغرب الأقصى بمصلحة الاقتصادية الرأسمالية الفرنسية، عن طريق التحكم في جزء كبير من التجارة الخارجية المغربية من خلال التوجيه المفروض على التجارة الخارجية المغربية،حيث كانت مجبره على تصدير أغلب منتجاتها إلى فرنسا دون غيرها من البلدان الأخرى ، فقد سبب هذا الأمر عجز الميزان التجاري للمغرب الأقصى ، حيث نالت نسبة المبادلات التجارية المغربية الفرنسية حصة الأسد ، وكان الهدف من هذه السيطرة إضعاف التجارة المغربية ،التي نجحت في تحقيقها الإدارة الفرنسية وما يأكد على قول هذا عجز الميزان التجاري. [2]

أما في ما يتعلق بالصناعة التي عانت مثل الفلاحة، رغم وعود الإقامة العامة المتكررة بوضع برنامج لدعم الصناع المحتاجين وتطوير الإنتاج ليلبي إحتياجات الأسواق المحلية والدولية إلا أن هذه الوعود لم تتحقق وكانت الإعانات الموزعة على الصناع قليلة جدا وغير كافية. حيث وزعتها الحكومة على مدى ثلاث سنوات فقط، في حين كان نصيب صناع المدن الأخرى أقل. بكثير، لكنه أهمل التنظيم الذي يعد أساس ضروريا للاستغلال السليم وتطوير الصناعات بشكل عام ، وكذلك ظهرت الشركات الاحتكارية التي كانت تسيرها اللجنة الدائمة التي أصدرت هذه اللجنة خلال بضعة شهور قوانين تتيح إحتكار النقل والطراحين الكبرى لصالح مجموعة من الرأسماليين ، واحتكار إنتاج الدقيق الفاعل لصالح المستعمرين الأجانب ولا ننسى أن السلطة رفعت الضرائب غير المباشر مما زاد من معاناة صغار المستهلكين بشكل

[1] عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي" المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي"، دراسة مقارنة، عالم المعرفة، كويت،1990، ص43.

[2] إسماعيل العربي، (السياسة الإستعمارية الفرنسية 1919،1939 وتأثيرها السياسية والإقتصادية و الإجتماعية في بلدان المغرب العربي)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغربية قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2020، ص435-437.

كبير.[1] فهذه السياسة الفرنسية لم تقتصر على الجانب الإقتصادي فقط، بل كانت لها أبعادا اجتماعية عميقة ، حيث أدت إلى تهميش السكان المحليين وزعزعة النسيج القائم مما تسبب في إفقار الكثير من العائلات المغربية ودفعها إلى النزوح .[2] كذلك اتسمت تعاملات الإدارة الفرنسية بالتميز بين العمال المغاربة المسلمين وزملائهم الفرنسيين والمغاربة اليهوديين ، حيث ظهر هذا التميز في نسبة الأجور التي كان يتقاضاها العمال المغاربة المسلمين التي كانت بين 50 إلى 110فرنكا، في الوقت الذي كان يتقاضى فيه العمال الأوروبيين والمغاربة اليهود حوالي 165 الفرنك ، وكانت هذه الممارسة شائعة في الشركات الفرنسية المغربية، رغم أنها تثار فيها احتجاجات[3] يطالب المغاربة أن يوضعوا على قدم المساواة مع الفرنسيين وكانوا يرفعون شعارات تدعوا إلى الحرية والمساواة والإخاء،[4] إلا أن (الإدارة الفرنسية لم تعطي اهتمام لهذه المطالب ، وحافظة على مبدئ الخدم المساواة غير عادلة في الأجور بين موظفين.[5]

الأوضاع في منطقة النفوذ الإسباني :

إن الوضع الإقتصادي والإجتماعي للمنطقة الخاضعة للنفود الإسباني لم يكن أحسن حال من " منطقة النفوذ الفرنسي، وهذا لأن السياسة الإسبانية لا تختلف عن غيرها من السياسات الإستعمارية الإستيطانية، حيث شهدت هذه المنطقة و التي كانت بالشمال (جبالة، عمارة، الريف) و بالجنوب المغرب (الساقية الحمراء، ووادي الذهب) تراجع في مختلف القطاعة والمجالات. فقد شهدت المنطقة تدهورا اقتصاديا ، وذلك بسبب طبيعة البلاد الجغرافية (جبال . سهول ضيفة) ، وكذا إفتقار المنطقة للإمكانيات الاقتصادية، هذا الأمر لم يشجع رأسمال الإسباني وأصحاب الأعمال الكبرى" إلى الاستثمار فيها[6] حيث وقفت الكنيسة والجيش على التفكير والقيام بالمشاريع التي تخدم المنطقة ، وكانت الكنيسة

[1] نفسه، ص 435،437.

[2] عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق، ص251.

[3] LA LIBERTE, (A1, N17),1952/08/29

[4] LA LIBERTE, (A3, N68),1954/08/15

[5] LA LIBERTE, (A1, N17), OP, CIT

[6] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،العراق،2002، ص41.

الاسبانية في المغرب خلال الإستعمار أدوارا دينية و ثقافية و سياسية التي تمثلت في خدمت الجالية الاسبانية وحاولت التبشير بالكاثوليكية، وانشأت مدارس و مستشفيات وروجت للغة و الثقافة الإسبانية و دعمت الإستعمار الإسباني و ساهمت في تعزيز نفوذه، و لكنها لم تشهد أي تقدم.[1]

إلا أن المنطقة كانت تمتاز بأرضيها الخصبة، وهذا الأمر جعل الإدارة الإسبانية تفرض سيطرتها على الأراضي الزراعية الخصبة، ومن أجل إسكات الفلاحين المغاربة قامت بمنحهم الأراضي الجبلية الجرداء وغير صالحة للزراعة توفر لهم قوت يومهم ، وتم تسخير لخدمة هذه السياسة مجموعة من القوانين ، من أجل إضفاء الحق الشرعي في امتلاك هذه الأراضي ، حيث تم إصدار سنة قوانين عام1921م ، 1952 م ، كما قامت الإدارة الإسبانية بمصادرة ممتلكات الفلاحين المغاربة واستغلالها تحت ما يسمى " المصلحة العامة " ، وقد أسست أيضا ما يعرف " المحافظة العقارية " ، التي جاء تأسيسها من أجل تسهيل عملية نقل ملكية الأراضي من المغاربة إلى المستوطنين ولم تقف عند هذا الحد بل قامت باتباع أساليب أخرى، للاستيلاء على الأراضي وذلك من خلال أدخال تقنيات إنتاج حديثة للقضاء على الأساليب التقليدية وبسبب جهل السكان الأصليين لهذه تقنيات الحديثة ، أدى ذلك إلى توزيع الأراضي على المستوطنين، وهذا الشيء أعطاهم الحق في استغلال الأراضي لخدمة مصالحهم ، إلى جانب هذا قام الإسبان بفتح الأسواق المغربية لترويج لبضائعهم ومنتجاتهم مما تسبب في تراجع الصناعة المحلية وإضعافها بشكل كبير.[2]

أما في ما يخص الجانب التجاري فقد فرضت الإدارة الإسبانية سيطرتها على الحركة التجارية بواسطة قوانين النقد الاستثنائية. وهذه القوانين أعطت الإدارة الحق في التحكم في الواردات أما في ما يتعلق بالصادرات فأن نفوذها على الداخل يمكنها من السيطرة عليها سيطرة تامة. وقد إعتمدت الإدارة الإسبانية على وسيلة أخرى من أجل التحكم في الحركة التجارية ، وهذا من خلال رؤوس الأموال[3] أما

[1] محمد علي داهش، المغرب في مواجهة إسبانيا، ط1، دار الكتب العلمية، القاهرة،مصر، 2010، ص48.

[2] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان،2014، ص ص44،43.

[3] عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة،مصر، 1949، ص124.

عن الوضع الاجتماعي، داخل هذه المنطقة وكنتيجة للإجراءات الإقتصادية التي سبق ذكرها، تعرض الشعب المغربي بسببها إلى تشتيت صفوفه والإفقار والتجويع والإذلال. وكان التمييز واضحا في الأجور، كما هو الحال في الجزائر وتونس، وكان العمال المغاربة محرومين من القوانين التي تصون حقوقهم ومن التأمين الصحي، كما كانت المخصصات العائلية حتى عام 1947م ، لا تشمل إلا العمال الأوروبيين وكان واضحا التميز بين المستوطنين والأهالي في الاستفادة من العلاجات الطبية، وأصبح ينظر إلى المواطن المغربي نظرة دونية كما حرم الشعب المغربي من أبسط حقوقه ، حيث كانت السيطرة الكاملة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنين الإسبانيين، وهذا الأمر أدى إلى انتشار الفقر والجهل والمرض وسط الشعب العربي. [1]

عامل الهجرة :

تعددت وتداخلت الظروف والعوامل التي دفعت الكثير من الشباب والعائلات إلى الهجرة نحو الضفة الجنوبية للقارة الأوروبية [2] حيث شهدت فرنسا على وجه الخصوص موجات كبيرة من الهجرة الجزائرية الفارين. من القمع والاضطهاد، بحثا عن حياة أكثر أمانا وفرص عمل أفضل تمكنهم من تحسين أوضاعهم المعيشية، وبرز من بين هؤلاء المهاجرين شريحة واسعة من طبقة العمال الذين ساهموا بشكل كبير في سوق العمل الفرنسي، وخاصة في القطاعات التي تطلبت جهودا جسدية مضنية وأجوراً متواضعة، ورغم الصعوبات التي واجهها هؤلاء العمال، سواء على مستوى الاندماج الثقافي أو الاجتماعي، إلا أنهم شكلوا جزءا مهما من الشيخ الإقتصادي الفرنسي وأسهموا في بناء جسر ثقافي بين الجزائر وفرنسا.[3]

[1] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص46.

[2] عبد العزيز راجعي، (المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924-1962)، شهادة لنيل أطروحة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 02عبد الحميد مهري، الجزائر، 2018، ص212.

[3] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص76.

وتعد هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا مؤثرا مهما على حركة العمال وتأثيرها العميق في تشكيل الوعي الطبقي والنضالي بينهم، فقد أسهمت الظروف الصعبة التي عاشها هؤلاء العمال في بلد المهجر، سواء من إستغلال في ظل النظام الرأسمالي أو التمييز الناتج عن العلاقات الإستعمارية، في تعزيز إدراكهم لوضعهم الإجتماعي والسياسي، وبذلك أصبحت الهجرة بمثابة بداية مرحلة جديدة من النضال والمقاومة، حيث تبنى العمال الجزائريون أساليب جديدة للدفاع عن حقوقهم ومواجهة التحديات التي فرضتها عليهم بيئة العمل والحياة في فرنسا ، هذه التجربة لم تكن مجرد بحث عن لقمة العيش، بل تحولت إلى منصة البناء وفي سياسي و اجتماعي أعمق ، يمزج بين المطالب الاقتصادية والنضال ضد الموروثات الاستعمارية التي استمرت في التأثير على أوضاعهم .[1]

لم تقتصر ظاهرة الهجرة على العمال الجزائريين فحسب، بل شهد المغرب الأقصى أيضا موجات من هجرة اليد العاملة إلى فرنسا، وتميزت هذه الهجرة بطابعها غير المنتظم ، حيث جاءت على شكل تيارات متقطعة تأثرت بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل من المغرب الأقصى وفرنسا، وقد دفع البحث عن فرص عمل أفضل، والهروب من البطالة ونقص التنمية في المغرب الأقصى العديد من العمال إلى الانتقال إلى فرنسا، التي كانت بدورها بحاجة إلى يد عاملة لدعم اقتصادها ومع ذلك ظلت هذه الهجرة متأرجحة بين الإستقرار المؤقت والعودة إلى الوطن، مما جعلها ظاهرة متغيرة وغير ثابتة في طبيعتها. [2]

لم تكن هجرة اليد العاملة المغاربية (من الجزائر و المغرب الأقصى) دائما اختيارية، بل شهدت فترات أجبرت فيها الإدارة الإستعمارية العمال المغاربة على العمل لتعويض نقص اليد العاملة في المصانع الحربية بفرنسا، فعند عام 1916 وظفت وزارة العتاد الحربي الفرنسية آلاف العمال المغاربة في تلك المصانع ، حيث بلغ عددهم حوالي 18,000 تونسي 35,000 مغربي ، و 80,000 جزائري، ومع ذلك

[1] عبد العزيز راجعي،" ظروف وأليات تشكل الحركة العمالية الجزائرية مابين الحربين 1919-1939"، مجلة دراسات، مج08، ع07،جامعة قسنطينة2،الجزائر، 13/ 2018/02، ص 82.

[2] خالد أوعسو،" الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912-1974) أي موقع للشبان"، عمران، عدد 6، خريف 2017، ص 102، 103.

قامت السلطات الفرنسية بترحيل عدد الكبير منهم بين عام 1920 و 1921 وبقي عدد منهم في فرنسا

و استقر هناك[1] وأتاح الإحتكاك بين العمال المغاربة والأوروبيين داخل المصانع فرصة للإختلاط بالفرنسيين الذين كانوا اكثر اعتدالا مقارنة بمن كانوا في الوطن الأم ، هذا التفاعل ساهم في اكتساب المغاربة خبرات مهنية وفكرية، وتعرفهم على الحياة السياسية، الأمر الذي دفعهم إلى المشاركة والسعي لتحقيق مطالبهم والدفاع عنها ومن اجل ذلك تبنوا العمل النقابي كوسيلة جديدة للنضال والتنظيم لتحقيق أهدافهم .[2]

شهدت الهجرة العمالية الجزائرية والمغاربية بشكل عام تشكيل تكتلات وتنظيمات اعتمدت على شبكات إجتماعية ومهنية ساعدت على تحقيق الإنسجام بين العمال المغاربة هذه الشبكات لم تكن مجرد روابط اجتماعية بل لعبت دورا مهما في تسهيل التواصل والتعاون فيما بينهم ، مما عزز من قدرتهم على التكيف في بيئتهم الجديدة، وقد إنعكس هذا الإنسجام في إختيارهم للنقابة الوحيدة التي كانت منفتحة على الأجانب والمهاجرين وجدوا فيها مساحة للتعبير عن مطالبهم والدفاع عن حقوقهم بشكل جماعي ومنظم.[3]

2- البوادر الأولى للعمل النقابي في (الجزائر والمغرب الأقصى)

2-1: في الجزائر:

واجهت الحركة النقابية في الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية العديد من الصعوبات التي أعاقت نشأتها وتطورها ومن أبرز هذه العراقيل ، أن الجزائر كانت خضعت لسيطرة الفرنسية ، هذا الأمر جعلها

[1] زبيري حسين، النقابات المستقلة في الجزائر، شهادة نيل أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2،الجزائر، 2012، ص200.

[2] عبد العزيز راجعي، مرجع سابق، ص85.

[3] حسين زبيري، مرجع سابق، ص200.

تلعب دورا محدودا كمصدر للمنتجات الزراعية والمعدنية لصالح الدول المستعمرة [1]والنتيجة عن هذا كانت ضعف تطور الصناعة وبالتالي ضعف الطبقة العمالية الجزائرية، وأيضا كون الجزائر مستعمرة استيطانية فريدة من نوعها ، حيث استوطنها عدد كبير من الأوروبيين ، ونتيجة لذلك نضع جزء مهم من الطبقة الجزائرية لتكوين أوروبي.[2]، أما الموانع القانونية التي فرضتها الإدارة الإستعمارية على الجزائريين التي منعتهم من تكوين أي تنظيم ، وهذا نتيجة السياسة التعسفية التي كانت تتبعها الإدارة تجاه الجزائريين منذ بداية الحكم المدني، وفي مقدمتها قانون الأهالي[3]، الذي منع الجزائريين من إنشاء أي تنظيم سواء كان سياسي أو نقابي، إلى جانب هذا القانون نجد قانون أخرى صدر في 21 مارس 1884 ، الذي أعطى الحرية في تأسيس النقابات وإدارتها للفرنسيين فقط دون غيرهم[4] ، أما الصعوبة الأخيرة، تمثلت في ضعف عدد العمال الجزائريين الذين يشتغلون في الصناعة لضعف الاستثمار فيها من جهة، وسيطرة الأوروبيين على مختلف المهن221 مهنية بينما اكتفى السكان المحليين بالزراعة فقط كنشاط وحيد، لهذا السبب لم يكن لديهم فرصة للتقرب من النقابات والتعرف عليها أكثر واكتساب وعي نقابي وطني .[5]

:2-2في المغرب الأقصى:

عملت الإدارة الفرنسية منذ فرضها الحماية على المغرب الأقصى ، على إرساء البنيات الأولية لدولتها داخل المجتمع المغربي ، فقد ركزت في هذه المرحلة على أضعاف مصدر الرزق الأساسي للسكان المحليين ، وهو القطاع الزراعي ، وكذلك العمل على توطيد نظام الحماية والى جانب هذا قامت بأنشاء

[1] نفسه ، ص200

[2] عبد العزيز راجعي،" العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربية 1919، محطات ومواقف "مجلة التاريخية الجزائرية، مج 2017،ع4، الجزائر،ص166، 167.

[3] عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1972، ص150.

[4] **قانون الأهالي: أصدرته الجمهورية الفرنسية عام 1871، وسمي بقانون الأنديجيناء وتم تدعيمه في عهد جول فيري يوم 28 جوان 1881، هذا القانون جعل الجزائريين لايتمتعون بأبسط حقوقهم وأعطى السلطات الفرنسية توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة أملاكهم:** ينظر: عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2001، ص129.

[5] أدريس بولكعيبات، " الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، ع12، الجزائر، نوفمبر2017، ص150.

قطاعات عمومية من أجل تسهيل إدارة البلاد وتسيير أمورها، في الوقت الذي كان فيه المواطن المغربي العمال المأجورين للأن المترفون يفتقرون للمهارة ويتقاضون أجور زهدية. وإذا إستثنينا التعاضدية البريديين التي تأسست عام1916 ، كأول تنظيم تعاوني في المغرب سنجد أنه لم يكن هناك أي نشاط نقابي أو جمعوي أو مهني ، داخل المغرب وهذا الأمر راجع إلى عدة أسباب تذكرها الإمتيازات المخولة للأوروبيين العاملين بالمغرب الأقصى.

- إرتباط جزء منهم بتنفيذ المشروع الإستعماري .[1]

_هيمنة الفكر الإستعماري على ما تبقى منهم في العمل على تحضير الأهالي .[2]

_حالة الحصار التي كان قد شهدها المغرب الأقصى، وذلك وفق ما جاء في ظهير 24 أيار/ مايو 1914م. بعدم السماح لأي جمعية أن تمارس نشاطها إلا إذا كانت تحمل ترخيص معلن أو ضمني.

_من العراقيل الأخرى، أن عدد الموظفين والمأجورين من الأوروبيين كان ضعيفا[3]

المبحث الثاني نشأة وتطور الحركة النقابية (الجزائر– المغرب الأقصى)(1919م–1956م):

عرفت الحركة النقابية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى تطورا تدريجيا قبل بروز أول نقابة مستقلة تمثل العمل بشكل فعلي وخلال هذه المرحلة بدأ العمال الجزائريون والمغاربة في الانضمام إلى العمل النقابي رغم محدودية خبرتهم ومعرفتهم بهذا النوع من النشاط التنظيمي،إلا أن رغبتهم في تحسين ظروفهم المهنية والدفاع عن حقوقهم كانت دافعا قويا للمشاركة والإنخراط في هذا المسار النضالي.

1– مراحل ظهور الحركة النقابية الجزائرية

كانت الحرب العالمية الأولى دور أساسي في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا ، لكن هذه الهجرة لم تكن إختيارية، بل جاءت نتيجة للظروف التي فرضتها الحرب ، فقد لجأت السلطات

[1] محمد مسيكة، الحركة النقابية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مغاربية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-، 2014، ص 69.

[2] نفسه ، ص70.

[3] ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب، تر: نور الدين سعودي، ط1، ج1، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب، 1988، ص16.

الفرنسية إلى تجنيد العمال الجزائريين للمساهمة في الدفاع عن فرنسا[1] وإعادة إعمارها بعد الدفاع عن فرنسا بعد الدمار الذي خلفته القوات الألمانية الألمانية ونتيجة لذلك تزايدت حاجة إلى الأيدي العاملة المهاجرة ، خاصة في قطاع الصناعة من أجل إعادة بنائه .[2] وهذا الأمر أدى إلى إرتفاع أعداد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا إلى تفاقهم معاناتهم اليومية وتدهور أوضاعهم المعيشية والاجتماعية ، فقد واجهوا ظروف قاسية تمثلت. في التميز في الأجور، حيث كانوا يتقاضون رواتبا أقل مقارنة بالعمال الفرنسيين والعمال الساعات أطول ، دفعهم هذا الواقع الصعب إلى إجبارهم على البحث عن حياة أفضل والسعي لتحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية ، خاصة بعد أن شاهدوا ما حققته الطبقة العاملة الفرنسية من حصولها على حقوق مشروعة عبر نضالاتها المستمرة[3] ومع مرور الوقت بدأت تتشكل في مطلع القرن العشرين طبقة عمالية جزائرية كبيرة في مختلف المدن الفرنسية ، وانضمت إلى نقابات عمالية متعددة تعمل على حماية حقوقهم وتحقيق مطالبهم [4]وتبعا لذلك اندفعت العناصر العمالية الجزائرية الواعية إلى الانضمام إلى النقابات الفرنسية .[5]

و من بين الشخصيات البارزة التي لعبت دورا في هذا المشهد : "الحاج علي عبد القادر"[6] "المصالي الحاج"[7] ، "أحمد بهلول" ،" شبيلة الجيلالي"[8]،" معروف محمد" ، "وبوقرط علي" ، بدأ هؤلاء

[1] عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919- 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص14،15.

[2] عبد العزيز راجعي، مرجع سابق، ص82.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص16.

[4] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص116.

[5] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تن مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص234.

[6] **الحاج علي عبد القادر: ولد في 23 ديسمبر 1883م، في سيدي سعدي بالقرب من ولاية غليزان حصل على الجنسية الفرنسية هاجر عام 1914م إلى باريس ثم رجع وانضم إلى الاتحاد الفيدرالية شارك في عدة إجتماعات منها مؤتمر بروكسل**، ينظر خالد قويرصان ،"نضال الحاج علي عبد القادر ضد الاستعمار الفرنسي بين الشيوعية والوطنية (1883 - 1949م) "، المجلة التاريخية الجزائرية، مج02، 2،الجزائر،2024، ص 93.

[7] **مصالي الحاج: ولد في 16 ماي 1898، بتلمسان والده الحاج أحمد مصالي وأمه فطيمة صاري علي حاج الدين، ينتمي إلى عائلة الفلاحين هاجر إلى فرنسا سنة 1993 م، مارس فيها عدة حرف وساهم في تأسيس نجم شمال إفريقيا، والحزب الشيوعي الفرنسي وقد بدا صدامه مع هذا الحزب في سنه 1928، أسس حزب الشعب الجزائري**، ينظر: مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898 - 1938 تر: محمد المعراجي، تص: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP الجزائر، 2007، ص9.

[8] **شبيلة الجيلالي: من البليدة هاجر إلى فرنسا واشتغل فيما كمصلح للمصاعد وتعرف فيها على الأمير خالد ووثق صلته به، تولى منصب أمين صندوق مال الجمعية، ثم سكرتيره سنة 1927**، ينظر: عبد الحميد زورو، مرجع سابق، ص60.

مسيرتهم السياسية كأعضاء في النقابات العمالية الفرنسية ، ثم أصبحوا شخصيات بارزة في الحزب الشيوعي الفرنسي وقد ساهم انخراطهم في الحزب الشيوعي ، إلى جانب حضورهم الإجتماعات

و قراءتهم للصحف الشيوعية مثل "العمل" Anel والكفاح الإجتماعي (Laullte Saciale) في تشكيل وعي جديد لديهم وتعزيز روح التكتل والتضامن والدفاع عن مصالحهم المادية

ويمكن القول إن تداعيات الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسها المجرة العمالية وهجره المجندين الجزائريين، إلى جانب الظروف القاسية التي واجهوها ، لعبت دورا أساسيا في نشوء الحركة العمالية الجزائرية في فرنسا من جهة، والحركة الوطنية الجزائرية من جهة أخرى، وقد تجلى ذلك من خلال تأسيس جمعيات وأحزاب سياسية تولت مهمة الدفاع عن حقوق الجزائريين و حمايتهم .[1]

1-1 المرحلة الأولى: النشاط النقابي من(1919-1935)

تعتبر سنة 1919 م البداية الفعلية للنشاط أو العمل النقابي وهذا بعد عقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الفرنسي بين 20 و 24 جانفي من نفس السنة والذي أصدر تقرير حول المسألة الاستعمارية وتم التركيز من خلاله على خطر هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا وعلى البروليتاريا الفرنسية، وثم عمل الشيوعيون على التنظيم الأهالي المقيمين بفرنسا من أجل منع الرأسماليين من استقلالهم لصالحهم[2]تضمنت الحركة النقابية في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى تيارين رئيسين الكونفدرالية العامة للعمال: التي نادت بالإندماج الكامل في المجتمع الفرنسي ، والحركة النقابية الجزائرية المستقلة التي سعت إلى الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين مع التمسك بهويتهم الوطنية.[3] وكانت الكونفدرالية العامة للعمال الموحدين الموالية للحزب الشيوعي الفرنسي ، إحدى النقابات التي تولت الدفاع عن مصالح العمال

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 16، 17.

[2] محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962(الجزائر وتونس نموذجا)، شهادة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تاريخ الضفات الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط: المغرب، أوروبا، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر- بن بوسف بن خدة-، الجزائر، 2008، ص 23.

[3] كوثر هاشم،" دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الاستعمارية (تونس، الجزائر، المغرب)1920- 1962"، مجلة قبس، مج1، ع1، الجزائر، 2018، 2018، ص 273.

الجزائريين، رغم أنها لم تحظى بنفس الالتفاف الكبير الذي لاقته نظيرتها من قبل الجزائريين، ومع ذلك لعبت دورا هاما في دعم العمال عبر تنظيم سلسلة من الإضرابات التي شملت عدة قطاعات وتميزت بمطالبها الإجتماعية والمهنية[1] وشاركت الكونفدرالية في تنظيم إضرابات واسعة خلال الفترة (1934م – 1935 م) في المراكز الحضارية.[2] حيث شهد يوم 12 نوفمبر 1934 م ، إضرابات واسعة شارك فيها الآف العمال المهاجرين في المدن الكبرى مثل الجزائر . وهران. سيدي بلعباس، قسنطينة، حيث بلغ عدد المضربين بين12ألف و15 عامل، كان نصفهم تقريبا من الجزائريين، كما شهدت البلاد في 14 جويلية 1935م. مظاهرات حاشدة شارك فيها نجم شمال أفريقيا " حيث ضمت نحو 10 آلاف شخص ، وجاءت هذه التحركات تعبيرا عن تطلعات العمال الجزائريين في تحقيق حقوقهم الاجتماعية والمهنية إضافة إلى النضال ضد الإستعمار والإمبريالية الفاشية .[3]

2-1المرحلة الثانية:من النشاط النقابي:1936م/1945م

كانت سنة 1936م ، نقطة تحول في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية لعدة أسباب من أبرزها: وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا ، مما أدى إلى تغييرات في الحياة السياسية بالجزائر أبرزها إلغاء قانون الأهالي ، مما سمح للمناضلين الجزائريين بتولي مسؤوليات نقابية رسميا [4]و توحيد الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية ، التي لعبت دور الوسيط بين المنظمات الأوروبية والجزائرية ، نظر احتوائها على تشكيلات مرتبطة بالجبهة الشعبية .[5]وانعقاد المؤتمر الإسلامي في 7جوان 1936بالجزائر العاصمة، الذي طالب بإلغاء القانون الخاص بالجزائريين، وتطبيق نفس التدابير الاجتماعية المعتمدة في فرنسا، خاصة فيما يتعلق بتحديد ساعات العمل بـ 40 ساعة أسبوعيا.

[1] عبد العزيز راجعي،" العمل النقابي، مرجع سابق، ص11.

[2] كوثر هاشم، المرجع السابق، ص273.

[3] عبد العزيز راجعي،" العمل النقابي، المرجع السابق، ص 12.

[4] عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص318.

[5] بغداد خلوفي، (الحركة العمالية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954- 1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران، الجزائر، 2015، ص32.

وفي ظل التطورات، تصاعدت الإحتجاجات والإضرابات في مختلف القطاعات بما في ذلك التجارة والصناعة ، وامتدت إلى القطاع الفلاحي ، الذي لم يكن منظما قبل ذلك ، وتشير الإحصائيات إلى تسجيل حوالي 220 إضرابا بمشاركة نحو 52،885مضربا خلال عام 1936م.[1] تنوعت أسباب هذه الاحتجاجات بين غلاء المعيشة ونقص المواد الأساسية، مثل مظاهرة العاطلين عن العمل في الجزائر العاصمة يوم 24. مارس احتجاجا على رفضت البلدية تزويدهم بالخبز، وفي الجزائر العاصمة و 6 آلاف في وهران رغم قرار المنع [2] وامتدت الإضرابات إلى قطاعات أخرى ، مثل البناء ، حيث شهد يوم 10جوان إضرابا في 54 ورشة حول العاصمة ، كما شملت عمال المطابع وبائعي السمك، وفي أوت شهدت مناجم الونشريس إضرابا بمشاركة 400 عامل لكن السلطات الاستعمارية قمعتهم بعنف، كما سجلت قسنطينة إضرابات بينما شهدت سكيكدة 6 وعنابة 5 وجيجل 20وقالمة إضرابا واحد، في قطاع البناء تصاعدت الاحتجاجات إلى حد اطلاق النار على المضربين ، كما حدث يوم 25جوان في مقر الشركة الإفريقية للشعب.[3]

أما في القطاع الفلاحي، فقد كانت أوضاع العمال سيئة. مما دفع الكونفدرالية العامة. للشغل (CGt) إلى السعي لتنظيمهم واللافت أن الإضرابات استهدفت فقط مزارع المستوطنين الأوروبيين مما يشير إلى بعدها الوطني وكونها رد فعل على سياسة الإستيطان الفرنسي[4] ، استمرت حركة الإحتجاجات والإضرابات في الجزائر من عام 1936 م، منهم 40% من الجزائريين والأوروبيين على حد سواء، وتميزت النقابات بانتقال أعضائها من القطاع العام في عام1936م إلى إكتساب أعضاء من القطاع الخاص في عام 1937 م، خاصة من عمال البناء شملت مطالب العمال تحسين الأجور وظروف العمل

[1] مصطفى بطراوي،" النشاط النقابي التحرري ورد فعل الاستعمار الفرنسي منذ مطلع القرن العشرين وحتى الاستقلال"، مجلة قضايا تاريخية، ع07، الجزائر، 2017، ص124.

[2] عبد العزيز راجعي،" التطورات النقابية في الجزائر خلال سنوات الجبهة الشعبية 1936- 1939"، مجلة المصادر، 2017/6/30، الجزائر، ص82،83.

[3] عبد العزيز راجعي، العمل النقابي، مرجع سابق، ص 176، 177.

[4] نفسه، ص 176، 177.

، بالإضافة إلى مطالب ذات أبعاد سياسية. [1]وبوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا عام 1936م، عرفت الحركة النقابية تطورا حيث ظهرت لأول مرة عدة فروع نقابية في الغرب الجزائري.

من بين هذه الفروع تأسيس الفرع النقابي لحمام بو حجر بعين تموشنت بقيادة المناضل الشياعي " سماحي نعيمي" إضافة إلى فرعي سفير وسيدي بلعباس، وبحلول شهر جوان 1936انتشرت الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض في معظم المدن[2]،ساهم هذا الزخم النقابي في تحقيق العديد من المكاسب للعمال الجزائريين في مختلف القطاعات، خاصة في قطاع الفلاحة. حيث تمكنوا من تنظيم صفوفهم عبر تأسيس ‘‘الفيدرالية المستقلة للعمال الفلاحين " عام 1936 م. ما عزز نضالهم من أجل تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية.

ولقد تأثر النشاط النقابي نتيجة إنهيار الجبهة الشعبية في سنة 1938م ، ما أدى إلى اضطهاد الحركة النقابية في الجزائر وفقدان معظم المكاسب التي حققتها خلال تلك الفترة[3]، ومع اندلا ع الحركة النقابية العمالية نشاطها وتنظيمها الطبيعي التي كانت محظورة خلال الحك منظام الفبشي[4]، ومع نهاية الحرب برزت معطيات جديدة كان لها تأثير كبير على موازين القوى داخل الحركة العمالية في كل من فرنسا و الجزائر.[5]

1-3المرحلة الثالثة: النشاط النقابي من 1945م-1954م:

كان للحرب العالمية الثانية تأثير كبير على الجزائريين خاصة بعد الإنزال الأنجلو أمريكي في الجزائر عام 1942م ، حيث أدى هذا الحدث إلى مشاركة العديد من الجزائريين في جيهات القتال مما ساهم

[1] حسين زبيري،" ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر 1880- 1956"، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص10.

[2]عبد العزيز راجعي، العمل النقابي...، مرجع سابق، ص 87.

[3]كوثر هاشم، مرجع سابق، ص 274.

[4] **حكومة النظام الفيشي: حكومة متعاونة مع الاحتلال الألماني استمرت من 1940-1944 واكتسبت اسمها منتجع فيشي الواقع في جنوب فرنسا الذي اتخذته عاصمة لها، وكانت سلة هذه الحكومة بزعامة المارشال بيثان، جاء إنشاء حكومة فيشي تنفيذا لشروط الهدنة التي املتها ألمانيا على فرنسا:** ينظر الى: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،لبنان،1990ص679، 680.

[5] إبراهيم شرع الله،" الظروف السوسيوتاريخية لنشأة وتطور النشاط النقابي في الجزائر"، مجلة للدراسات التاريخية، مج2، الجزائر،2014، ص230.

في زيادة وعيهم السياسي والإجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالدفاع عن حقوقهم وبعد نهاية الحرب شهدت الجزائر تصاعدا في النشاط النقابي وازداد عدد الجزائريين المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل منذ عام 1945م ، وقد ساهم هذا في تعزيز الحاجة إلى تنظيم نقابات جزائرية مستقلة عن النفوذ الفرنسي ، كما شهدت الجزائر منذ عام 1949 م تطورات مختلفة في "جزأرة " الإطارات وتفاوتت هذه العملية من قطاع إلى آخر، أبرزها القطاع الفلاحي الذي خضع لإعادة هيكلة ملحوظة. [1]

وبنهاية الحرب العالمية الثانية استأنفت الحركة العمالية الجزائرية نشاطها في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة إنتشار البطالة، وتراجع القدرة الشرائية، وفرض المزيد من الضرائب[2] مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات والإضرابات في المدن الكبرى التي جوبهت بالقمع و الإعتقالات، خاصة بعد مجازر8 ماي 1945م ، ودفعت هذه الأحداث الجزائريين إلى تطوير أساليب نضالهم ، ما أدى لاحقا إلى الكفاح المسلح ، ورغم أن فكرة إنشاء نقابة وطنية جزائرية بدأت منذ الثلاثينات، فإنها واجهت صعوبات إذا اعتمد النشاط النقابي الأولى على الحرفيين والتجار المسلمين ، خلال الأربعينات، ظهرت عدة اتحادات نقابية ، مثل فيدرالية أصحاب المخابز والمطاعم وفيدرالية البقالين بقيادة شخصيات جزائرية، الذين سعوا إلى الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين من خلال إنضمامهم إلى الكونفدرالية العامة للشغل.

كما عرفت الفترة 1947م – 1953م سلسلة من الإضرابات و الإحتجاجات مثل إضرابات العاصمة وعمال الموانئ في مدينة وهران [3]و إحتجاجات عمال المناجم والقطاع الفلاحي ، التي أدت إلى تحقيق بعض المكاسب لزيارة الأجور بنسبة 20% وتعيين مندوبين في بعض المزارع ، ومع ذلك إصطدمت

[1] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص274.

[2] محمود ايت مدور، مرجع سابق، ص 48، 35.

[3] TRAVAIL,1948/04/21,(A6,N209).

الحركة النقابية بأزمة عام 1953م، ما دفع النقابيين إلى البحث عن تنظيم مستقل كان خطوة مهمة نحو تصعيد الكفاح الوطني ضد الإستعمار الفرنسي. [1]

وتعتبر سنة 1954م، بداية مرحلة جديدة للعمل النقابي، حيث عرفت قطيعة بين الحركة العمالية الجزائرية والحركة العمالية الفرنسية، إذ حدد النقابيون الجزائريون موقفهم بصورة نهائية من الاستعمار الفرنسي للجزائر، ومن المؤسسات الرسمية والمهنية التي تعكس وجه النظام الإستعماري فأعلنوا تأييدهم لجبهة التحرير الوطني واستعدادهم لحمل السلاح دفاعا عن الشعب الجزائرية والتراب الوطني.[2]

1_4المرحلة الرابعة: ما قبل ظهور أول نقابة مغربية مستقلة 1954م – 1956م:

تعتبر سنة1954م عهدا جديدا للعمل النقابي في الجزائر، حيث شهدت هذه الفترة ، اتخذ النقابيون الجزائريون موقفا حاسما وقرروا الانفصال عن الحركة النقابية الفرنسية بشكل واضح وصريح ، كان هذا الموقف يعبر عن وعيهم الوطني المتزايد ودعمهم للكفاح التحرري الذي انطلق في نفس السنة مع اندلا ع الثورة التحرير الجزائرية ، وهو ما شكل نقطة تحول هامة في مسار الحركة . العمالية الجزائرية ، التي أصبحت جزءا من النضال السياسي والإجتماعي ضد الإحتلال الفرنسي . [3]

إلا انه ظهرت مجموعة من الخلافات كانت تعبر عن واقع تناقضات على المستوى السياسي وتصدع حركة إنتصار الحريات الديموقراطية(DL-TM) إلى ثلاثة فروع والذي أدى إلى نشوء ثلاث نقابات ما بين 1955 و 1956م، وهي الاتحاد العام لنقابات العمل(t s g u)التابعة للكونفدرالية العامة للعمل(TGC) واتحاد نقابة العمال الجزائريين الاتباع هذه النقابة 12 مصالي الحاج والاتحاد العام

[1] محمود ايت مدور، المرجع السابق، ص81، 95.

[2] سعد توفيق البزاز،" تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر يسن عامي 1830- 1962"، مجلة التربية والعلم، مج19، ع05، العراق، 2012، ص155.

[3] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص276.

للعمال الجزائريين (A.T.Cu) التي تعمل تحت راية جبهة التحرير الوطني الأخير هي التي أكدت وجودها الفعلي وجذبت إليها أغلب مناضلي النقابات الأخرى. [1]

2-نشأة الحركة النقابية المغربية:

لطالما كانت الحركة النقابية المغربية جزاء لا يتجزأ من حركة التحرير الوطني ، حيث أدت دورها التاريخي بكفاءة في هذا السياق ، ولا يمكن فصل تاريخها عن الظروف الصعبة التي مر بها العمال المغاربة ، إذ عانوا من مظاهر البؤس والشفاء تحت نظام الحماية [2]لطالما حرم هذه النظام العمال المغاربة مرار وتكرار من حقهم في تأسيس تنظيم نقابي وطني مما أدى إلى ترسيخ هيمنة النقابات الفرنسية، وكان ذلك بمثابة محاولة لإبعاد العمال المغاربة عن قضاياهم الحقيقية، عبر إشغالهم بنضالات ثانوية لاتمس جوهر معاناتهم.[3] إلا أن هذا الوضع سرعان ما تغير مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى ، ففي ظل ارتفاع الأسعار بدأت موجة من تسريح العمال ، إلى جانب نجاح الثورة البلشفية ، كل هذا كان له انعكاسات على المستعمرات الفرنسية ومن بينها المغرب، حيث عرفت الأخيرة تأسيس عدة تجمعات مهنية في ظرف ثلاثة اشهر سنة 1919م وهي بمثابة انطلاقة أولية نحوا تأسيس نقابات نذكر منها :[4]

- تأسيس الجمعية العامة لموظفي الحماية 10 ماي 1919م .
- تأسيس تجمع عمال ومستخدمي الشحن والإفراغ المغربي في 8جوان 1919م.
- تأسيس اتحاد وداديات شغلية الكتاب بالدار البيضاء في 10 جويلية 1919م.[5]

[1] مصطفى عمشاني، أحمد العلاوي،" الحركة النقابية الجزائرية، نشأتها، تطورها، ونضالاتها"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع04، الجزائر، 2019، ص167.

[2] طيب بن بوعزة، ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، تر: عبد الله رشيد، ط1، مطبعة دار النشر المغربية، المغرب، 1992، ص11.

[3] كوثر هاشم، المرجع السابق، ص266، 267.

[4] نفسه، ص 267.

[5] ألبير عياش، مصدر سابق، ص18

إلا أنه ومع صعود " الكتلة الوطنية "[1] اليمينية في فرنسا إلى الحكم ، فقد قامت بعملية قمع للإضراب ربيع 1920م، وملاحقة النقابيين ومحاكمتهم وقد أدت هذه الإجراءات إلى تصاعد سخط العمال بمرور الوقت في المغرب [2] إلا أنها لم تمنع من إعادة تشكيل تجمعات نقابية ، حيث شهدت الساحة المغربية خلال الفترة ما بين 1920م -1921م بدايات ظهور بعض التجمعات الجديدة نذكر منها:

- تأسست جمعية المهندسين.
- المراقبين المساعدين في الأشغال العمومية.
-الودادية الجامعية للمغرب الأقصى (معلمين وأساتذة).
- تجمعات لمستخدمي البنوك . [3]

ولقد لعبت هذه التجمعات المتواضعة دورا هام ، حيث ساهمت في تأسيس وداريات للموظفين التي كانت أكثر أهمية وفاعلية في سنة 1922 :

- الجمعية الودادية لبريد المغرب الأقصى.
- ودادية التعليم الثانوي للمغرب الأقصى.
- ودادية التعليم الابتدائي للمغرب الأقصى.
- ودادية الإدارة العامة للإشغال العمومية .[4]

حيث يعد النقابي والباحث "ألبير عياش"[5]، أنه ذكر أن ودادية التعليم الابتدائي التي قد تأسست في مؤتمر المنعقد يوم 14-15 أفريل 1922م والتي صنعت مندوبين عن معلمي مختلف المراكز منها من

[1] **الكتلة الوطنية: اتفاق يميني انتخب لمجلس النواب الفرنسي (المجلس الأولي للهيئة التشريعية) على وجه من المشاعر القومية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وسيطرت على الحكومة الفرنسية حتى عام 1924**، ينظر الى تاريخ الاطلاع 21/03/2025. : HTTPS .WWW.BRITANNICA.COM

[2] محمد سيكة، مرجع سابق، ص70.

[3] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص207.

[4] ألبير عياش، مصدر سابق، ص20.

[5] **ألبير عياش: ولد 21أكتوبر 1905، بمدينة تلمسان بالجزائر اشتغل أستاذ (1932–1952) بمدينة وجدة ثم دار البيضاء انخرط في نقابة الأساتذة وأصبح عضو فعال في الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب الأقصى ولقد تقلد منصب سكرتارية الكونفدرالية واستمرار في هذه**

أرضى الوداديات وأكثرها صلابة . حيث كانت تضم 500 منخرط من أصل 800 معلم وتمثلت مطالبها في ما يلي :

_تطبيق الرواتب الفرنسية الجديدة والمحافظة على الزيادة المغربية التي تبلغ 80%

– كذلك فقد طالبت من الإدارة الفرنسية من أن تقوم بتطبيق مقررات القانون الفرنسي الذي صدر يوم 30 أفريل 1921م، التي تمنح الرجل التعليم إضافات في الرواتب.

_ولم تكتفي بهذا فقط فقد طالبت بالحفاظ على الزيادة المغربية التي تبلغ 80% من الراتب الأصلي و التي قررت الإقامة العامة حذفها .[1]

لكن حدث تغير على ساحة المغاربية وذلك عندما انتصرت كتلة اليسار في انتخاب ماي 1924م التي أدت إلى تحطم الكتلة الوطنية وحكومتها المصرة على محاربة الشغيلة والموظفين ، وهذا الأمر أنعكس إيجابا على الوقائع في المغرب الأقصى وخاصة على النشاط النقابي ، وذلك من خلال الاعتراف الرسمي للحكومة الفرنسية بالحق النقابي للموظفين بفرنسا ، الذي أعطى نوعا من المشروعية للتنظيمات المغربية ، واضطر المارشال ليوطي[2] بها إلى تخفيف القيود على الاجتماعات النقابية خاصة بعد الهجوم المفاجئ لمحمد عبد الكريم الخطابي[3] ، وعلى رغم من هذه التسهيلات والتصريحات التي قدمتها الإدارة الفرنسية في الإنتربول أي الأحزاب اليسارية غير أن كل هذه التسهيلات لم تشمل المغاربة وحصرت في الفرنسيين فقط لكن هذا الأمر لم ينقص من عزيمة العمال المقاربة، الذين إستمروا في المطالبة بتشكيل نقابات،

العضوية بين 1947–1952، ينظر: ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب مغربة الحركة 1943–1948، تر: نورالدين سعودي، ج2، مجلة الأمل، المغرب، 1977، ص4.

[1] ألبير عياش، الحركة النقابية، ج1، مصدر سابق، ص20،21.

[2] **ليوطي: جنرال فرنسي يعتبر هو المخطط الأول للسياسة الأهلية للمغرب، تميز بذكائه، وقد إكتسب خبرة من خلال المناصب التي تقلدها قبل قدمه إلى المغرب، وهو خريج مدرسة سان سير الحربية، أكمل دراسته في مدرسة أركان الحربية، توفي في المغرب، ودفن فيها لمدة طويلة ثم تم استرجاع جثمانه إلى فرنسا**، ينظر: أبو بكر القادري مذكراتي في الحركة الوطنية، مصدر سابق، ص ص246،247.

[3] **عبد الكريم الخطابي: ولد بأغادير عام1882، كان الولد البكر والده كان قاضيا ترعرع في حجره والده، درس مبادئ العلوم تعلم في فاس ثم درس في مدرسة الإسبانية وبعدها التحق بالجامعة حيث تحصل على شهادة في الحقوق والأداب زعيم الحرب الريفية**، ينظر: محمد الحسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية حرب ريف، ج2، مؤسسة محمد حسن الوزاني، المغرب، دس، ص29.

حيث تحصلوا على دعم من قبل ملكهم ، في الوقت التي رفضت إدارة الاحتلال[1]ذلك ولقد اكد على ما تم ذكره سابق علال الفاسي[2] على أن غياب الحريات النقابية في المغرب الأقصى كان عائقا كبيرا حيث جاء في قوله :"قمنا منذ سنة 1928م، بتنظيم جمعيات عمالية في فاس[3] لكن فقدان الحريات النقابية حتى بالنسبة للأوروبيين أنفسهم". [4]

وهذا وشهد تاريخ الحركة النقابية في المغرب الأقصى ، منعطفا هاما، وذلك خلال سنوات1926م-1929م حيث كان للتغيرات السياسية الفرنسية، وأيضا ذهاب "ليوطي"، انعكاسات إيجابية على الساحة المغربية، إذ تعددت التجمعات المهنية، كذلك زيادة الطلب على اليد العاملة المغربية وأيضا رفع. الأجور، فمثلا في الدار البيضاء أنتقل فيها أجر العامل اليدوي والحرفي وعامل الميناء من 6-8 فرنكات يوميا في شهر جانفي 1928م. [5]لكن هذا الأمر لم يستمر طويل ، وهذا بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية، التي أثرت على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب لأنه لم يكن بمعزل عن العالم والتي انعكست بدورها على تدهور حالة العمال[6]،و من جوان 1930، تم إنشاء إتحاد جهوي في الدار البيضاء دون معارضة من قبل الإدارة [7]وهذا الفرع من بين فروع النقابية الفرنسية (CG-) التي تهتم بمشاكل العمال الفرنسين الذين يعملون في المغرب الأقصى[8] ، وقد تمثلت مطالب هذا الإتحاد في ما يلي :

[1] مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، مر: أحمد العلوي، منشورات زاوية الرباط،المغرب، 2009، ص145.

[2] **علال الفاسي: ولد 20 يناير 1910، في مدينة فاس، ابن عبد الواحد الفاسي، وهو عالم مفكر إسلامي وسياسي وأديب مغربي، مؤسس حزب الاستقلال توفي 13 ماي 1974، دفن في الرباط،** ينظر: كرومي فاطمة،" مقاصد حقوق الإنسان عند الإمامين محمد الطاهر ابن عاشور وعلال الفاسي"، الحوار الفكري، مج12، ع14 الجزائر، 2017 ، ص93.

[3] **فاس: نشأت المدينة في بداية القرن 9 في عهد إدريس الثاني عرفت ازدهار الحضاري:** ينظر: عبد الرحيم الورديغي فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912، 1956، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992المغرب، ص987.

[4] علال الفاسي، محاضرات في المغرب الغربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة، مصر، 1955، ص135.

[5] ألبير عياش، الحركة النقابية، ج1، مصدر سابق، ص38.

[6] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص268.

[7] ألبير عياش، المصدر السابق، ص59.

[8] أحمد مغنينو، ذكريات ومذكرات، ج2، مطبعة بسارطيل، المغرب، دس، ص140.

- المطالبة 08 ساعات عمل يومية
- المطالبة بالعطل الأسبوعية .
- المطالبة بمحاكم الشغل ومندوب العمال الملقبون بمفتشية الشغل .[1]

ومن الأشياء التي جعلت العمل النقابي في المغرب الأقصى مميزا، أن للمطالبة تأثير على الحركة الوطنية على كتلة العمل الوطني .[2]وما يؤكد على أنه كان هنالك تأثير متبادل بين العمل النقابي والحركة الوطنية ، ، وجود تطابق بعضا مطالبها الإصلاحية مع برنامج الإتحاد النقابات المغربية، الذي إنبثقت عن مؤتمرها الوطني الأول في" أكتوبر 1936 م "، والذي تم التركيز فيه على : وجوب الإعتراف بالحريات الفردية والعامة ، وعدد ساعات العمل وحصرها في 08 ساعات يومياً مع رفع الأجور. هذا ويجب التذكير بالدور الذي لعبه الحزب الوطني، بزعامة علال الفاسي ، حيث قام بتجنيد العمال من أجل تكوين حركة نقابية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وهذا من خلال دعوتهم للمطالبة بحقهم النقابي على غرار الفرنسيين في المغرب الذين أسسوا عدة فروع للاتحاد النقابي الفرنسي غير أن هؤلاء حسب ما يذكر الفاسي أنهم كانوا مؤيدين من قبل الإقامة العامة التي كانت تقر بحق عمال المغرب في تأسيس نقاباتهم الوطنية لكن دون الاعتراف الفعلي بذلك.[3] ولكن في سنة 1936م ، حدثت تغيرات على مستوى الحركة النقابية ، فقد كانت الحركة العمالية المغربية على موعد مع التاريخ كادت أن تشمل مؤسسات الإقتصاد الإستعماري [4]و على الرغم من جميع الإجراءات الاحتياطية التي اتخذتها إدارة الإستعمارية لحماية "المغرب الفرنسي"، من الصراع الطبقي

[1] كوثر هاشم، المرجع السابق، ص268.

[2] **كتلة العمل الوطني: أكدت أغلب المصادرات تأسيسها كان في كانون ثاني عام 1934، برئاسة علال الفاسي كانت رافضة لسياسة الاستعمار:** ينظر: تامر عزام، محمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب 1939-1956، دار غيداء للنشر، عمان، 2016، ص69.

[3] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص268.

[4] أمحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمارية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994،

عرفت المغرب الأقصى نضالات عمالية جد متقدمة بالمقارنة مع أوضاع وظروف الطبقة العاملة بالمغرب الأقصى واشهر هذه النضالات التاريخية ، إضرابات " جوان 1936"م [1].وفقد كانت الإنطلاقة لهذا الأضراب في الدار البيضاء يوم11جوان حيث بدأ من معمل "الشركة المغربية للسكر" ، وقد أستمرت هذه الإضرابات في الدار البيضاء إلى غاية ، 6 جويلية أمتد الأضراب إلى مدن أخرى فاس فيما بين 16 و 23 جوان ، والرباط يوم 18 جوان ، ولقد كان السبب وراء هذه الإضرابات هو قرار تأسيس نقابة تحت غطاء الجمعية المهنية ، إلا انه وجد معارضة من الإدارة الفرنسية، ولقد إتسمت الإضرابات في الدار البيضاء لتشمل مصالح النظافة ، التي تم بشكل مباشر تكسير إضرابهم واتخذ إجراءات خاصة في حقهم إذ طرد رئيس المصالح البلدية 240 كناسا وقدم 17 رئيسا فرقة إلى محكمة الباشا التي أصدرتها في حقهم أحكاما بالسجن تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر[2] ولقد جاء رد فعل الإدارة على هذه الإضرابات ، بإصدار قرار السماح للفرنسيين بحق تأسيس النقابات والانخراط فيها، ولكن منعت المغاربة من حق التأسيس والانخراط في المنظمات التي يؤسسها الفرنسيون[3] إلا وهذا الأمر أدى إلى زيادة السخط حول الحق النقابي، خاصة بعد أن عرفت الحركة النقابية إتساع في المغرب الأقصى في الأشهر الأخيرة من سنة 1936 م. [4]ورغم لم ينقص من عزيمة المغاربة من أجل تحقيق مطالبهم حيث نجد في سنة 1937م ، قد تم تأسيس مجموعة من النقابات في دار البيضاء والرباط ومكناس، وكانت ظهور هذه النقابات منبثق عن مؤتمر الدار البيضاء ، الذي تم عقده في 10 جانفي 1957م ، الاتحاد المغربي النقابات الأنصار، والقوى المحركة، وفي الوقت الذي عرفت فيه النقابات هذه قوة ونشاطا كانت نقابات تازة وفاس أقل حيوية.[5]

[1] أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب 1919-1939، دار بن خلدون، بيروت،لبنان، 1980، ص169.

[2] ألبير عياش، الحركة النقابية، ج1، مصدر سابق، ص145، 146.

[3] علال الفاسي، مصدر سابق، ص136.

[4] ألبير عياش، المصدر السابق، ص175.

[5] نفسه ، ص176.

وفي سنة 1937م[1] ، ثم عقد المؤتمر الثامن للإتحاد الجهوي للكونفدرالية العامة للشغل بالدار البيضاء وذلك يومي 16-39 جانفي 1937 وتم خلاله تأكيد على مغربية الحركة النقابية وخصوصيتها .من خلال تغيير إسم الإتحاد الجهوي إلى إتحاد النقابات الكونفدرالية بالمغرب ..) ، حيث قدر عدد المنخرطين فيه بما يقارب 1000 في نهاية السنة ، في الوقت الذي كان فيه سابق ما بين 7 أو 8 آلاف في نهاية سنة 1936 م.[2]

أما في سنة 1938 م، أي قبل الحرب العالمية الثانية، فقد عرفت فيها الحركة النقابية المغربية جملة من التحولات، تحت ضغط تناقضاتها الداخلية وعلى الخصوص جراء الصراع الداخلي بين اتجاه إستعماري أو شبه إستعماري تقوده الأرستقراطية العالمية التي كانت رغم تعاطفها العلني مع الإشتراكية تعمل موضوعيا على تحريك العمال المغاربة في اتجاه يقبل بالنظام الإستعماري ضروري لإستمرار هذه الإرستقراطية ولكن النضال بهذه الطبقة العمال المغربية ، داخل النضال الوطني خالق إتجاها ، ثانيا يريد جعل الحركة النقابية من العناصر التي تساهم في إعتاق الشعب المغربي ولم يكن يرى حلا للمشاكل التي يعاني منها العمال المغاربة من ضعف في الأجور.[3] وبسبب ما ذكرناه سابقا فقد عرفت سنة 1938 م ، عودة سلسلة الإضرابات التي اندلعت في جوان 1938 م، بالدار البيضاء من قبل مستخدمو صناعة التأثيث، وجرت هذه الإضرابات بطريقة مماثلة كما حصل في جوان 1936م.[4]

الحركة العمالية المغربية خلال الحرب العمالية الثانية:

مع إندلاع الحرب العالمية الثانية، و إنعكاساتها على شعوب المستعمرات عامة عرفت الحركة النقابية المغربية تحولات عدة في مسارها، فأعيد تكوين المنظمات النقابية التابعة للنقابة الفرنسية (CGT) في جوان 1913 م، والتي تحولت في سنة 1946م، إلى الإتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب الأقصى

[1] محمد سيكة، مرجع سابق، ص73.

[2] ألبير عياش، المصدر السابق، ص203.

[3] عبد اللطيف المنوني،" التطور السياسي للحركة النقابية بالمغرب"، المجلة الثقافية الجريدة- المغربية، ع13، المغرب، 1مارس 1919، ص24.

[4] ألبير عياش، المصدر السابق، ص ص252-257.

(UGSCM). منظوميا تحت لواء المركزية الفرنسية(CG.T) [1] وقد إستوقف النشاط النقابي بداية من . 13 جوان 1943م ، ببورصة التجارة بالدار البيضاء وذلك بتأسيس "إتحاد النقابات المتحدة في المغرب الأقصى "[2] حضر هذه المؤتمر 73 مندوبا يمثلون 2896 نقابي ، وصدر على هذا المؤتمر تشكيل لجنات ، مثل لجنة المراقبة ولجنة التبرعات، وكذلك تشكيل لجنة إدارية متكونة من 13 عضو ولم يكن هنالك تغيير كبير في مطالبهم، ما عدى مطلب مساهمة في الحياة الاقتصادية والإجتماعية وتطهير المجتمع من الخونة ومعاقبتهم ولإدخال هذا البرنامج إلى حيز التنفيذ قام المكتب[3] فترت ما بين 1939م و 1943م ، أحراز نوع من التقدم حيث تضاعف عدد المنخرطين ، وأصدار جريدة جديدة تحت اسم " العمل النقابي" وقام الإتحاد النقابات برفع ملف المطالب للمقيم العام الذي كان فيه مطلب أسامي هو زيادة الأجور بسبب غلاء المعيشة حيث رفعت المقيم الطلب ثم قام بزيادة تقدر بنسبة 15% لكن شملت الأوروبيين فقط .[4] في الوقت الذي مثلت فيه فترة 1945-1948م فترة الإنتصارات المطالب الكبرى، فمنها ثلاث شعارات عبأت حولها جميع الطبقات العمالية، الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، والحق النقابي للجميع ورفع الأجور، حيث تحقق المطالب الأخير برفع الأجور بنسبة 50% إلى جانب إعتراف الإقامة العامة بمبدأ الحق النقابي للجميع [5]وميز هذه الفترة هو الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي المغربي[6] حيث قام بتنظيم الطبقة العاملة داخل النقابات المستقلة " الإتحاد العام للتنظيمات النقابية بالمغرب الأقصى ، زاد في تقوية هذه الحركة منذ أن صار حزبا عماليا وطنيا مغربيا ، وهذا بعد أن

[1] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص269.

[2] شكيب أرسلان،" حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب الإتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب 1943-1952"، مجلة أبحاث، ع13،المغرب، 1968، ص4.

[3] ألبير عياش، الحركة النقابية، ج2، مصدر سابق، ص21، 22.

[4] نفسه، ص23، 27.

[5] كوثر هاشم، المرجع السابق، ص 269.

[6] **الحزب الشيوعي المغربي: تأسست كحزب مستقل في سنة 1943م، بعد أن كان بنتسب للحزب الشيوعي الفرنسي في مراكش الذي تأسس 1930م، لا يختلف في أفكاره عن غير من الأحزاب الشيوعية في البلدان الشقيقة،** ينظر: الياس: مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1964، ص294.

تبنى بيانه المطالب بالإستقلال في سنة 1946 م[1] في الوقت الذي غابت فيه الأحزاب الوطنية الأخرى التي كانت منشغلة بالعمل السياسي في البداية على حساب العمل النقابي به.[2]

ولقد إنعكس هذا الأمر الإيجابي على حزب الشيوعي، حيث تمكن من الحصول على نصف مقاعد اللجنة التنفيذية والأغلبية في المكتب، وهذا الأمر زاد من تركيزهم على توعية وتنظيم الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقهم وكل ما قامت به عزز وجوده في النقابات، الأمر الذي سمح له بمواجهة. السلطات التي عارضت نشاطه به.[3]

وهكذا يظهر لنا الدور الذي لعبه الشيوعين في تأطير الحركة العمالية وتوجيه نضالاتها النقابية وذلك بغض النظر عن التباعد في وجهات النظر بين الحزب الشيوعي وباقي مكونات الحركة الوطنية [4].كذلك فقد حاول الحزب الإستقلال [5] في أكتوبر 1948 ، أن يخوض تجربة النقابات المستقلة الغير شرعية وحده، وأعاد تنظيم صفوفه من جديد ووجد نفسه في مواجهة مع الحزب الشيوعي المغربي وبسبب التغييرات الكيفية التي حدثت داخل (UGSCM) ، حيث أدى بتغير أيديولوجي . ودعا إلى" تأسيس نقابية إسلامية " تستثني الأوروبيين واليهود المغاربة ، وهذه التجربة الإسلامية باءت بالفشل بسبب إتهامها بالعنصرية.[6] وعرفت الحركة النقابية عودة الإضرابات ، التي تسببت في شل الحياة الإقتصادية بالمغرب الأقصى حيث إنعكست هذه الإضرابات سلبا على الحركة النقابية، فبعد انتهاءها أدى بالسلطات الإحتلال إلى شن حملة شرسة تجاه الحركة ، مستغلة نقاط ضعف الاتحاد بعدم تجانس الطبقة العاملة المكونة من (أوروبيين – يهود – مسلمين) ، مما أدى إلى غياب تضامن طبقي فسهل

[1] عبد الله العباسي،" مراحل مقاومة الشعب المغربي للاستعمار"، مجلة الأمل، ع25-26، وزارة الثقافة والاتصال، المغرب، 2002، ص15.

[2] شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص4.

[3] ألبير عياش، الحركة النقابية، ج2، مصدر سابق، ص63.

[4] أمحمد المالكي، مرجع سابق، ص370.

[5] **حزب الاستقلال: وهو حزب سياسي مغربي تأسس على يد أحمد بلافريج في سنة 1944، حيث تمكن زعيمه من ضم مختلف العناصر الوطنية، الوطنية، تحت لواء الحزب إلى جانب بعض المثقفين، وقد أعلن عن وثيقة الاستقلال 11جانفي 1944**، ينظر: مجيد بن جلول، هذه مراكش، مرجع سابق، ص230.

[6] شكيب أرسلان، مرجع سابق، ص22.

اختراقه من قبل الإدارة الإستعمارية وإضعاف وحده العمال، إلى جانب وجود تعارضات سياسية داخل الطبقة العاملة بين عمال ذو توجه وطني وعمال ذو توجه شيوعي ما حال دون اتساع الحركة إلى حركة شعبية واسعة، ولعل من أبرز التحولات التي حدثت كان إعلان الإتحاد العام للنقابات بالمغرب الأقصى إنفصاله عن (CGT) وذلك أثر عقده مؤتمره السادس يومي 11 و 12 نوفمبر 1950م لتصبح بذلك مركز نقابيا مستقلا.[1]

المبحث الثالث: النقابات المستقلة (الجزائر – المغرب الأقصى) (1955م– 1956م):

شهدت الحركة النقابية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى عدة تطورات ومراحل هامة، أسهمت في تنمية وعي العمال في كلا البلدين، وأدت إلى ترسخ الفكرة الاستقلالية لديهم، وقد كان لذلك دور بارز في انفصالهم عن النقابات الفرنسية وتأسيس أول تنظيم نقابي مستقل يتميز بالطابع الوطني، ويقوده نقابيون جزائريون ومغاربة.

1- تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين:

أدى إندلاع ثورة التحرير الجزائر1 في نوفمبر 1954م إلى إحياء فكرة إنشاء نقابة عمالية جزائرية مستقلة السابقة من إدراك النقابيون الوطنيون أهمية تأسيس مركزية نقابية وطنية وفي هذا التوجه دعما من جبهة التحرير الوطني التي سعت إلى تجنيد جميع فئات الشعب، وخاصة الطبقة العاملة وفي هذا السياق[2] ، تم عقد إجتماع سري من 5 إلى 7 فيفري 1956م. بحضور شخصيات بارزة مثل "عيسات إيرير[3] "، "وعبان رمضان[1] "، بهدف التحضير لإنشاء تنظيم نقابي يخدم القضية الوطنية ، تم الإتفاق خلال هذا اللقاء على عدة نقاط أهمها :

---

[1] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص 300.

[2] عيلاني السبني، " قراءة في النضال النقابي والسياسي للاتحاد العام العمال الجزائريين على المنسوبين الداخلي والخارجي إبان الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع06، الجزائر، ديسمبر2015، ص5.

[3] **عيسات ايدير، ولد في جوان 1915 في قرية جمعية الصهاريج بالقرب من مدينة تيزي، نلقي تعليمة الفرنسي اشتهر باحتجاجه ضد التميز العنصري الذي كان يستحوذ على أذهان التلاميذ ثم بعد ذلك ترك المدرسة وانتقل إلى الحياة العملية، حيث عمل في ورشة صناعية نابعة للطيران بالجزائر مؤسس وأمين عام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، انخرط في صفوف الحركة النقابية استطاع أن يوحد كلمة النقابيين الجزائريين،** ينظر:

- تحديد اسم المنظمة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- وضع قائمة يعين فيها المناضلين النقابيين. - جمع الموارد المالية بإشراف بوريبة حسان.
-تقديم جبهة التحرير الوطني مبلغ مليون فرنك .

-التأكيد على وحدة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، ورفض أي اتفاقي مع منظمات نقابية أخرى، وضع الإنتماء النقابي المزدوج.

-التأكيد على معاداة الإستعمار والمطالبة بالإستقلال في البيان النقابي والسياسي.

- التزام المناضلين يوقف أي نشاط سرير التخلي عنه مسؤولياتهم في تنظيمات أخرى.
- اقتراح الأمانة الوطنية الأول من قبل نقابي الجيهة.
- التشجيع على القيادة الجماعية .

-دعم أعضاء الجهد أساس الإتحاد العام للعمال الجزائريين.

-عقد الجمعية التأسيسية في فيفري 1956 .[2]

و في 24 فيفري 1956 م انعقدت بالجزائر العاصمة جمعية عامة للعديد من النقابات الجزائرية لتعلن رسميا عن تأسيس "الإتحاد العام العمال الجزائريين" بتوجيه من جبهة التحرير الوطنية كاستراتيجية متبعة في التنظيم الجماهيري لمواجهة الأساليب القمعية والدعائية التي كان يتبعها الاستعمار بفصل الشعب عن الثورة وذلك لم يكن الهدف من تأسيس اع ،ع،ج ، مجرد إنشاء هيئة نقابية مطلبية تقليدية بل مسألة اعتمدتها من ذلك إنها النقابة الثورة .[3]

- **الهيكل التنظيمي :**

كانت الأمانة الوطنية الأول للإتحاد العام للعمال الجزائري بين تشكل من كل من:

محمد الشريف عباس، الشهيد عيسات ايدير 1915-1959، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2009، ص6،7، طافر نجود، ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون، الجزائر، 2013، ص287، ينظر لملحق 1، وينظر لملحق رقم2.

[1] **عبان رمضان، ولد في 10 يونيو 1920م بعزوزة دائرة الأربعاء ثاث ايراثن ولاية تيزي وزو، درس المرحلة الابتدائية فيها، أما المرحلة الثانوية درسها بمدينة البليدة حصل على رتبة رقيب احتياطي في الجيش الفرنسي، وفي سنة 1947م، التحق بصفوف(MLD)**، ينظر: محمد عباس خصوصيات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2014م، ص131.

[2] أسبة بزالة، عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص941، 942.

[3] عيسى بوزغبنة نشأة وتطور التنظيم النقابي الى غاية الاستقلال، مجلة العربي، ع16، الجزائر، 2008، ص107.

- عيسات ايدير أمين عام.
- عطا الله بن عيس كأمين عام مساعد. - بوعلام بورويبة كأمين وطني.
- جرمان رابح أمين وطني .
- علي يحيى اليد أمين وطني مكلفا بالخزينة.[1]

. أما أعضاء المكتب التنفيذي وهم محمد ماده - عمراني لخضر – لمبني عمار - حدادي مسعود،عباس محمد ، أما أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية وهم (رباح سليمان، عبيد محمد ، حناشي معبوق، بورويبة حسن ، قايد الطاهر - بوجلال علي - ربيع محمد و فليسي محمد). [2]

- **هيئات وهياكل الاتحاد**

- **الهيئات الأفقية للمنظمة هي :**

- اللجنة التنفيذية المحلية.
- اللجنة التنفيذية الولائية. تعمل على تنظيم وتعبئة ومراقبة وتوسيع القاعدة النقابة

- **الهيئات العمودية المنظمة :-**

- مجلس نقابة المؤسسة.
-مجلس نقابة الوطنية .
- اللجنة التنفيذية الاتحادية .

وتعمل على تكفل بالمشاكل الإجتماعية[3].

- **الهياكل الأفقية :**

- الإتحاد المحلي .
- الإتحاد الولائي.

[1] محمود ايت مدور، مرجع سابق، ص88.

[2] سعد توفيق عزيز البزاز،" تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830، 1962، مجلة التربية والتعليم، مج19، ع5،جامعة الموصل،العراق، 2012، ص162.

[3] فاطمة موساوي، جلاني كوبيبي معاشو،" العمل النقابي في الجزائر الإتحاد العام للعمال الجزائر نموذجا"، مجلة متون، مج 10، ع02، جامعة سعيدة،الجزائر،2017/03/14، ص 202.

- **الهياكل العمودية:**

– نقابة المؤسسة

-نقابة الوطنية

-الإتحادية الوطنية.[1]

- **الهيئات والهياكل الوطنية .**

– المؤتمر الوطني.

– اللجنة التنفيذية[2].

1- تأسيس الإتحاد المغربي للشغل :

شهدت الفترة السابقة لتأسيس الإتحاد المغربي للشغل عدة صراعات بين النقابين المغاربة الذين كان هدفهم الأساسي هو تأسيس نقابة مغربية مستقلة تناضل من أجل استقلال بلادهم المغرب من نظام الحماية، وبين النقابيين الفرنسيين الذين كانوا في المغرب الأقصى حيث كانوا يعتبرون النقابة عبارة عن وسيلة للتعاون بين العمال أي ليست وسيلة لنضال الوطني ، وقد حقق النقابيون المغاربة إنتصار من سنة 1951م، حيث تمكنوا من الحصول على أغلبية في إتحاد النقابات الموحد بالمغرب الأقصى ، لكن هذه الفرحة لم تدم طويل حيث تم حل لهذا الإتحاد في سنة 1952 م .[3]

أما في سنة 1954 م ، فقد عرف المغرب الأقصى حدث مهم ، وهو الإفراج عن المعتقلين السياسيين بينهم: المهدي بن بركة [4]،عبد الرحيم بوعيد، المحجو بن الصديق[1]، الطيب بن بوعزة [2] و

[1] سعد توفيق عزيز البزاز، مرجع سابق، ص162.

[2] أسية بزالة، عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص944.

[3] محمد سيكة، مرجع سابق، ص75.

[4] **المهدي بن بركة: ولد عام 1920م، الرباط، كان نجل شرطي مغربي، وقد انضم الى الحزب الاستقلال، وأصبح رئيسا لمجلس الشورى الوطني، ولمع نجمه في الأربعينيات كأحد رموز المقاومة ضد المستعمر ولاحق كأحد من أشرس المعارضين والمنتقدين للحكم الملكي في المغرب، وتوفي عام 1965م، أثر عملية خطف،** ينظر: وليد بدران" المهدي بن بركة: ما الجديد الذ أثبتته صحيفة الغارديان عن حياة المعارض المغربي الراحل"،2021/12/31 ينظر تاريخ الاطلاع، 2025/2/5 -HTTPS:WWW-BBC-.COM.CDN.AMPPROJECT.ORG

آخرون، إلا أن هؤلاء فوجئوا أن أسمائهم كانت مسجلة على لوائح القتلة الأوروبيين، إلا أن هذا الأمر لم يقف عائق أمام عزيمتهم، حيث سافر البعض منهم إلى الخارج، وهذا بهدف تقوية صفوف المناضلين الموجودين هناك، وأيضا لتنوير الرأي العام الفرنسي والعالمي حول الوضعية السياسة والنقابية بالمغرب، أما الفئة التي بقية في الداخل من المسؤولين فقد أعادوا تكوين الخلايا النقابية بالدار البيضاء، وانتقل الطيب إلى مراكز عمالية أخرى حيث أسس لجان جهوية عمالية.

وعلى الرغم من عدوانية الإدراة وأرباب العمل ومعارضتهم الشديدة ، وعدم تفهم بعض المنظمات النقابة المتشعبة "الحماية النقابية "، فأنه تم تأسيس لجنة التنظيم لإرساء وتطوير الحركة النقابية بالمغرب وذلك يوم الأربعاء 5 جانفي 1955[3] وتم إصدار بيان .[4]وهنا نرى أن " الإتحاد المغربي للشغل" في الحقيقة الذي جاء نتيجة كفاح عام قامت به الجماهير المغربية داخل حركة التحرر الوطني ، وهذا بهدف الاتفاق السياسي، فلم يكن "الاتحاد المغربي للشغل" مجرد منظمة تدافع عن حقوق العمال فقط بل أخذة بعد وطني، فقد كانت عنصر أساسي في الكفاح التحرري من أجل تحرير الشعب المغربي [5]وما يؤكد على هذا القول المطالب التي جاءت الإتحاد حيث مثلت في مايلي:

- إقرار ديموقراطية حقيقية.
- الإعلان عن مجلس تأسيس.
- إقرار دستور ديموقراطي .

---

[1] المحجوب بن الصديق: ولد في سنة 1922 مكناس، نقابي مغربي، وزعيم التاريخي المؤسسي للاتحاد المغربي للشغل، الذي ترأسه منذ أنشائه عام 1955، بنظر: رونية غاليسو،" المحجوب بن الصديق"، نشر: 2024/09/21. تاريخ الاطلاع 2025/02/5 .HTTPS ;//WWW.ALMOUNADILA.INFO

[2] **الطيب بن بوعزة: ولد في 1مارس 1923م، أنهى تعليمه الابتدائي وتابع تعليمة الثانوي، تعرض عدة مرة كانت أخرها سنة 1952م، انتخب في 20 مارس 1955، انتخب كاتب عام للاتحاد المغربي للشغل، اشتغل في منصب سفير المغرب بكل بيوغوسلافيا والسكند نافية وغانا والبرتغال:** ينظر: طيب بن بوعزة، مصدر سابق، ص158م، ينظر إلى ملاحق رقم 5.

[3] الطيب بن بوعزة، مرجع سابق، ص73.

[4] ينظر إلى الملاحق رقم3.

[5] عبد اللطيف الضوني، محمد عباد، مرجع سابق، ص38،37.

- إنجاز إصلاح زراعي.

- تطهير الإدارة.

- تصفية القواعد العسكرية.[1]

- **برنامجه:**

- وقد قام الإتحاد المغربي للشغل بوضع البرنامج الذي سيقوم عليه وهو كالتالي:

- الإستقلالية المطلقة للحركة النقابية من السلطات العمل السياسي من واجبات النقابات.

- وحدة الحركة تقضى أن يكون الإتحاد المغربي للشغل الفاعل الوحيد في الحقل النقابي.

-للمغاربة وحدة الحقل في الانضمام إلى نقابة مغربية.[2]

وقد عبرت الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية عن استياء من هذا البرنامج، حيث كانت تسعى إلى استقطاب العمال المغاربة والاستحواذ على النقابات المغربية بالفشل ، في الوقت الذي كان ، فيه الاتحاد قد أحرز تقدما ملحوظا في أواخر ديسمبر 1955 م . وقاعدته تحتوي على 200،000 عضوا[3]، إلا أن الإتحاد واجه معارضة الإدارية الاستعمارية التي لم تسمح له بالنشاط بشكل طبيعي، هذا الأمر اضطر أعضاء الاتحاد إلى العودة إلى نشاط السري في بداية بينما كانت الأمور داخل الاتحاد تسير على ما يرام إلى غاية إنتخاب الأمين العام للإتحاد حيث حدثت اضطرابات داخله.[45] ويرجع سبب هذه الإضرابات إلى انتخاب مؤتمر بن طيب من المحجوب أمين عام للإتحاد، ويعين المحجوب نائب عنه، وهذا الأخير رفض أن يكون في منصب نائب وطلبه أن يكون في منصب الأمين عام وهدد في حالة ما

[1] محمد سيكة، مرجع سابق، ص35.

[2] جورج سليمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912/1956م، تر: محمد المؤيد، ط1، مجلة أهل المغرب، دار أمل الجديدة،المغرب،2014، ص 180.

[3] نفسه، ص 180.

[4] طيب بن عزيزة، مصدر سابق، ص79.

[5]بالإطلاع على صورة الأعضاء المؤتمر التأسيسي للاتحاد ينظر إلى الملاحق رقم4.

أذا لو ينفذ طلبه فسوف يعزل من الإتحاد ويشكل حركة نقابية أخرى، هذا الأمر جعل الطيب يتنازل عن المنصب إلى المحجوب ويأخذ منصب نائب تفادي المشاكل ولكي لا تؤثر على الإتحاد و تضامنه وعلى هذا الأساس توزيع المناصب داخل الإتحاد إلى جانب هذان العضوين تواجده أعضاء أخرى نذكر منها : محمد هاشم أمين ،صالح ابن إدريس المسكيني، المعطى الشرقاوي ، محمد التيبازي، محمد الصديق.[1]

- **هياكله :**

-المؤتمر الوطني : وهو أعلى هيئة تقريرية في الإتحاد المغربي للشغل .

-المجلس الوطني : الذي يضم كل أعضاء اللجنة الإدارية إضافة إلى الرؤساء وأعضاء المال للجامعات والنقابات الوطنية و الإتحادات المحلية والجهوية

- اللجنة الإدارية الوطنية التي يتم إنتخاب أعضائها من قبل أعلى هيئة للاتحاد وهو المؤتمر الوطني.
- الأمانة الوطنية المنبثقة عن اللجنة الإدارية تنتخب الأمين العام. [2]

[1] طيب بن بوعزو، مصدر سابق، ص79،80.

[2] هيكلة الاتحاد،" تاريخ الإطلاع 2025/02/9. ينظر: HTTPS://UMTIMA:

الفصل الثاني

النشاط السياسي للنقابات المستقلة

(الجزائر- المغرب الأقصى)(1955م-1962م)

تـمهيد

بعد النجاح الذي حققه النشاط النقابي في كل من الجزائر و المغرب الأقصى بعد الحرب العالمية الثانية في تـأسيس نقابـات وطنيـة مستقلة، لتـكون هـذه النقابـات احـد أهــم روافـد الحركـة الوطنيـة ذلـك نتيجـة لمقاومتها السياسية الاستعمارية، وحملت على عاتقها المطالبة بحقوق العمال و حرياتهم لتتحول من نضال اجتماعي إلى نضال سياسي ذات بعد تحرري، وانطلاقا لما سبق جاء في هذا الفصل النشاط السياسي للعمال الجزائريين،و النشاط السياسي للاتحاد المغربي للشغل.

المبحث الأول: النشاط السياسي للإتحاد العام للعمال الجزائريين(1955م- 1962م):

بعد تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين كأول نقابة مستقلة، تحول نشاطه من نقابي إجتماعي إلى سياسي تحرري، نتيجة تزامن نشأته مع إندلا ع ثورة التحرير في الجزائر.

1- نضاله في الداخل

يعتبر الإتحاد العام للعمال الجزائريين من بين أهم وسائل الضغط التي إعتمدت عليها جبهة التحرير في مسيرتها النضالية، وهذا بفضل المكانة التي كان يتمتع به الاتحاد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وكذلك ما قدرته إلى التأثير على الجماهير والعمال، وهذا الأمر جعل منه وسيلة فعلت في نضال الوطني وهذا سنأكده خلال ما يلي:

أن الحركة النقابية منذ تأسيسها لعبت دورا فعالا، إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني حيث إجتمع كلهما حول هدف إستراتيجي ألا وهو التحرر من الاستعمار الفرنسي، وبالتالي هذا الأمر أنتاج واقع إجتماعي جديد، أما فيما يخص الدور ساهمت الحركة النقابية حيث قدمت الحركة النقابية أدوارها في تعبئة جماهيرية و عمالية من جهة، والعمل على أيصال القضية الوطنية إلى المحافل الدولية وهيئة الأمم المتحدة من جهة أخرى.[1]

[1] موسى كاف، المسيرة النضالية للحركة النقابية في الجزائر قراءة سوسيولوجية، مجلة معارف، ع11، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 172.

ولقد تمثل نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في دعم الثورة على الصعيد الداخلي و الخارجي فداخليا لعب الاتحاد في القيام بالتكتل العمالي و تجنيد العاملين الجزائريين و قيادتهم، نحو الكفاح العمالي العمالي و النضال الثوري.[1]حيث مر نضال الإتحاد العام الجزائريين على مستوى الداخلي بمرحلتين نذكرهما:

1-المرحلة الأولى: النضال العلني

والتي امتدت من 24 فيفري إلى غاية 24 ماي 1956م، أي من تاريخ تأسيس الإتحاد إلى غاية إعتقال الأمانة الوطنية الأولى، من قبل الإحتلال، وتميزت هذه المرحلة كونها ضمن إطار القوانين الإدارة الفرنسية أما فيما يخص نشاط الإتحاد في هذه الفترة نجد أن اهم نشاط قام به هو تنظيم مسيرة إحتفالية في شوارع المدن الجزائري الكبرى و خاصة العاصمة بمناسبة العيد العالمي للعمال و الذي جاء مصادف للأول ماي 1956.[2]

2-المرحلة الثانية: النضال السري

بدأت هذه المرحلة من الفترة الممتدة من 24 ماي 1956، إلى غاية فيفري 1956، أي من تاريخ توقيف الأمانة الوطنية الأولى إلى غاية انتقال الأمانة إلى تونس، وهذا بسبب سياسة القمع والاضطهاد والتعسف الاستعماري، اتجاه الإتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث إمتاز نشاط الإتحاد خلال هذه الفترة بالتداخل مع نشاط جبهة التحرير الوطني، وتمثلت أهم مظاهره في تنظيم الإضرابات و المظاهرات. [3]

[1] إيمان توابتي، ريمة سرور، "دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تفعيل مسار الحركة التحريرية النقابة لتأطير العمال ام منظمة جماهيرية لدعم الثورة؟، مجلة هيرودوت، مج 6، ع 3، الجزائر، 2022م، ص 311.

[2] نبيل زاوي،" دور المنظمات الشعبية في خدمة الثورة التحريرية 1954-1962م (الاتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجا)"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج04، ع 02، الجزائر، 2022م، ص 42.

[3] نبيل زاوي، مرجع سابق، ص 42.

1- مرحلة التوسع:

تميزت المرحلة الأولى من نضال الإتحاد أي النضال العلني ضمن إطار القوانين الإدارة الفرنسية بتوسيع نشاطه[1] في اغلب التراب الوطني، و ذلك من خلال تأسيس نقابة مساندة له، حيث نجح الإتحاد في تأسيس 75 نقابة في مجموعها اكثر من 100.00 عامل، و كان التنظيم النقابي في هذه الفترة على النحو التالي:

- **الوسط الجزائري:**

يضم 53 نقابة تابعة للإتحاد، ضمن أربعة إتحادات محلية وهي:

- الإتحاد المحلي لمدينة الجزائر.
- الإتحاد المحلي لحسين داي.
- الإتحاد المحلي للحراش.
- الإتحاد المحلي للبليدة.

ويذكر أن كل إتحاد من بين هذه الإتحادات، يضم مجموعة من النقابات تحت إدارته منها نقابة عمال الموانئ والأرصفة، نقابة عمال الملابس، نقابة عمال الأسواق المركزية، نقابة عمال شركة الغاز و الكهرباء، نقابة المعلمين، ومجموعة أخرى من النقابات التي لا يمكنها إحصائها.[2]

- **الغرب الجزائري:** وتمثل في الإتحاد الجهوي لوهران، وهذا بعد مجموعة من الاتصالات التي تمت بين الأمانة العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين، ومبعوثي الإطارات النقابية بوهران، أدت إلى تأسيس الاتحاد الجهوي للمنطقة، وهو بدوره تكون من عدد من الاتحادات المحلية والنقابات، إلا أن هذا الإتحاد واجه

[1] نوال لوصيف، الاتحاد العام للعمال الجزائريين- مسيرة إنجازات و تحدي"، مجلة قانونك، ع 09، الجزائر، 2021، ص 79.

[2] وهيبة بن عواج، أمال علوان، دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في التعبئة الشعبية ما بين 1956م- 1962م"، مجلة آفاق فكرية، مج 10، ع 01، الجزائر، ماي 2022، ص10.

معوقات من قبل الإدارة الفرنسية التي قامت بتشديد المراقبة عليه سبب أن المنطقة تعد مراكزا كبيرا لتمركز الكولون، ونذكر بعض النقابات التي ظهرت في هذه المنطقة:

- نقابة تراموای الجزائر الجزائر التابعة لوهران.
- نقابة عمال الموانئ.
- نقابة عمال البريد.
- نقابة عمال الأرصفة وغيرها من النقابات الأخرى.

- **الشرق الجزائري**:تعتبر مدينة قسنطينة من بين المدن السباقة في الإستجابة لنداء الإتحاد العام حيث قام بتكليفها بمهمة إنشاء تنظيمات نقابية جديدة فقد تم تكوين مجموعة من الفروع النقابية في المدينة شملت قطاعات مهنية مختلفة، وحسب ما جاء فقد وصل عددها إلى 19 قرعا نقابيا، ضمت كل من القطاع الصحي والتعليمي وحتى المخابز، كما عرفت القاعدة النقابية للإتحاد العام للعمال الجزائريين، توسعا في هذه المنطقة حيث امتد نشاطا و نفوذه إلى المناطق المجاورة كالقل وسطيف و باقي المدن الشرقي، ومع زيادة عدد المنخرطين قام الاتحاد بتأسيس مكتب جهوي لقسنطينة و في شهر مارس 1956، الذي انشأ لجنة التنظيم و لجنة الدعاية و الأخبار أما في ما يتعلق بنشاط الإتحاد العام في منطقة الجنوب فتؤكد أغلب المصادر بأنه لم تحتوي على أي تنظيم نقابي.[1]

2- النضال الإعلامي

يمثل الإعلام وسيلة هامة في مسار النضال السياسي (الحركة الوطنية) و يتجلى ذلك من خلال منخرطي الحركات من النخب و الإعلامين الذين مارسوا العملية الإعلامية خدمة لتوجهاتهم و أهدافهم ومنها العمل النقابي من خلال تأسيس جديدة " العامل الجزائري" الصادرة باللغة الفرنسية.[2]

[1] وهيبة بن عواج، امال علوان، مرجع سابق، ص ص 10-11.

[2] محمد قناش، (النقابيون الجزائريون و المسألة الوطنية 1946، 1956م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصصت تاريخ الحديث والمعاصر تاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة السانية وهران، الجزائر، 2012م، ص 337

فكان أول عدد منها في شهر أفريل 1956م، فقد استمرت في الصدور بصورة منتظم بالجزائر إلى غاية شهر فيفري 1957م، على الرغم مما تعرضت له من حجز ومنع، لكن في سنة 1957م، تم تكليف الوداية العامة للعمال الجزائريين بإصدارها من باريس و هذا منذ تأسيس هذه الأخيرة في فيفري 1957م إلى غاية حلها في شهر أوت 1958م، للتنقل الجريدة بعدها إلى الصدور في تونس بترقيم جديد،[1] وبرزت الجريدة منذ صدورها كإطار للتعبير عن المطالب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية واستطاعت أن تغرس في نفوس العمال و النقابيين الجزائريين، روح النضال الحقيقي في عالم الشغل و دفعهم نحو الالتفاف حول القضية الوطنية وإسترجاع السيادة وما يؤكد هذا القول ما تم كتابته في أول أعدادها الذي صدر بتاريخ 6 أفريل 1956م بالقول :" إن النضال الحقيقي في بلدنا يعكس طموحات الطبقة العاملة ويرمي إلى أحداث ثورة حقيقية في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و يصل إلى تشكيل ضمير عمالي وطني مناهض للإستعمار و مدعم للقضية الوطنية" [2]

أما في ما يخص إدارة تحرير صحيفة فقد تكلف بها "عيسات ادير" بنفسه، و بمساعدة " رابح جرمان" عن توزيعها، فقد كان عمال السكك الحديدية وعمال البريد هم الذين يقومون بتوزيعها داخل التراب الوطني[3]، ولكن و بسبب أفكارها التحريرية الداعمة للكفاح المسلح فقد تعرض رجال "العامل الجزائري" إلى مضايقة و الإعتقال في يوم 24 ماي 1956م[4]، ما إستوجب على الجريدة حذرها واستبدل هيئة تحريرها في كل مرة، فلم يقتصر القمع و مضايقات الإتحاد على الإدارة الفرنسية فقط بل تعرضت للهجوم من قبل الصحف الفرنسية التي كانت تهدف إلى تشويه و نقل أفكار مغلوطة و بالتالي إستعانت الجريدة بالمناشير البسيطة والإذاعة بالرغم من أن هذه الأخيرة لا يسمعها إلا القليل، إلا أنه إستطاع أن يثبت

[1] بغدادي حلوفي، الإعلام النقابي الجزائري ودوره أثناء الثورة التحريرية ، مجلة الانسان و المجال، ع 01، الجزائر، 2015، ص 60.

[2] L:ouvrier Algerien.n°1.6 avril 1956

[3] وهيبة بن عواج، أمال علوان، مرجع سابق، ص 9.

[4] محمد قناش، مرجع سابق، ص 337

الإتحاد وجوده من أجل التحرر و الإستقلال. [1] كذلك كان للمظاهرات والإضرابات التي كان الإتحاد يعدلها المناشير والبيانات والإعلانات ويتم توزيعها على العمال والشعب عامة، وهي بمثابة دعوى للمشاركة في المظاهرات والإضرابات فيها تاريخ توقيت معلوم وسبب القيام بالمظاهرات وأهدافها وكان التعامل بالمناشير كان على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد، وبهذا مثلت المناشير نافذة للحصول على الدعم المادي والمعنوي كما كانت وسيلة اتصال مع العمال في وسط مجموعة من التحديات والظروف القاسية التي تمنعهم من الاتصال المباشر معهم.

ولقد ركز الإتحاد أيضا على التعبير من خلال هذه الوسائل على مبدأ التحور الإجتماعي امت قيود الإستغلال والإفقار الذي يمارسها الإستعمار والتأكيد على أنها لا يتحقق إلا بالإستقلال الوطني ، كذلك كان يهدف إلى إسترجاع الكرامة العمالية والسيادة الوطنية، من يدي الإستعمار الفرنسي، كما أن الإتحاد لم يكتفي بإستخدام الجريدة والمناشير، بل امتد نشاطه إلى الإذاعة الذي كان مسؤولا عنها "إسماعيل رحماني" على قسم البرامج العربية والأمازيغية كان مقرها في شارع " الشريف سعدان " بالعاصمة، والطاقم الإذاعي كلهم جزائريين حيث قدموا خدمات إعلامية كبيرة الإتحاد ، وذلك من خلال تقديم آلات كتابة بالعربية والفرنسية كما إهتمت الإذاعة بتغطية أخبار الإتحاد والتعريف بأهدافه ، حيث جعلت الإتحاد العام للعمال ينتهج استراتيجية واسعة في التعريف بنشاطه وإنتشاره وتلقى الدعم من قبل الجماهير[2]، وهكذا أصبح الإعلام النقابي من بين أهم وسائل الكفاح التحرري، وهنا يمكن القول أن الإعلام النقابي أصبح سلاحا قويا مساند للمسيرة الثورية والقضية الوطنية، وداعما ماديا ومعنويا للثورة. ودرع حامي لمواجهة الإعلام الإستعماري.[3]

[1] وهيبة بن عواج، أمال علوان، مرجع سابق، ص 9.

[2] مرجع نفسه، ص 9.

[3] محمد قناش، مرجع سابق، ص 337.

3- المظاهرات والإضرابات:

3-1 إضراب 5 جويلية 1956 م:

اعتبر هذا الإضراب الأول الذي أعلن عنه الإتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث جاء هذا الإضراب تزامنا مع ذكرى الإحتلال الفرنسي للجزائر[1] وهو أول إختبار ميداني للحركة النقابية حديثة النشأة ، من أجل قياس مدى تجاوب الوسط الجماهيري مع ندائها والتفاعل مع حركتها ودرجة تأثيرها على مستوى الساحة العمالية في الجزائر، كما أن تنظيم هذا الإضراب جاء كردة فعل على الأعمال الإرهابية التي استهدفت مقر الإتحاد العام بالعاصمة، وتعرضه للقدم نتيجة رمي قبيلة بلاستيكية[2] إلى جانب بعض الأسباب الأخرى التي تذكر منها ما يلي :

- الظروف الصعبة التي تمر بها الجزائر.
- إعتقال القادة والمناضلين الإتحاد العام والزج بهم في السجون.
- القمع الذي تعرضت له جريدة العامل الجزائري " حيث تم الحجز عليها.
- إلى جانب بعض المطالب ،كتحسين ظروف العمل وساعاته.[3]

ولقد مثل هذه الإضراب منعرج حاسم في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية،[4] فقد اعتبر خطوة جريئة وتحديا حقيقيا لسلطات الإحتلال ، حيث تم التنسيق مع جبهة التحرير الوطني التي بدورها و جهت نداء عام للشعب الجزائري من أجل الإلتفاف حول هذا الإضراب وأن يكون هذا الإضراب إلتفافاً صادقا، وخصص جزاء من هذا النداء الإضراب وبالتالي مثل النداء عملا مشترك بين الجبهة وجيش التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري، فقد جاء في هذا النداء ما يلي:

[1] نبيل زاوي، مرجع سابق، ص 42.

[2] وهيبة بن عراج، أمال علوان، المرجع سابق، ص 11

[3] نبيل زاوي، مرجع سابق، ص 42

[4] فاطمة موساوي، حيلاني كوبيبي معاشو، مرجع سابق، ص 203.

»أيها الشعب الجزائري إنقضت اليوم مائة وستة وعشرون عاما، على نزول الفرنسيين، بأرض الجزائر وبعد مقاومة عنيفة دامت أكثر من ربع قرن. انهزم أجدادنا وإنمحت إثر ذلك الدولة الجزائرية ... وشرعوا. في بذل جهود شاقة لمحو شخصيتنا، حتى يجعلوا من كل جزائري عبدا مسخرا للأسياد الجدد ... أيها الشعب الجزائري إن جبهة التحرير تناديك لتعزيز ثورتك، تدعوك إلى تقوية صفوف المقاومة إن جبهة التحرير الوطني تطلب منك أن تعلن يوم الخامس جويلية 1956م إضرابا عاما يشهد بتضامنك مع أولئك المجاهدين الذين يستشهدون لكي تحيا الجزائر في هذا اليوم، يجب أن تبقى جميع المتاجر والحوانيت والمقاهي مغلقة.. «[1]

فيما اعتبرت الإدارة الفرنسية أن السبب وراء هذا الإضراب يعود إلى عدة عوامل أخرى:

- إظهار مشاركة العناصر الجزائرية المسلمة في الحياة الإقتصادية للبلاد وعدم إمكانية الاستغناء عنها.
- إثبات تلاحم وتضامن العمال الجزائريين المسلمين مع ثورتهم والمجاهدين.
- قدرة القادة الوطنين على تعبئة الشعب الجزائري المسلم ومدى التأثير عليه أو قدرتهم على عرقلة مظاهر الحياة في الجزائر. هذا و حقق الإضراب نجاحا باهرا، خاصة على مستوى العاصمة وضواحيها، حيث أصبحت المدينة في يوم الأضراب، شبه خالية من السكان ومظاهر الحياة، وهذا الأمر كان على مستوى الأماكن التي يتواجد بها تمركز سكاني كثف للمسلمين الجزائريين، فهذا المشهد أعطى بعدا استعراضي إلى ما كانت الجبهة تدعوا إليه إلى جانب الإتحاد.[2]

ويؤكد أيضا على نجاح الأضراب الإحصائيات التي قدمتها الإدارة الفرنسية في ذلك اليوم.

[1] جمال قندل" إضراب 5 جويلية 1956 والاستشراق المستقبلي للثورة الجزائرية"، ، مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع، مج5، ع01،الجزائر، 1،2018/06/01، ص ص 318، 319.

[2] بفداد خلوفي، الحركة الإضرابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين أثناء الثورة التحريرية من خلال الوثائق الأرشيفية، مجلة الجزائر للمخطوطات، مج13، ع 01، الجزائر، جوان 2012، ص 79

- قطاع التجار: في المخازن المركزية كانت نسبة المضربين 25%، أما المسالك نسبة المضربين. شبه معدم، أما أسواق التجزئة فقد كانت نسبة المعاملات فيه لا تتجاوز10%. أما فيما يخص المحلات فقد كان فيها الإضراب كلي للمسلمين كما كانت مشاركة قليلة من الأوروبيين.
- قطاع العمال: النقل العمومي كان الإضراب فيه بنسبة 100% مؤسسة الكهرباء وغاز كان فيها غياب كلي للعمال المسلمين، مصالح النظافة كان الإضراب فيها بنسبة 100%. أما المراكز الاستشفائية كان فيها الإضراب يتراوح ما بين 35 % و40%.
- قطاع الصناعة : عمال الأرصفة كان نسبة المضربين فيها 100%، أما التبغ كان الأضراب كلي فيها للعمال المسلمين الجزائريين المعادن فكان نسبة المضربين فيها تتراوح بين 80% إلى 100%، أما في ما يتعلق بالبترول فكانت نسبة فيه 100% ونفس هذه النسبة كان العمال المخابز في الوقت الذي كان أغلب القطاعات الأخرى نسبة الاستجابة للإضراب شبه كلي له.[1]

وما يؤكد على كل ما ذكرنا سابق جريدة المجاهد التي أكدت أن الإستجابة كانت 100% من بين الأشياء إيمانا التي تؤكد نجاح الإضراب تعليق "أندري ماندوز" بقوله ‘‘إن النشاط النقابي الذي إنحصر زمنً طويل في الإطار الضيق للمطالب الإقتصادية والإجتماعية معزولا عن الأفق العام لم يعد لجاما للنضال المناهض للإستعمار، بل عامل تسريع في المعركة من أجل الحرية والعدالة الإجتماعية، إن الإتحاد يعتبر في الساعة الراهنة وعن حق أنه لا يمكن تحقيق أي تحسين للشرط الاجتماعي، إلا بالإنقلاب الشامل للبني الحالية، هذه البنى القائمة على تصور متخلف وعلى إستغلال الإنسان للإنسان واستغلال بلد آخر..."

[1] بغداد خلوفي، مرجع سابق، ص 320.

-3-2إضراب نوفمبر 1956 م:

جاء هذا الإضراب تزامننا مع الذكرة ثالثة للإحتفال بإندلا ع الثورة التحريرية[1]، ما ميز هذا الإضراب عن سابقيه أنه كان ضمن إطار التضامن المغاربي ، حيث تم الإتفاق مع إتحاد العام التونسي للعملي والاتحاد المغربي للشغل، وقام الإتحاد العام للعمال الجزائريين بتنظيم يوما للعمل موحد، وقد تمت الاستجابة للإضراب من قبل المغرب وتونس[2]، فقد وجهه الإتحاد العام للعمال الجزائريين بخصوص هذا الإضراب نداء إلى العمال الجزائريين يطلب فيه منهم المشاركة في هذا الإضراب ، من أجل نجاح ، ولقد تم تسمية هذا اليوم باليوم "العمل الشمال إفريقي"[3] كما عبر الإتحاد في هذا النداء على مدى المعاناة التي عان منه الاتحاد منذ تأسيسه وهذا كله من حل تأدية الواجب الوطني ومساندة ثورته، حيث وضح في هذا النداء أيضا على المراوغات والعراقيل لتي كانت ولا تزال الإدارة الفرنسية تضعها في وجه الإتحاد والعمال الجزائريين كما جاء في هذا البيان على أن الجريدة "العامل الجزائري"، هي لسان حال الاتحاد أيضاء لم تسلم من القمع الفرنسي لها من مصادرة وحجز وعليها وعلى هذا الأساس يجب على العمال الجزائريين المشاركة في هذا الإضراب من أجل تحقيق ما يلي:

- إقتصاد جزائري.
- حرية كل المسجونين النقابين.
- نهاية النظام البوليسي والحرب بالجزائر
- المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري .[4]

[1] آسية بزاله، عيسى ليتم، مرجع سابق، ص 944.

[2] كوسى كاف، مرجع سابق، ص 179.

[3] بغداد خلوفي، مرجع سابق، ص 80.

[4] البشير زهاني، النشاط الخارجي للاتحاد العام للعمال الجزائريين (1956م-1962م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، قسم تاريخ و الآثار، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، الجزائر، 2024م، ص 192.

وميز هذا الإضراب عن سابقيه أن الجبهة لم تكتفي لنجاحه على المستوى الداخلي فقط، بل قامت بتوسيع نطاقه على مستوى الخارج، وتأكيد على ما قلناه رسالة "عبان رمضان" لوفد الخارجي في القاهرة المؤرخة بتاريخ 8 أكتوبر 1955 قائل فيها: "...سنقوم بكل شيء حتى يكون ذلك نجاحا تاما نحن على إتصال بناحية وهران ونرسل إليهم المناشير المطلوبة.. ونعتمد عليكم لكي تقوم ليبيا بالمستحيل من أجل الاتصال بناحية قسنطينة، حتى يكون المسؤولون على إستعداد للأول نوفمبر ... وابتداء من 25 أكتوبر يجب أتو جهوا نداءات في الإذاعة (القاهرة – دمشق، ... إلخ» ولقد عبر الوفد الخارجي عن ارتياحه لفكرة الأضراب، وذلك من خلال رسالته المؤرخة في يوم 19 أكتوبر 1955 حيث جاء فيها." ... إن فكرة من إضراب عام بمناسبة أول توفير فكرة ممتازة وتتمنى لكم نجاحا باهرا، ومن جهتنا قررنا إجراء سلسلة من الأحاديث في الإذاعة وإصدار بيانات في الصحافة وتنظيم مهرجان كبير وسنختتم ذلك، للإعلان عن الإضراب.. وستشعر طرابلس بضرورة الإتصال الذي طلبتموه من أجل لفت انتباه إخواننا في ناحية قسنطينة إلى المسائل التي أثرتموها في رسائلكم" [1] فقد تمكن هذا الإضراب من إحراز نجاح باهر على المستويين الداخلي والخارجي.

3-3-إضراب 03 جانفي 1957م:

تم تحضير لهذا الإضراب من قبل الإتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث قام بتوجيه نداء إلى العمال بتاريخ 2 جانفي 1957م ، للقيام بالأضراب، وقد كان السبب وراء هذا الأضراب الأحداث التي وقعت في يوم 24 ديسمبر 1956م ، والتي هي مقتل السيد " فروجو Froger" ، وهو رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر، وهذا أثر أعمال إعتدائية قام بها المعمرون ضد الجزائريين، بهدف التنكيل بهم.[2]

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص ص 321-322.

[2] بغداد خلوفي، مرجع سابق، ص 82.

فتمت الإستجابة لنداء الإتحاد العام، حيث قدرة نسبة العمال المضربين ما بين. 90%إلى 100 %، حيث قدمت الإدارة الفرنسية بعض الإحصاءات بخصوص هذا الإضراب التي نذكرها في مختلف وسائل النقل كانت 649 عاملا وفي ترامواي 296 عاملا، أما بخصوص النسبة لدى سائقي الأجرة كانت ما بين 75% و100%، فقد كانت نسبة الإضراب في مدينة الجزائر 100 %. ما عدى مصلحة النظافة وكانت 90%. أما فيما يخص بلدية القبة كانت النسبة 100 % أيضا، أما بلدية الأبيار كان النسبة فيها منخفضة عن سابقيها فكانت ما يقدر بنسبة 50%. أماني ما يخص قطاع سونلغاز وكهرباء الجزائر كانت النسبة 10 % ونسبة ضعيفة ومصنع الغاز بالحامة كانت 80%، وفيما يتعلق بقطاع البريد والمواصلات كانت النسبة94% ومصلحة التوزيع 98%. أما قطاع الصحة وخاصة في مستشفى مصطفى باشا كانت نسبة 95%.[1]أما بخصوص المؤسسة السكك الحديدية فكان نسبة الإضراب فيها كبير فيجد في الإدارة نسبة 90%، ورشات ومخازن 99% ومحطة الجزائر 100% ومحطة آغا هـ 100% والغرفة التجارية 100 %، عمال الحديد (ورشة تني) 100% ومختلف الورشات بحسين داي. 85% ، أما قطاع التبغ فنجد أن مصانع سباء وجوب و بارتوس وميليا وغلوب وباكري ، فكانت النسبة فيهم 100% ، وهذه الإحصاءات تدل على مدى النجاح الذي حققه هذا الإضراب.[2]

3 – 4 – إضراب ثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1957:

- **الظروف والأسباب الداخلية لهذا الإضراب:**

من بين الأحداث البارزة التي سبقت الإضراب هو انتقاد مؤتمر الصومام في 20أوت 1952، لأن هذا الحدث مهم في تاريخ الثورة التحريرية، وهذا لما لهو فضل في تنظيم الثورة وهيكلتها، وهذا بفضل القرارات التي انبثقت عنه.

[1] البشير زهاني، مرجع سابق، ص 194.

[2] بغداد خلوفي، مرجع سابق، ص 84.

- تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ، وتكمن معيتها أنها هي من كانت تشرف على التحضير وتنظيم لهذا الاقتراب.

- سياسة القمع الفرنسية خاصة بعد تعين " عني موليية" ومنحه كامل الصلاحيات في الجزائر.

- إضراب الفاتح من نوفمبر 1956.

- معركة الجزائر 1956-1967 ، وتعتبر هذه المعركة هي محطة بارزة في تاريخ الثورة ، وتختلف الآراء حول من أعلن عنها، أن كان "عبان رمضان" أو "العربي بن مهيدي"، كانت هذه المعركة في المدينة وذلك من أجل تخفيف الضغط على الأرياف الذي تتعرض له من قبل الإدارة وعسكرها.[1]

- **الظروف الخارجية للإضراب**

- أول حدث بارز وهام عملية إختطاف الطائرة المغربية بتاريخ 22 أكتوبر 1956، والتي كان على متنها الوفد الخارجي للثورة التحريرية.

- أما الحدث الثاني وتمثل في من العدوان الثلاثي على مصر في يوم 29 أكتوبر حمود وهذا العدوان كان بمشاركة كل من (فرنسا، بريطانيا، إسرائيل)، وكان سبب أنه قام رئيس مصر جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس الدولية، وكان هدف فرنسا من هذه المشاركة وهو وضع حدد للمساعدات المصرية للجزائر، وما هذا القول هو كلام رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957 حيث قال "أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فيضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها".[2]

- **أهداف الإضراب:**

- إثبات للعالم أن الجزائر ليست فرنسا.

[1] صلاح الدين زنو، السياسة الاستعمارية الفرنسية المتخذة إضراب ثمانية أيام 28 جانفي 1957م-4 فيفري 1958، مجلة مدارات تاريخية، مج1، عدد خاص، الجزائر،2019، ص ص 377،378.

[2] عبد العزيز نارة، التحضير للإضراب أهدافه و مسيرته في الثمانية أيام – الإضراب العام في الصحافة وردود الأفعال، مداخلة ضمن دورة تكوينية حول تحقيق المخطوطات، مخبر المخطوطات الجزائرية في أفريقيا.جامعة أحمد دراية،أدرار،الجزائر،2017 ، ص 02.

- تأكيد أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائر والثورة لا غير.
- لفت الرأي العام الدولي لحقيقة ما يحدث في الجزائر.
- دعم مساعي وجهود المجموعة العربية الآسيوية أثناء مناقشة القضية الجزائرية.
- تعظيم مقولة " الجزائر فرنسية»، وأظهر حقيق النزاع الموجود داخل الجزائر للعالم.
- تجديد كل الشعب الجزائري للمشاركة في هذا الإضراب من أجل تأكيدهم على مواصلة النقال من أجل الإستقلال[1].

- **فكرة الإضراب:**

جاءت فكرة القيام بالإضراب بعد عقد مؤتمر الصومام، حيث تم الإتفاق بعده على الإعلان عن إضراب طويل وشامل لكل التراب الوطني، فقام السيد على يحي عبد النور باقتراح اسم الإتحاد العام للعمال الجزائريين إضرابا لمدة 24 ساعة أو 48 ساعة كأقصى تقدير وهذا حسب التقاليد المعمول بها في النقابات العمالية، وبدل من أن يكون شامل ينحصر في مدينة الجزائر فقط، إلا أن "رمضان عبان" رفض هذا الأمر، قائلا" إن الإتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيم من تنظيمات جبهة التحرير الوطني، وانطلاقا من هذا يجب أن تخضع لأوامره دون شروط " وقد نظم الإتحاد العام للعمال الجزائريين هذا الإضراب أيضا من أجل مساندة قرارات المؤتمر السادس للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة التي تدعوا إلى المفاوضات[2].

- **التحضير للإضراب**

جاء التحضير لهذا الإضراب، من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ حيث قررت في الاجتماع المنعقد بتاريخ 01 نوفمبر 1956، أن يكون هناك إضراب شامل في يوم 28 جانفي 1951م، وكان السبب

[1] نبيل لرباس، إضراب ثمانية أيام و القمع الاستعماري في المنطقة المستقلة للجزائر، 28 جانفي- 04 فيفري 1957"، مجلة قضايا تاريخية، مج 06، ع 02، جامعة بوزريعة،الجزائر،2021، ص 05.

[2] البشير زهاذي، مرجع سابق، ص 195.

وراء هذا التاريخ ، يتصادف مع انطلاق أشغال الجمعية العام الأمم المتحدة ، التي سيتم فيها مناقشة القضية الجزائرية، كما قامت لجنة بتحديد أيضا مدة هذا الأضراب الذي متكون مدته ثمانية أيام ، وبدأ الإنطلاق لتحضير هنا الإضراب بتوجيه نداء من قبل جبهة التحرير الوطني جاء ما يلي "هو أيها الشعب المجاهد، أيها المواطنون من تجار وعمال وموظفين وفلاحين ومحترفين ، أنكم ستستعدون الأسبوع الإضراب العظيم، أسبوع الكفاح المسلح ، فأمضوا مصممين واصبروا للمحنة والبطش وأنواع العذاب ، التي يسلطها عليكم العدو، فالله معكم وجبهة التحرير وجيشها العنيد ورائكم ، تشد أزركم وتأخذ بأيديكم إلى النصر إلى الحرية وإلى الإستقلال"[1]

إلا انه بعد هذا النداء الذي لمس قلوب الشعب وبعد السير نحو القيام بالإضراب حدث شيء لم يكن مخطط له من قبل لجنة ولا الجبهة تمثل في تأجيل مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المعدة من جديد وتم تأجيلها إلى يوم 15 فيفري 1957م ، إلا أن القيادات الثورية لم تتمكن من تأجيله، بعد الحملة الدعائية التي قامت بها، إلا أنها شاءت الأقدار وجاء حدث مميز في هذه الفترة وهو إنشاء محطة إذاعية تابعة للجبهة ، يديرها جيش تحرير، وكان شعار ها هو " صوت الجزائر يخاطبكم من قلب الجزائر" ومقرها غير ثابت [2]

قام الإتحاد العام للعمال الجزائريين، أيضا بالقيام بحملة دعاية من خلال توجيه نداءات إلى العمال الجزائريين للمشاركة في هذا الإضراب، من خلال جريدة "العامل الجزائرية" التي هي لسان حال للاتحاد، فتم فيها توجيه نداء في عددها رقم 13 الصادر بتاريخ على 26 جانفي 1957 م ، ضمن الصفحة الأول تحت عنوان "المعركة الكبرى" جاء فيه ما يلي: " إن العمال الجزائريين بمختلف فئاتهم شأن جميع المواطنين فخورين باستحقاق الإعجاب العمالي والتضامن الدولي، أنهم يدركون جيدا الأهمية

[1] عبد الوهاب يحياوي، قراء في إضراب الثمانية أيام (28 جانفي – 04 فيفري 1957م)، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج3، ع3، جامعةالجزائر2017/06/215م،ص ص 265- 266

[2]زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954م- 1962م، ط1، مؤسسة إحدادن، الجزائر، 2007، ص 38.

القصوى لهذا الهجوم الدبلوماسي والسياسي ومدى تأثيره على الثورة ...." كما جاء في هذا العدد دعوات واضحة الإضراب وهي كالآتي: " الطبقة العاملة تشن إضراب عاما لمدة ثمانية أيام بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة"[1]إلى جانب هذه النداءات قامت الجهة التنسيق والتنفيذ ببعض الإجراءات من أجل ضمان هذا الأضراب الطول والتي تتمثل فيما يلي:

- إنشاء لجنة الإعراب في كل ولاية تشكل من ثلاثة إلى أربعة مسؤولين بشرط أن يكون من وتسهم طالبا من أجل تحرير المناشير
- تشكيل لجان فرعية الإضراب في كل ناحية من المنطقة.
- تشكيل لجان التراب في كل حي من المدن.
- تشكيل لجان إضراب للعمال في أهم الأسلاك مثل العمال الموانئ والنقل، عمال المناجم والإذاعة والبريد وسابع.
- تنظيم كمائن من أجل تعطيل حركة المرور بالنسبة للسيارات أو حتى العسكر العدو.

و مما يجدر ذكره أنه تم توجيه نداء للجزائريين من أجل أخذ إحتياطاتهم الأسبوع الإضراب حيث تم دعوتهم إلى التزويد بالمواد الغذائية التي يجب أن تكون كافية لمدة الإضراب أي كافي ثمانية أيام[2] وتم تلبية هذا النداء حيث كان في كل أسبوع قبل الإضراب كانت الأهالي المدن. يقومون بتخزين الأكل من أجل مواجهة الزمن الصعب الذي ينتظرهم. [3]

- **سيرورة الإضراب.**

بدأ الإضراب يوم 28 جانفي 1957م، ولقد تميز بالشمولية، حيث شمل كل أدنى الوطن، وقد شكل هذا الإضراب إنكار لاذعا للألئك الذين دافعوا عن الجزائر الفرنسية كما أنه وضع حدا لإدعائه

[1] البشير زهاني، مرجع سابق، ص 196.

[2] عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط 2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص 413- 414.

[3] محمود عبدون، شهادة مناضر من الحركة الوطنية، ط1، حلب، الجزائر، 2013، ص 115.

الكاذب للإدارة الفرنسية تجاه تحقيق ما يحدث في الجزائر، حيث وضعه في موقف حساسة[1] فقد كان الإضراب نجاحا في اليومين الأوليين، وخاصة في المدن التي تم تحديدها من قبل القيادة الثورية، حيث كانت خالية من الناس والمتاجر والمحلات التي يملكها المسلمون مغلقة وجميع العمال والموظفين المسلمين لم يلتحقوا بعملهم . لكن سرعان ما تدخلت السلطات الفرنسية لكسر هذا الأضراب وإفشاله في اليوم الثاني له، فقد قامت بكسر أبواب المحلات التجارية المغلقة ، وإتلاف كل ما فيها من مواد كما قامت بإجبار السكان على الخروج إلى العمل [2]

ولكن على الزعم من هذه المحاولات من قبل الإدارة الفرنسية لإفشال الإضراب، إلا أنه زاد لهيب بعد الأيام الثلاثة الأول، وزادت حدته حتى اليوم الثامن[3] وما يؤكد نجاح الإضراب بعض الإحصاءات التي تحصد لنا عليها في هذا اليوم وهي كالآتي:

- الإضراب في المخابز كان 100% وفي مقاهي والأكل الخفيف 100% وملبنات 100% والمواد الغذائية (محلات المسلمين) 100% والنقل العمومي: المصالح الإدارية 100% مستودعات ومراكز الصيانة 98% ومحطة الجزائر 96% براموای لجزائر (TA)100% سيارات الأجرة كانت النسبة

- فيها 100% أما مؤسسات (SATAC) فكانت النسبة 66% أما بخصوص القطاع الصحة المستشفى العسكري (ماي) 40% ومستشفى المدينة 98%، أما قطاع البريد و المواصلات كانت النسبة في مراكز 100% و في الإستغلال 98% و في ما يخص قطاع الكهرباء و غاز الجزائر 85% من المضربين أما مخزن الملابس العامة 100% و رغم غياب الإحصاءات لباقي المدن في الجزائر إلا أنها

[1] La greve des sjcur de 1957. Un tournant cle dans l'internqtiona lisatior de la question a lgèrienne.dimaanche. 26 jenvier 2025, 2025\02\13

[2] زهير احدادن، مرجع سابق، ص 38.

[3] Mohamed lebjaoui, verities sur larevolution algerienne,p81

الاستجابة كانت كبيرة و هذا ما أكدته تقارير فرنسية، أنه حتى الجنوب كان مستجيب لهذا الإضراب حيث انه بعض العمال في المناجم الفخم في مدينة بشار قد قاموا بالإضراب. [1]

- **نتائجه**

- التفاف الشعب حول ثورته وتأكيده على ثقته المطلقة بالجيش وجبهة التحرير الوطني.
- تحقيق قطيعة نهائية بين نظام الإحتلال الفرنسي وبين الفرد الجزائري.
- وضع السلطات الفرنسية في الجزائر في موقف عجز أمام الثورة الشعبية، مؤكدين بذلك إن سياستها و قمعها سيقفون دائما في عجز أمام أسرار الشعب الجزائري و أما هدف إسترجاع السيادة الوطنية و نيل الإستقلال. [2]

3-5 مظاهرات 11 ديسمبر 1957م:

أكد الشعب الجزائري من خلالها على مدى تماسكه و تحالفه مع الثورة التحريرية و جيشها وجبهتها، و تم مشاركة في هذه المظاهرات مجموعة عفيرة من النساء، وكانت هذه المظاهرات في مدينة الجزائر، شارك فيها أيضا العمال إلا أنه و كالعادة الإدارة الفرنسية قامت بأعمال عدائية تجاه المتظاهرين و فككت المظاهرات.[3]

كذلك فإن هذه الفترة لم يقتصر نشاط الإتحاد على هذه الإضرابات فقط بل شمل مجموعة أخرى نذكرها بإيجاز منها إضراب 15 أوت 1956م، دعا إليه الإتحاد للرد على الإضطهاد الذي تعرض له المناضلون النقابيون، كذلك إضراب أكتوبر 1956م، الذي قام به الطلبة الجزائريين، إضراب 13 نوفمبر 1956م، كان هذا الإضراب لمدة 24 ساعة لقى إستجابة واسعة من طرف العمال الجزائريين و تسبب في شل حركة النقل والمرور بالعاصمة، إضراب يومي 25 و 26 ديسمبر 1956م، قام به عمال

[1] بغداد خلوفي، مرجع سابق، ص ص 82-89.
[2] وهيبة بن عواج، مرجع سابق، ص 12.
[3] نفسه، ص 13.

السكك الحديدية إحتجاجا على العنف الذي تعرض إليه الشباب الجزائري، و هذه من بين أهم الإضرابات التي قام بها الإتحاد و التي حقق نجاحا باهر في دعم النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني.[1]

4- أهداف من المظاهرات والإضرابات التي قام به الاتحاد

ويمكن حصرها في هدفين أساسين وهما كالتالي:

- العمل من أجل إيصال القضية الجزائرية لمنظمة الأمم المتحدة من أجل تدويلها والحصول على الإعتراف بحق تقرير المصير، وكذلك الحصول على الدعم السياسي الدولي لها.

- تأكيد على إلفاف الإتحاد العام للعمال الجزائريين و الشعب الجزائري حول قضيته و حول قيادة ثورة التحرير الوطني، وكذلك لتأكيد أن الجبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد و الشرعي له.[2]

2- نضاله في الخارج:

يعمل الإتحاد العام للعمال الجزائريين، بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني، على تعزيز نشاطه الخارجي وفق استراتيجية مدروسة تهدف إلى تحقيق أهداف حيوية تخدم القضية الجزائرية، ويركز هذا التعاون على مجالين أساسيين:

- **الحصول على الدعم المادي من المراكز النقابية الأجنبية:**

سعى الإتحاد إلى بناء شراكات قوية مع النقابات العمالية الدولية، بهدف تأمين المساعدات المالية التي تمكنه من مواصلة نشاطه و تعزيز قدراته التنظيمية و التضامن النقابي العالمي لدعم العمال الجزائريين في نضالهم ضد الإستعمار.[3]

[1] نبيل زاوي، مرجع سابق، ص 43.

[2] البشير زهاني، مرجع سابق، ص 195.

[3] آسية بزالة، عيسى لبنيم، مرجع سابق، ص 945.

- **إبقاء القضية الجزائرية في دائرة الإهتمام الدولي:**

حرص الإتحاد على إبراز القضية الجزائرية في المحافل الدولية من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والإجتماعات النقابية العالمية كما سعى إلى كسب تعاطف الرأي العام الدولي عبر حملات توعوية ودبلوماسية تهدف إلى فضح ممارسات الإستعمار الفرنسي وتعزيز الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. من خلال هذه الجهود ساهم الإتحاد العام للعمال الجزائريين في خلق رأي عام دولي مساند الثورة الجزائرية، مستفيدا كرافد أساسي لدعم النضال الوطني.وتمثلت مظاهر نشاط الاتحاد في الخارج كما يلي:

- التمثيل بواسطة الوفود المعينة في الخارج
- التمثيل والمشاركة في المؤتمرات النقابية التابعة لمختلف التوجهات.
- رحلات الوفود النقابية إلى بلدان الشرف، والتقرب بين المنظمات النقابية قصد الحصول على المساعدة المادية.
- فتح ديار الأطفال بالخارج للتكفل بيتامى الحرب (النمسا- المغرب الأقصى).
- إنشاء وسيلة إعلامية مخفية " العامل الجزائري".(L'auscrier Algerien)
- التكوين التقني و المهني للعمال.[1]

تونس عرفت أيضا بنشاطها العمالي والسياسي: تعتبر تونس من الدول المغاربية التي أكدت على مساندتها الكفاح التحرري و النضال العمالي للجزائريين عبر محطات عديدة، كما كانت أيضا بمثابة ملجأ للعديد من المناضلين من بينهم " مولود قايد"[2] الذي تمكن من النجاة من أيدي السلطات الفرنسية

[1] صالح حيمر، النشاط الثوري للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالخارج 1956- 1962، من خلال وثائق أرشيفة فرنسية، الحوار المتوسطي، مج 12، ع 2، ماي 2021، ص 303.

[2] **مولود قايد: ولد المناضل النقابي مولود قايد بسطيف، درس في الابتدائية و المتوسطة و وظف معلما ثم مديرا، أثناء نشاطه السياسي أثار حفيظة السلطات الفرنسية مما أدى بهذه الأخيرة إلى إغلاق هذه المدرسة التي كان مديرا عليها، و في سنة 1956 انظم إلى شبكة فدائية ينظمها رابح لخضر كلفه عبان رمضان بعد مدة بالاتصال بالمجاهدين ثم بالعمل النقابي و نهض بمساعي عديدة في باريس و بروكسل ليقدم ملف الاعتماد للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة كما ساهم في تشكيل قيده الإتحاد العام للعمال الجزائريين، و قد توفي في 05/ 12/ 2000 في العاصمة** ينظر: تاريخ الاطلاع 2025/02/17.

.والتحق بتونس وهناك التقى وتعرف على " أحمد تليلي"[1] مدير المكتب السياسي للحزب الدستوري التونسي الجديد قبل أن يصبح على رأس الإتحاد التونسي للشغل، ففي الوقت الذي كان فيه مسؤولو الإتحاد يواصلون عملهم في الجزائر، تم تكليفه بإنشاء ممثلين في الخارج من أجل تعميق الروابط مع الإتحاد التونسي للشغل الذي وضع مقره تحت خدمة مولود قايد، و بالتالي أصبح للإتحاد العام للعمال الجزائريين قاعدة مساندة و مجاورة له في بلد الشقيق تونس. [2]

- أهداف الإتحاد العام للعمال الجزائريين

- أصدر الإتحاد العام للعمال الجزائريين جريدة (العمل الجزائري) كوسيلة إعلامية تعبر عن نشاط وأهداف هذه المنظمة الوطنية.

- تضامن العمال مع الشعب من أجل الإستغلال التام وإسترجاع السيادة كاملة

- الإعتراف بالشخصية الجزائرية من طرف فرنسا.

- حل النقابات الفرنسية في الجزائر.

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الجزائريين.

- إلتزام فرنسا بالاعتراف بصفة الأجنبي للعمال الجزائريين في المهجر.

- تبديل الإقتصاد الإستعماري بإقتصاد وطني.

ولقد لعب العمال الجزائريون في المهجر دورا حيويا في دعم وتمويل الجزائرية حيث ساهموا بنحو 60% من الأموال، مما جعل هذه المساهمات تشكل شريان للنفقات الثورية خلال تلك الفترة ومع مرور الوقت شهد اتحاد العمال الجزائريين في فرنسا تطورا ملحوظا، ففي شهر فيفري من عام 1957 تم تأسيس الوداية العام للعمال الجزائريين الوداية العامة للعمال الجزائرية في فرنسا، التي جاءت كإمتداد طبيعي

[1] **أحمد تليلي: ولد سنة 1919 من مناضلي الحزب الحر الدستوري الجديد و الاتحاد العام التونسي للشغل بجبهة قفصة اضطلع بدور هام في النضال المسلح في بداية خمسينيات القرن العشرين و شغل خطة الأمانة العامة للإتحاد التونسي للشغل**، ينظر: عبد الله مقلاتي، أحمد التليلي ومهمات الدعم التونسي للثورة الجزائرية، مجلة مصادر، مج 12، ع 01، الجزائر، 2023/01/31، ص ص 127،130.

[2] محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 99.

للنضال العمالي الجزائري في الخارج، كانت الودادية تهدف إلى تنظيم " العمال الجزائريين" في فرنسا بعد أن كانت قد توقفت عن الصدور بأمر من "روبير لاكوست[1]" الوزير الفرنسي المقيم بالجزائر آنذاك و رغم قرار اغلاقها إستمر إصدار الجريدة بسرية تامة من باريس مما ساهم في الحفاظ على التواصل بين العمال الجزائريين في الهجر و تعزيز الوعي الوطني لديهم[2]

لم يكن الدعم التونسي للثورة الجزائرية مجرد تعاطف سياسي، بل كان موقف مبدئيا تجسد في عدة مظاهر منها حادثة إختطاف الطائرة المغربية التي كانت تنقل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الجزائري في 22 أكتوبر 1956، حيث قامت فرنسا بعملية قرصنة جوية لإختطافهم، وأثارت هذه الحادثة موجة من الغضب في تونس فسارع الإتحاد العام التونسي الشغل إلى تنظيم إضراب عام تعبيرا عن رفض التونسيين للعدوان الفرنسي وتضامنهم مع القضية الجزائرية ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل شهدت البلاد في 1 نوفمبر 1956 مسيرات حاشدة و دعما للنضال الجزائري ما يعكس و في التونسيين السياسي و ايمانهم بوحدة مع جيرانهم.[3] و في عام 1957 مع انتقال إدارة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى تونس، تعمقت العلاقات بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين (ucta) و النقابيين التونسيين، بل شمل أيضا المساعدة المادية حيث وفر الإتحاد التونسي مقرا للوفد الجمركي و قدم له كل التسهيلات الممكنة لدعم نشاطه الإجتماعي و السياسي كان هذا التعاون احد العوامل المهمة التي ساعدت على استمرار عمل جبهة التحرير في الخارج مما عزز التضامن العمالي و النقابي بين البلدين في كفاحهما المشترك ضد الإستعمار الفرنسي.[4]

---

[1] **روبير لاكوست (1898-1989) كان قسيس فرنسيا و حاكما عاما للجزائر (1956-1958) خلال حرب الاستقلال، دافع عن بقاء الجزائر تحت الحكم الفرنسي واتبع سياسات قمعية ضد حركات الاستقلالية لكنه فشل في وقف تصاعد المقاومة الجزائرية**، انظر: محمد بن موسى، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958، مجلة قضايا تاريخية، ع 02، 2016، ص ص 177-178.

[2] عبد الاله بن شرقي، الحركة النقابية و دورها في التعبئة الاجتماعية خلال الثورة الجزائرية، مجلة الروافد، ع 09، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 191.

[3] عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية، مرجع سابق، ص 370.

[4] نفسه، ص 370، ينظر إلى الملحق رقم 5.

2-المغرب الأقصى:

يعتبر الإتحاد العام المغربي للشغل الذي تأسس يوم 20 مارس 1955 م هو الآخر من المؤيدين والداعمين للاتحاد العام العمال الجزائريين. وقد تجلى هذا الدعم بوضوح من خلال المساندة التي حظي بها الإتحاد الجزائري مقبول إنضمامه الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة في العاصمة بروكسل، كما حظيت القضية الجزائرية بإهتمام خاص خلال المؤتمر الذي إنعقد في طنجة بين 20 و22اكتوبر 1957 ،حيث كانت في صلب نقاشات الإتحاد العام للعمال الجزائر بين حول الأوضاع في الجزائر تأثير كبير على مندوبي الإتحادات المغاربية، إضافة إلى ذلك، دعا المشاركون في المؤتمر الإتحادات الدولية إلى تنظيم يوم عالمي للتضامن مع الشعب الجزائري بهدف تسريع إيجاد حل لقضيته.[1]

3- فـرنسا

3-1 تأسيس الوداية للعمال الجزائريين

يعزى إنشاء الوداية العامة العمال الجزائريين إلى فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في فيفري 1957م، بغية لم شمل العمال الجزائريين والدفاع عن حقوقهم بما تسمح به القوانين الفرنسية، ولإتخاذها كمطية لتعريف الرأي العام الفرنسي بجرائم جيشه الإستعماري في الجزائر، وفي هذا الصدد تشكل أول مكتب للوداية برئاسة السيد "الصافي بوديسة" و "نهار رابح" كأمين للمال و "رارشي السعيد" مكلف بالدعاية "وبن علي عبد الله وابن مولود" [2]

- **الأهداف:**

تمثلت أهداف الوداية العامة للعمال الجزائر بين (AGTA) في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الجزائريين المقيمين بفرنسا وإدارة وتوجيه وتنسيق نشاط المناضلين النقابيين الجزائريين في مختلف المركزيات النقابية بفرنسا، كما كانت تسعى إلى تجميع كل العمال الجزائريين من أجل تنسيق

[1] مجهول، سلسلة المشاريع الوطنية ، الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص ص 102-103.

[2] أحمد مسعود سيد علي، إسهامات العمال الجزائريين في أوروبا إبان الثورة الجزائرية الوداية العام للعمال الجزائريين بفرنسا نموذجا 1956-1962،**مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية** ، ع09،جامعة بوضياف،المسيلة،الجزائر،2015

نضالهم ضد الإستعمار الفرنسي في إطار روح التعاون والوفاق الأخوي والتفاهم المتبادل مع مجموع الطبقة العمالية الفرنسية والمنظمات النقابية التي تمثلهم ، كما إعتبرت الودادية منظمة نقابية غير سياسية وأعلنت أنها تمتنع عن القيام بأي نشاط خفي.وكانت الودادية تهدف أيضا إلى الوقوف في وجه النشاط النقابي الإتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA) الذي سعى للتمركز والإنتشار وسط العمال الجزائر بفرنسا. [1]

- **نشاطه:**

قامت الودادية العامة للعمال الجزائريين فرنسا بنشاطات عديدة حفاظا على المصالح العمال المهاجرين وخدمة للثورة التحريرية وعليه يمكن تقديم عرض لمجمل النشاطات التي قامت بها الودادية كالآتي:

- التعبية والتوقيت العمالية لفائدة الثورة: عن طريق تنظيم عدة ترجمات لفائدة المهاجرين الجزائريين، واقتناء الآف الكتب، إصدار نشرية للودادية في فرنسا " العامل الجزائري" تعنى بتكوين العمال الجزائريين وإبقائهم على إتصال ببلدهم، إضافة إلى القيام بحملات توعية في أوساط المهاجرين لتحذيرهم من مخاطر الدعاية الفرنسية وحقيقة الحركة المصالية مع الإسراع في تقسيم التراب الفرنسي إلى أربع مناطق قصد تسهيل النشاط والتحرك: (المنطقة باريس ومواجها، منطقة الشمال، منطقة الشرق. منطقة الجنوب). [2]

- المساهمات المالية: جمع إشتراكات وتبرعات مالية ضخمة من العمال الجزائريين، حيث بلغت المساهمات حوالي 600 مليون فرنك فرنسي في بدايت 1958 ووصلت إلى مليار فرنك مع بداية 1959.

[1] بغداد خلوفي، الودادية العامة للعمال الجزائريين، المساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، العدد 7،جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر، جوان 2018، ص 24.

[2] نبيل زاوي، مرجع سابق، ص ص 45-46

- حماية العمال المهاجرين: القيام بحملات نوعية لحمايتهم من مخاطر الدعاية الفرنسية وتحسين أو منعهم في فرنسا.

- دعم جبهة التحرير الوطني: كانت الإشتراكات المالية ترسل إلى الجبهة بطريقة سرية وغير مباشرة عبر العمال والبنوك. ولقد لعبت الودادية دورًا هامًا في دعم الثورة الجزائرية من خلال تنظيم العمال ماديا و معنويا.[1]

- **شبكة الدعم الفيدرالية جبهة التحرير الوطني**

قدمت الودادية العامة للعمال الجزائريين دعما كبيرا لجبهة التحرير الوطني، وتجسد لنا هذا الدعم في عدت أشكال سواء معنوية أو مادية مثل: تزويدها وسائل الاتصال وأماكن للإيواء ووسائل للنقل والطباعة، كذلك تأمين الأموال، كذلك لم يتوقف دعمها هنا فقط بعملة على كسب النقابات الفرنسية وتعاطف مع القضية الجزائرية وقد نجحت في ذلك من خلال تكوين علاقة مع النقليات الفرنسية المسحية، بالإضافة إلى تلك العلاقات التي أقامتها خلال سنوات 1957- 1958 م التي كانت مع فيدراليات الرئيسية الكيمياء، البناء.. الخ)، إلى جانب هذا كله قامت بإتصالات مثمرة مع اليسار النقابي، وكذلك مع فئة من الكنيسة، حيث نجحت في الحصول على تأييدهم للقضية الجزائرية والتنديد بالحرب القائمة بالجزائر، حيث تلقت الثورة دعما كبير من قبل هذه المؤسسات وتمثل هذا الدعم في نشأ مجموعة من الشبكات تذكر أهمها: [2]

1- شبكة جانسون:

تأسست هذه الشبكة في 02 أكتوبر 1957 ، وهذا في إجتماع أجري في "بوتى كلامار" الذي كان يحضره 51 عضوا، وتعد هذه الشبكة أهم شبكة داعمة للثورة التحريرية ، ويعود الفضل في هذا الأمر إلى المكانة السياسية التي يتميز بها مؤسسها السيد (فرانسيس جانسون)[3] ولقد عرف أن الظاهرة

[1] احمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 99-100.

[2] عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية...، مرجع سابق، ص 386.

[3] **فرانسيس جانسون، ولد 7 جويلية 1922 بمدينة "بوردو الفرنسية"ودرس تخصص آداب و فلسفة حيث حصل على الإجازة في الآداب و دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة في سنة 1944، التحق بجبهة الحرب في مقاطعة الالزاس الفرنسية و هنا بدأ العمل العمل لصالح القضية الجزائرية،**

الإستعمارية كانت ضد أخلاقيات وكرامة الإنسانية، من أهم الأعمال التي قامت بها هذه الشبكة كانت توفير أماكن الاجتماعات ووثائق الهوية ونقل الأموال التي يتم تجميعها وما ميز هذه الشبكة التنوع البشري الذي فيها، فقد احتوت على منخرطين من فرنسا وبلجيكا وسويسرا وكان أغلب المنخرطين ذات مكانة في بلدانهم (صحافيون ، أدباء ، فلسفة .... الخ)، كما أن نشاط هذه الشبكة عرف توسعا في كل فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا. [1]

و لقد أبلى "جاك شاربي jacques charby "[2]بشهادته التي عبر فيها على رفضه لكل ما يقوم به الإحتلال الفرنسي ضد الجزائريين و يؤكد على مساندته لهم ، حيث جاء في الشهادة التي نقلت عن شعبان إيدو قائل "بالنسبة لمعركة فرنسا ضد الجزائريين خاينة للمثل العليا لبلدي، كان أمرا لا يمكن تحمله وتقديم المساعدة للجزائريين كان أمرا طبيعيا وضروريا، حيث نلتمس البعد الإنساني له الشخص ومرد الرغبة لديه في توقيف الحرب القائمة بين الجزائر وفرنسا.

كذلك كتأكيد على دعمهم للقضية الجزائرية قامت الشبكة بإصدار دورية بعنوان " الحقيقة الهادفة " verite intentionnelle و كانت مهمتها جمع كل الأخبار التي تم سكوت عنها و كان جانسون رئيس تحريرها[3]إلى جانب الأعمال التي كانت تقوم بها والتي سبق ذكرها، كانت لدى الشبكة مهمة أخرى تتمثل في تأمين الدخول والخروج عبر الحدود الفرنسية، إلى كل من ألمانيا وبلجيك وإسبانيا، ومن اجل يسهل العمل على الشبكة قامت تقسم المهام في شكل فروع، إلا أن مهمة جمع الأموال كانت تحت إشراف جانسون لمدة ثلاث سنوات، حيث كان يقوم بجمع الإشتراكات التي يدفعها العمال

ينظر : عبد القادر بن مسعود، ترك الجيش الفرنسي لدعم الثورة الجزائر... فرانسيس جونسون صديق جون بول سارتر الذي أسس شبكة دعم للثورة الجزائرية ، عربي بوست، نشر 09/05/ 2022، شهد 25/ 02/ 2025 ينظر: https:\\arabicpost.net

[1] البشير زهاني، "الدعم المالي..."، مرجع سابق، ص ص 816، 817.

[2] **كان جاك شاربي: ولد 13 يونيو 1929، مخرجا وكاتب فرنسي و ناشطا صريحا ضد الاستعمار أثناء الحرب بالجزائر بصفته عضوا في شبكة جانسون، المتعاون مع جبهة التحرير الوطني لنضال من اجل استقلال الجزائر، توفي في 1 يناير 2006**، تاريخ الاطلاع 20/ 02/ 2025، https;\\en.m.wikipedia.org

[3] البشير زهاني، علاقات الودادية العامة للعمال الجزائريين مع اليسار الفرنسي (1957-1962)، مجلة الحبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، مج 05، ع 01، الجزائر، يناير 2022، ص 555

الجزائريين في المهجر، لحساب جبهة التحرير الوطني بسويسرا و هذا أوقف أسس الدعم التي أقرتها جبهة التحرير الوطني و التي يرمز لها بـ (F.S.R.A).[1]

أما بخصوص مهمة نقل الأموال قامت الشبكة بتكليف لهذه المهمة" هيلين كوينا Helene cuendt" و هذا بمساعدة عشرين مناضلا، حيث يتم جمع هذه الأموال في حقائب أو أكياس نحو باريس، ثم يتم تحويلها إلى خارج فرنسا، أما في ما يخص حجم المبالغ و حسب ما صرح به هيلين فقد وصلت إلى 500 مليون فرنك، وهي مورد أساسي لجبهة أما بخصوص في ما كانت تستخدم كل هذه الأموال فكانت تستخدم في شراء الأسلحة وإرسالها للجزائر، بالإضافة إلى أنها كانت تصرف في تمويل مختلف تحركات أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية و إقامتهم و رواتبهم و إعانة المساجين و عائلاتهم و مختلف إحتياجات الثورة حيث تطرف إلى هذا الموضوع جانسون نفسه في قولنا له هذا المال كان أحيانا يصرف لشراء الأسلحة التي قد تستعمل ضد عدد من الفرنسيين و كان ذلك بدون شك، خطؤنا الجسيم في نظر الرأي العام الفرنسي" [2]

إلا أن هذه الشبكة تعرضت لضغط من قبل السلطات فرنسية خاصة في عام 1959، كذلك تعرض أعضائها إلى إعتقال واحد تلو الآخر، الأمر الذي جعل البعض الآخر ينشط في سرية إلا أنها لم تدم طويلا حيث تم تفكيكها في مارس 1959 لكن هذا الأمر لم يمنع مجموعة من أعضائها و على رأسهم جانسون من مواصلة نضالهم سريا.[3]

[1] عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية، المرجع السابق، ص 387.

[2] البشير زهاني، الدعم المالي...، مرجع سابق، ص 817.

[3] عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية...، مرجع سابق، ص 387.

2- شركة كوريال هنري

تم تشكيل هذه الشبكة (الهنري كوريال [1](Henni cariel عقب حل شبكة " جانسون" حيث ضمت بعض من أعضاء هذه الأخيرة، و كان أغلب أعضائها رجال بالإضافة الى مجموعة معتبرة من النساء الذين ينتمون إلى اليسار الفرنسي، توالى فيها مهمة نقل و تحويل الأموال من فرنسا إلى خارج هنري كوريال، وهذا بحكم أنه ابن احد رجال البنوك في الإسكندرية. [2]

حل "كوريال" محل " جانسون" في عملية نقل أموال إتحادية التحرير بفرنسا إلى سويسرا كما تمكن بفضل علاقاته بمختلف المصارف، من تطوير نظام تهريب الأموال لحساب جبهة التحرير الوطني بفرنسا[3]، و هذا الأمر جعله ينال ثناء وتقدير أعضاء فدرالية جبهة التحرير بفرنسا إلى جانب هذا قام كوريال بمهام أخرى كالإتصالات و الإيواء، إلى جانب هذا قام بتأسيس " الحركة الفرنسية المناهضة للاستعمار Mouvement Anticolonialistes francais" التي كانت لها نشرة خاصة بها تدعى " حقائق ضد الاستعمار – Verites Anticolnialistes" وبفضل هذا اصبح كوريال شخص نافذا أيضا بفضل علاقاته و اتصالاته عبر العالم.[4]

إلا أن كوريال تم اعتقاله رفقة أعوانه و لم يحاكم[5]، تولي عمليات الدعم داخل التراب الفرنسي " جورج ماتيي" Gerorges Mattei" و خارجها " جاك فيفي Jacques Vignes" في حين تولى مسألة العبور من فرنسا إلى لوكسمبورغ و بلجيكا و سويسرا و ألمانيا " جيرارد شاليفند" و قد إعتبر شبكة

[1] **هنري كوريال: ولد هنري كوريال 13 سبتمبر 1914 من عائلة فرنكوفرية يهودية من أصول إيطالية استقرت في مصر، تلقى تعليمه في المدارس الفرنسية في القاهرة، كان مدعما " لجبهة التحرير الوطنية من خلال شبكته، قتل كوريل 4 ماي 1978**، ينظر إطلاع 2025/2/25، https:\\www.mc-doualiya.com

[2] البشير زهاني، علاقات الودادية العامة، مرجع سابق، ص 557.

[3] عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية، مرجع سابق، ص 388.

[4] البشير زهاني، الدعم المالي، مرجع سابق، ص 818

[5] عبد العزيز راجعي، المرجع السابق، ص 388.

كوريال إمتداد لشبكة جونسون، لم يتم اطلاق صراح كوريال الا في سنة 1966 رفقة جونسون و بقية الأعضاء.[1]

3- شبكة دافري

سكن وأسس هذه الشبكة بحي 29 ديكارت بباريس (الدائرة الخامسة)، كان متابع من طرف الشرطة الفرنسية لكن لم يتمكنوا من الإمساك به، لم يعمل بمفرده بل كانت تعمل بجانبه امرأته، كانوا يقومن بقل الشمال- أفريقيين على متن سيارتهم إلى أماكن تقع خارج " بايون" وكانوا يوفرون لهم أماكن لراحة وكذلك يوفرون لهم الأكل وبعد الظهر يقومون مرة أخرى بنفلهم إلى الحدود الإسبانية وهناك يتم العبور عبر أفواج من اثنين نقطة عبور تبعد حوالي 30 كلم عن بايون.[2]

وأن هؤلاء الشمال أفريقيين كانوا من مناضلين فدرالية جبهة التحرير الوطني، وهذا منذ نوفمبر 1957، لم قد تكونت هذه الشبكة من نساء مثل " بول بولو Poule bolo" و "مونيك لومي Monique lemee"، واللاهوتي ‘‘جاك بارتي ومجموعة من رجال الدين ولقد كانت زوجته أحد أبرز عناصر هذه الشبكة الداعمات للقضية الجزائرية و لفدرالية جبهة التحرير الوطني، التي كان لها فضل كبير في عمليات العبور عبر الحدود بفعل نشاطها إضافة إلى إستئجار الشقق و الحفاظ على أموال التبرعات، هذا الشيء الذي تسبب في إعتقال مسؤول الشبكة وزوجته، تم تفكيك الشبكة ليتم محاكمته من 09الى 12/ 1962 بباريس.[3]

بالإضافة لهذا حصلت فيدرالية جبهة التحرير الوطني على دعم رجال الدين مثل الدعم الذي قدمته رهبان " إرسالية فرنسا La Missionde franc"، وهذا من خلال تقديمهم للعديد من الخدمات كالإيواء وتقديم وثائق الهوية، وتمكينهم من العبور للدول المجاورة، لفرنسا ومنهم على سبيل المثال القس

[1] البشير زهاني، علاقات الودادية العامة، مرجع سابق، ص 558

[2] عبد العزيز راجعي، المرجع السابق، ص 386

[3] البشير زهاني، الدعم المالي، مرجع سابق، ص 819.

"بودوراسك Boudouresques" الذي حول شقته بـ 176 شارع " سانت جاك – saint Jacques" بباريس لمكان للإجتماع و الإيواء عناصر الوداية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا، إستمر في عمله هذا إلى أن تم إعتقاله من طرف الشرطة الفرنسية في يوم 14 أكتوبر 1958.[1]

- **مظاهرات 17 أكتوبر 1961**

1- أسبابها:

نظرا لنجاح الذي حققته الثورة الجزائرية دبلوماسيا وتمكنها من تنظيم العمال الجزائريين وتوجيههم وحصولها على الأموال وتمكنها من تسريب السلاح للجزائر، وهذا كله من خلال الأوساط الفرنسية هذا الأمر أثار غضب السلطات الفرنسية، الشيء الذي أدى بها إلى سن قوانين خاصة بالجزائريين في باريس خاصة، حيث فرضت قانون حظر التجول على الجزائريين المقيمين في فرنسا ليلا و هذا لأن العمال الجزائريين كانوا يعملون في نهار و في الليل ينظمون إلى أعمالهم النضالية[2]، لم تكتفي بسن هذا القانون فقط فقامت بوضع بعض الإجراءات الأخرى وهي كالآتي:

1- وضع الجزائريين في وضع عنصري دون غيرهم من السكان بهذا القانون المجحف.

2- منعهم من تناول وجباتهم الليلية خارج منازلهم.

3- منع العمال من التنقل إلى وظائفهم خارج ساعات المسموح بها في الليل.

4- منع أي نشاط تنظيمي للثورة، لأن الأعمال النضالية للعمال تكون سوى ليلا.

5- لم تحترم الشرطة قرارتها، حيث كانت كثيرا ما تمزق رخص التنقل بعد الساعة الثامنة ليلا.[3]

[1] البشير زهاني، علاقات الوداية العامة، مرجع سابق، ص 559

[2] عبد القادر خليفي، أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، مجلة التاريخية، مج 03، ع 01، الجزائر، حوان 2019، ص ص 233-234.

[3] عبد القادر خليفي ، مرجع سابق، ص 234.

وهكذا جاءت هذه المظاهرات كسياق لمواصلة العمال لنضالهم بالمهجر، إلى جانب نقاباتهم ونزولا عند المتطلبات السياسية والعسكرية والاجتماعية التي قضتها ساحة الحرب بقيادة جهة التحرير الوطني في سبيل حرية الجزائر و استقلالها و في سبيل استئناف المفاوضات.[1]

2- سير المظاهرة

بدأت الجبهة بتجنيد (50.000) عنصر من رجالها في باريس و كانت عشرات الآلاف أخرى لم تتمكن من الوصول إلى نقطة التجمع لتقف عن حواجز الشرطة في الضواحي نقطة التجمع هذا عائد إلى سوى فهم التعليمات التي قدمتها فدرالية بخصوص هذه المظاهرات، الأمر الذي سبب اكتشف السلطات الفرنسية انه هناك مظاهرات يتم التخطيط لتنفيذ من قبل جبهة، فبدأت السلطات الفرنسية تأخذ حذرها وتأخذ إحتياطاتها من اجل مواجهة هذه المظاهرات و إفشالها، فقامت بحشد (7000) شرطي و فرقتين من الحرس تصل إلى (1400) عنصر، و فرق عديدة من الدرك الوطني، وهذا بهدف تطويق المدينة و إفشال أي تحرك كان مخطط للقيام به، كما قامت بوضع ما يقرب (1230) شرطي بالمقاطعات التي كانت ستستهدفها جبهة التحرير الوطني من خلال المظاهرات التي كانت من جسر "نوبي" إلى غاية ساحة الجمهورية و في عدد من جسور و البوابات بباريس. [2]

بدأت هذه المظاهرات بيوم 17 أكتوبر 1961 وكانت الإنطلاقة الأولى لها من أكبر مشروع بباريس في جمع غفير من الجزائريين، وهذا طبقا للخطة التي قدمتها فدرالية الجبهة ولقد تم وضع ثلاثة مراحل لتمر بها هذه المظاهرات وهي كالتالي:

- المرحلة الأولى: حيث يقوم المهاجرين خلال أمسيتين متتاليتين بانتهاك حظر التجول وذلك من خلال القيام بمظاهرات بعد ساعة الثامنة وتكون بطريقة سلمية.

[1] عبد العزيز راجعي، مظاهرات الدعم السياسي للعمال الجزائريين تجاه الثورة الجزائرية مظاهرات 17 أكتوبر 1961، انموذجا، مجلة البحوث التاريخية ، مج 05، ع02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 412.

[2] سامية بن فاطمة، مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961، وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، مح 01، ع 04، جامعة العربي التبسي،تبسة،الجزائر،ديسمبر 2017، ص 223.

- المرحلة الثانية: على العمال والتجار القيام بإضراب عام وذلك من خلال إغلاق محلاتهم طوال فترة النهار تعبير منهم عن تضمنهم.

- المرحلة الثالثة: و هي خروج النساء في المظاهرات مع مطالبتهم بإطلاق سراح المعتقلين و يكون ذلك أما من خلال استعراض أمام مماثل و أما أمام المعتقلات و السجون.[1]

و لقد تم الإتفاق على أن تكون هذه المظاهرات سلمية و كما سبق و ذكرنا أن الجبهة قد حددت أماكن التي ستجيئ فيها هذه المظاهرات و نذكر بعض هذه الأماكن (شارع ديغول- الاوبرا- حي اللاتيني- سجن الباستيل...الخ) وأن هذا المكان الأخير حدد له شعار خاص[2]، و الممثل في " الجزائر المستقلة و تحي الجزائر و الحكم للجبهة" و في حالة تدخل الشرطة الفرنسية يتغير الشعار إلى " حرروا المساجين، حرروا الجزائر" وفي هذه رفع العلم الجزائر، برغم من أنها كانت سلمية إلا أنها في ما بعد حدثت فيها أعمال تخريب و شبكات، وكذلك حدث فيها عملية إغتيال لبعض الخونة.[3]

3- نتائجها:

- خسائر بشرية قررت بـ200 قتيل و 2300 جريح، حيث يؤكد على هارون، قد أفلا مسؤولي فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا آنذاك أنه لا توجد أي إحصائيات رسمية تبين حقيق عدد القتل و لا جرحى، إضافة إلى هذا أكد أن نسبة العمال الجزائريين الذي شاركوا في هذه المظاهرات بلغت نسبتهم 95%.[4]

- إن 17 اكتوبر1961 جعلت الرأي العام و كذلك و سائل الإعلام ليعدون النظر في حقيقة ما يحدث.[5]

[1] هبد العزيز راجعي، مظاهرات الدعم، المرجع السابق، ص 413.

[2] أحمد مريوش، مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 واثرها على الدعم الثورة التحرير، مج12، ع 1،الجزائر،2010،ص 274.

[3] احمد مريوش، مرجع سابق، ص 274،

[4] عبد القادر جليفي، مرجع سابق، ص 240.

[5] سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص 230.

- تأكيد المهجرين الجزائريين لمرة أخرى على تمسكهم والتفافهم حول قضيتهم وثورتهم.
- ومن نتائجها أيضا نجاح الثورة في مدى جذورها داخل تراب الفرنسي وتحت نظر السلطة الفرنسية.
- تعبير المهجرين الجزائريين على إرتباطهم بهويتهم ومناصرتهم لقضاياهم العادلة، الذي كان له إنعكاس إيجابي حيث زاد إهتمام الدول العربية والدولية العادلة للقضية الجزائرية ودعمها في المحافل الدولية.
- فقد سعت هذه المظاهرات على الحصول على الدعم والتعاطف الدولي للقضية الجزائرية.
- أكدت هذه المظاهرات على دور المرأة الجزائرية في دعم قضيتها الوطنية و دفاع عن و طنها الأم.[1]
- وكنتيجة عن هذه المظاهرات تراجع السلطات الفرنسية على قرار حظر التجول وفك الرقابة عن حركات مناضلي الجبهة.
- نجاح الثورة بقيادة جبهة من تحقيق التعبئة وتجنيد واختراق صفوف العدو.
- ساهمت هذه المظاهرات في زيادة الضغط على الحكومة الفرنسية بسبب سياسة القمع التي وجهتها إتجاه المهاجرين.
- بفضل هذه المظاهرات زادت في عدد الجزائريين المؤيدين و المساندين للقضية الجزائرية المتواجدين خارج التراب الوطني، وهذا بفضل الأعمال النضالية التي يقوم بها العمال و هذا من خلال الإحتجاجات و الإضرابات لمتواصلة وخاصة إضراب عن الطعام الذي قام به 15000 جزائري معتقل بها فيهم القادة الخمس بتاريخ 02 نوفمبر 1961.[2]

والجدير بالذكر هنا أن مظاهرات 17 أكتوبر 1961 كانت بمثابة الخطوة الأولى نحو فتح باب المظاهرات بباريس، حيث ستشهد باريس أواخر 1961 سلسلة من المظاهرات التي ستكون بقيادة الإتحاد العام

[1] احمد مريوش، مرجع سابق، ص 278.

[2] عبد العزيز راجعي، مرجع سابق، ص 416.

للعمال الجزائريين و التنسيق مع حركة السلام و الحزب الشيوعي الفرنسي، فكان الهدف الأساس لكل هذه المظاهرات دعم النضال من أجل إستقلال الجزائر.[1]

فقط نجحت الجبهة في تحقيق مبتغاه بسبب ما قام به العمال الجزائريين من دور نضال فعال في الحصول على التصويت لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة و طالبة الهيئة من فرنسا بضرورة الاعتراف بحقوق المعتقلين الجزائريين و البحص عن حل سياسي لحل النزاع.[2]

4- رد فعل الإدارة الفرنسية على نشاط الإتحاد

في ظل ما قام به الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى جانب جبهة التحرير الوطني، فإن الإدارة الفرنسية لم تقف مكتوفة الأيدي، أمام نشاط العمال الجزائريين فلم تستثني من سياستها القمعية أو حتى إجراءاتها النقابية أو السياسية، ناهيك عن المناضلين أو المجاهدين، حيث قامت الإدارة الفرنسية بالاعتماد على آليات خاصة اتجاه هذا التنظيم النقابي الذي اصبح مصدر إزعاج لها و ذلك ابتداء من ماي 1956 منذ ادراك الإدارة الفرنسية العلاقة الرابطة بين جبهة التحرير الوطني و الاتحاد العام للعمال الجزائريين.[3]

1- السجن والإعتقال

فقد تعرض العديد من النقابيين إلى الملاحقة و الإعتقال بتهمة متعددة ففي ليلة 23 ماي 1956 تم إعتقال حوالي 150 نقابي في مقدمتهم "عيسات ايدير" ومنهم أعضاء المجلس المنتخب و قادة النقابات[4]. هذا وتعرض المعتقلون إلى أبشع أنواع التعذيب من قبل سلطات الإحتلال ولقد شملت حملات الإعتقال معظم القيادات النقابية أمثال: ممثل عمال البريد، السكة الحديدية والغاز والكهرباء،

[1] Henri Routhiqu.yvon godrhand,le movement ouvrier et la guerre d'Algerie(1954-1962),p43

[2] احمد مريوش، مرجع سابق، ص 279

[3] مصطفى بطرواي، النشاط النقابي التحرري في الجزائر ورد فعل الاستعمار الفرنسي منذ مطلع الفرن العشرين وحتى الاستقلال، مجلة قضايا تاريخية، ع 07، الجزائر، 2017، ص 126.

[4] وهيبة بن عواج امال علوان، مرجع سابق ص 15.

كذا معلمي المدارس بالإضافة إلى عمال الموانئ، الذين يمثلون رأس الحربة في النشاط النقابي، كذلك اعتقال ممثل نقابة المستشفيات و ذلك في 27 مارس 1957[1]، وتم نقل هؤلاء المعتقلين النقابيين إلى سجن البرواقية وهذا حسب أوامر وزير المقيم " لروبير لاكوست" تم نقل المعتقلين إلى المحتشدات.[2]

و لعلى ما يؤكد بشاعة أنواع التعذيب الذي تعرض له النقابيين التقرير الذي قدمته البعصة الدولية التي زارت معتقلات المركزية في الجزائر الذي تم نشره في 27 جوان 1957، بجريدة "لوموند" الفرنسية جاء فيه[3]: " أن البعثة مقتنعة بأن المعاملة السيئة بواسطة التيار الكهربائي و خراطيم المياه والشنق، هي أمور نفذت بالمساجين لإرغامهم على الإعتراف وهذا الاقتناع ليس مستمدا مما حصلت عليه البعصة من معلومات من المصادر الرسمية و إنما إعتماد على الإعتراف الذي أدلى به أحد المفتشين العامين التابعين للإدارة الفرنسية أمام البعض بأن التعذيب قد نفذ وطبق"

2- التعتيم الإعلامي

كان الإعلام بمختلف وسائله سلاحا إستغلته مختلف تيارات الحركات الوطنية المغاربية أو حتى الحركة النقابية من أجل تعريف بأفكارها ومطالبها وتوعية الشعب وتعبئته للدفاع عن مقاومتها الأساسية وقضيته الوطنية، لهذا قامت السلطات الفرنسية بشن حملة ضد هذه الوسائل الإعلامية، فقامت بمصادرة مختلف الجرائد و الصحف كجريدة " العمل" و كذلك جريدة " العامل الجزائري"، وهذا من أجل منع إنتشار الأخبار العمالية، و فتحت المجال أمام التعتيم الإعلامي، الذي تقوم به الصحف الكونولينية[4]،كذلك قامت بإنشاء إذاعة سرية مزيفة باسم "صوت الجزائر الحرة المجاهدة"

[1] مصطفى بطرواي، المرجع السابق، ص127.

[2] وهيبة بن عواج امال علوان، مرجع سابق ص 15

[3] مصطفى بطرواي، المرجع السابق، ص 126.

[4] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص 279.

تقلد بها إذاعة الثورة " صوت الجزائر المكافحة" وهذا من أجل بث أخبار و معلومات متناقضة مع بيانات جبهة التحرير الوطني بهدف تغليط الشعب.[1]

3- مصادرة ممتلكات الإتحاد

أطلق الجيش الفرنسي العنان لعمليات نهب و مصادرة مراكز الإتحاد العام للعمال الجزائريين و ممتلكاته بالإضافة إلى استحواذ على مدخراته المالية التي قدرت بحوالي 4500000 فرنك فرنسي، حيث اغلق بنك العمال في 1957 حجزت أمواله كما أغلقت جميع مقراته في فيفري 1957.[2]

المبحث الثاني: نشاط السياسي للإتحاد المغربي للشغل(1955-1956)

تمكن العمال المغاربة من تأسيس أول نقابة مستقلة، وهي "الإتحاد المغربي للشغل" التي إرتبطت منذ نشأتها بحركة المقاومة ما أدى إلى تحول نشاطها من إجتماعي إلى سياسي مؤثرة بذلك في المشهد المغربي.

1- نضاله التحرري

إن ظهور الإتحاد المغربي للشغل على الساحة لم يكن عبثيا بل كان مخطط له وهذا من قبل المقاومة المغربية عندما ظهرت بشكلها المسلح في المدن المغربية في سنة 1955 حيث عرفت توسعا كبيرا جعلها تسيطر على بعض المدن وبعد هذا النجاح الذي حققته بدأت طموحاته تزداد حيث بدأت قيادتها تفكر في توسيع المعارضة للنظام الحماية، وشملت هذه المعارضة البادية وكذلك المدن، و من خلال تنظيم الطبقة العاملة على الصعيد المهني وبالتالي يصبح هذا التنظيم فرعه التحرير، و على هذا الأساس فإن" الإتحاد

[1] عبد الوهاب بحياوي، مرجع سابق، ص 272.

[2] مصطفى بطرواي، مرجع سابق، ص 126.

المغربي للشغل" جاء تأسيسه لخدمة النضال المغربي حيث أصبح نقطة لقاء أو جسر وصل بين حركة المقاومة و جيش التحرير، فيما كان أعضائه من عناصر المقاومة، ولهذا نرى أن الإتحاد المغربي للشغل في الحقيقة جاء نتيجة مجهودات قام بها المغاربة داخل حركة التحرير الوطني، وعلى هذا الأساس نشأته كانت نتيجة نشاط سياسي.[1]

ولقد لعب الإتحاد دور مهم في النضالات الإجتماعية، التي جعلت منه منظمة ذات تأثير ولهذا السبب جاءت ضرورة التعاون والتنسيق والإلتحام بين الحركة النقابية والحركات الوطنية الأخرى داخل حركة التحرير الوطني التي كانت وقتها تمثل في يسار حزب الإستقلال والمقاومة وجيس التحرير المغربي وعمل الإتحاد المغربي منذ عودة ملكهم إلى توسيع نفوذه من أجل كسب التعبئة الجماهيرية التي تعد وسيلة ضغط على نظام الحماية و ذلك من خلال تشكيل جامعاتها وإتحاداتها لمحلية، حيث تمكن في ظرف بضعة أشهر من إنشاء ما لا يقل عن 15 جامعة، لكن الجامعة الوحيدة التي تم إنشائها قبل الإستقلال كانت جامعة السكك الحديدية كما لعب دور مخم في مساندة القرارات التي يصدرها حزب الإستقلال و تمثلت هذه المساندة في رفع نفس الشعارات التي كانت العناصر اليسارية ترفعها و كانت الجمعية المغربية وأعضاء المقاومة و جيش التحرير تدافع عنها و قد تمثلت هذه الشعارات في ما يلي:

- سن ديمقراطية حقة بواسطة اجتماع مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد.
- إصلاح زراعي جذري.
- تطهير الإدارة من الخونة والمتواطئين مع الإستعمار.
- تصفية القواعد الأجنبية في المغرب الأقصى. [2]

لم يقتصر دوره فقط على مساندة شعارات حيث أن الإتحاد في مؤتمر التأسيس قرر ضرورة التركيز على إيجاد حل بناء العلاقات المغربية الفرنسية و الوصول إلى انفراج بتسوية مسألة العرش طبقا لرغبات

[1] عبد اللطيف المنوني، محمد عياد، مرجع سابق، ص 37-39.

[2] مرجع نفسه، ص 39.

الشعب المغربي أي عودت صاحب الجلالة إلى العرش و لهذا الأمر صعدت الجماهير الكادحة من كفاحها حيث شهدت بداية شهر جوان إضرابات واسعة في عدة مراكز هددت بالإنتقال إلى إضراب هام فقد تزامنت هذه الإضرابات مع نشاط مقاومة الذي تضاعف بالمدن و كذلك مع عمليات جيس التحرير في الجبال[1]، وإن كل هذه الإضرابات التي خاضها الإتحاد المغربي للشغل كانت تهدف إلى تنفير الواقع الذي فرضه نظام الحماية على الشعب المغربي. [2]

كما لعب الإتحاد دور محوري في وقت المفاوضات حيث كان الإتحاد المغربي للشغل الناطق الرسمي باسم المقاومة المسلحة المدنية وكذلك بإسم جيش التحرير وبفضل الارتباط والتنسيق المحكم اكتسب تنظيم بنيوي سمح له بتقديم مساعدة فعالة لإقرار الأمن والسلام في الفترة الإنتقالية التي عاشها المغرب الأقصى ، حيث عرفت بالغليان والإضطرابات ولم يتوقف النشاط عن هذا الحد بل عمل على فضح المخربين والعمل بجد من اجل تنمية الإنتاجية في البلاد في الوقت الذي كان نظام الحماية يعمل على خراب الإقتصاد الوطني حيث جعل على عاتقه مصلحة الوطن فوق كل اعتبار فقد كان الإتحاد المغربي للشغل قوة لا تستهان و هذا بحسب تصريح الشغيلة الذين أصبحوا يفضلون التعامل مع مندوبي النقابات عن باقي المحاورين، كذلك صرح أحدهم بأنه لا يمكن القيام بأي شيء ضد الإتحاد بل يمكن عمل كل شيء بالتعاون معه، فأنه دلالة على قوة تأثيره داخل الوسط المغربي.[3]

وتأكيد على أهمية النشاط السياسي للإتحاد، فقد أصبح له مكانة خاصة عند الملك الذي يستشيره في كل ما له علاقة بشؤون الدولة. ولم يتوقف الإتحاد عند هذا الحد بل أصبح أعضائه يمثلون العمال في المجلس الوطني الإستشاري والمجلس الأعلى للتخطيط ، بل وتعدى نشاطهم إلى الخارج، حيث

[1] طيب بن بوعزة، مصدر سابق، ص 81-82.

[2] ولادة الاتحاد المغربي للشغل (U.M.T): من ولادة عسيرة إلى انحطاط بيروقراطي، صدر 24 مارس 2016، تاريخ الإطلاع 2025/02/28،

[3] طيب بن بوعزة، المصدر السابق، ص 101- 103.

شارك أعضاء الإتحاد في دورات الندوة العمالية المشغل في منظمة الأمم المتحدة وفي محكمة العدل بصفتهم أعضاء مساعدين.[1]

وكل هذا يبرز لنا النشاط السياسي الذي لعبه الإتحاد المغربي للشغل في ظل التقلبات التي شهدتها الساحة السياسية في المغرب الأقصى، في ظل الوجود الإدارة الإحتلال التي كانت دائما تسعى إلى تفويض وتضيق على الحركة النقابية في المغرب الأقصى لأنه كانت تدرك دائما أن الحركة النقابية قادرة على أن تفعل ما لم تستطع الأحزاب وحركات الأخرى، من فعله وقد ثبت صحة هذه الأمر خلال النجاح الذي حققه الإتحاد المغربي للشغل بمساندة من المقاومة وجيش التحرير الوطني، الذين تمكنوا بفضل جهودهم المتواصلة من قبل الإستقلال.

2- ردود الفعل الفرنسية تجاه هذا النشاط:

لم تختلف السياسة الإستعمارية في المغرب الأقصى عن نظيرتيها في الجزائر وتونس حيث واجهت الإدارة الإستعمارية الإحتجاجات العمالية والإضرابات المتتالية بأساليب قمعية صارمة ونتيجة لشدة هذه الموجة الإحتجاجية أقدمت الإقامة العامة الإستعمارية على حل عدد من النقابات العمالية في قطاع المناجم، مثل نقابات مناجم خريبكة وجرادة بالإضافة إلى العمال المنجميين وأصدرت بحقهم أحكاما بالإشغال الشاقة فيما عمدت إلى إبعاد آلاف العمال عن عائلاتهم في محاولة للحد من نشاطهم. وفي إطار إستراتيجيتها لضرب قوة العمل المحلية إستبدلت السلطات الإستعمارية العمال المغاربة بيد عاملة أوروبية بشكل كامل، بهدف تقويض أي محاولة لتنظيم أو مقاومة الإستغلال الإستعماري.[2]

كما قامت الإدارة الإحتلال يتضيق الخناق على النقابين في المغرب الأقصى خاصة مع مجي الجنرال جوان Jwam " الذي إنتهج سياسة" فرق تسد" ساعياً منه إلى تفكيك الحركة وتقزيم نشاطها وقام بإلقاء جميع المسؤولين النقابين في السجن حيث واجه أغلبهم معاملة قاسية وتعذيبا وحشيا داخل

[1] نفسه ، ص 101- 103.

[2] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص 278.

المعتقل مما أدى إلى معاناة شديدة وإنتهاكات جسيمة لحقوقهم[1] كانت الإدارة الفرنسية ترد على أي نشاط نقابي بمختلف وسائل القمع وتتدخل بالقوة في حالة وقوع إضراب بالسلاح والبندقية والرشاش كل هذا من أجل العمال على توقيف هذا الإضرابات ،كذلك لم تقتصر سياستها على اعتقال الرجال فقط بل كانت تعتقل حتى الأطفال والنساء العاملة كذلك إستخدمت أسلوب الطرد الجماعي والإعتقالات ونفي المسؤولين النقابيين[2].

[1] طيب بن بوعزة، المرجع السابق، ص 41.

[2] نفسه، ص 52.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة بين التجربتين النقابيتين المغربية والجزائرية

تمهيد

بعد دراستنا لموضوع النشاط السياسي للنقابات المغربية خلال الفترة الإستعمارية لكل من الجزائر والمغرب، يمكننا القول أن هناك نقاط إختلفت فيها التجربتين و عناك نقاط مشتركة بينهما، وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل من خلال إجراء مقارنة بين التجربتين الجزائرية و المغربية.

المبحث الأول: أوجه الإختلاف:

بعد أن تعرفنا على المراحل التي مرت بها الحركة النقابية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى والنجاحات التي حققها النقابيون في كلا البلدين، تمكنا من الوقوف على بعض أوجه الاختلاف بين النشاط النقابي في الجزائر ونظيره في المغرب.

1- طبيعة الإستعمار :

الإحتلال الفرنسي للجزائر والحماية الفرنسية على المغرب الأقصى كانا شكلين مختلفين من السيطرة الإستعمارية التي فرصتها فرنسا على دول إفريقيا إليك الفرق بينهما:

1-الجزائر:

بداية الإحتلال: بدأ الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830 م عند ما شنت فرنسا حملة عسكرية من البلاد، وتمكنت من إسقاط الحكم العثماني الذي كان مسيطرا هناك وبهذا بدأت مرحلة طويلة من الإشهار، تميزت بالمقاومة الجزائرية المستمرة ضده.، [1]ثم نوع السيطرة: فرضت فرنسا إحتلالا عسكريا مباشرا على الجزائر حيث لم تكتف بالهيمنة السياسية أو الاقتصادية بل قامت يضم البلاد رسميا إلى أراضيها معتبرة إياها جزء لا يتجزأ من الدولة الفرنسية. أما الإدارة الإستعمارية على عكس مستعمراتها الأخرى، اعتبرت فرنسا الجزائر إمتدادا لها وليس مجرد مستعمرة تقليدين ولذلك ، قامت بتقسيمها إداريا إلى مقاطعات فرنسية أخضعتها لنظام حكم مباشر مشابهة للنظام المعمول به داخل فرنسا نفسها، هذا النهج جعل

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص51.

الجزائر حالة فريدة بين المستعمرات الفرنسية ، حيث سعت باريس إلى دمجها الكامل ضمن أرضيها مما أدى إلى تغييرات جذرية في بينها السياسية والإجتماعية و الإقتصادية. ومن ثم المقاومة الشعبية إستمرت المقاومة الجزائرية منذ بداية الإحتلال، ولكن حرب التحرير الجزائرية [1]1962-1954 كانت الأشد ضررا، وأسفرت عن تحقيق الإستقلال عام 1962بعد ثورة استمرت ثمانية 8 سنوات .[2]

2- المغرب الأقصى:

السيطرة في عام 1912، فرض على المغرب الأقصى نظام الحماية[3] بموجب معاهدة فأس، حيث ظلت الدولة المغربية قائمة شكليا تحت حكم السلطان، لكنها كانت فعليا تحت السيطرة الإستعمارية تولت فرنسا إدارة معظم البلاد، بينما سيطرت إسبانيا على بعض المناطق خاصة في الشمال (الريف) والجنوب (الصحراء) أدى هذا النظام إلى تغييرات كبيرة في البنية الإدارية و الاقتصادية، حيث نفذت فرنسا إصلاحات بنيوية وفق نموذجها الإستعماري ، لكن في المقابل ، نشأت حركات مقاومة وطنية سعت لإنهاء الهيمنة الأجنبية، مما أسفر عن إستقلال المغرب عام 1956.ثم الإدارة الإستعمارية لم يعتبر المغرب جزءا من فرنسا، بل إحتفظ بالسلطان في منصبه ، بينما تولت فرنسا الحكم عبر المقيم العام الفرنسي. أما سياسيا ...، فقد سعت فرنسا إلى تحديث البنية التحتية و إستقلال الموارد الإقتصادية ، لكنها لم تمارس الإستيطان على نطاق واسع كما فعلت في الجزائر.[4]

ثم المقاومة الشعبية كانت المقاومة أقل وقعا مقارنة بالمقاومة في الجزائر، حيث تميزت بالتركيز على النضال السياسي بدلا من الكفاح المسلح، إعتمدت المقاومة المغربية على الإحتجاجات والإضرابات ، والمطالبات السلمية ، إلى جانب التحركات الدبلوماسية والضغط السياسي، وقد أسهمت هذه الإستراتيجية في تحقيق إستقلال المغرب عام 1956 بعد سلسلة من المفاوضات السياسية مع السلطات

[1] محمد حربي ،جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع1954 -1962 ، ط1،مؤسسة الأبحاث العربية ، لبنان، 1983، ص 21 .

[2] بشر بلاح، مرجع سابق، ص74 ، 99.

[3] **الحماية: وهي نظام سياسي تفرض فيه سيطرة دولة قوية على دولة أخرى أضعف، بحيث تتولى الدولة القوية إدارة شؤون الدولة الضعيفه الخارجية (كالسياسة والدفاع) بينما تترك لها شكلاً من الأشكال الحكم المحلي**، ينظر عبد الهادي النازي، الحماية الفرنسية بدايتها ونهايتها حسب إفادات معاصرة، تعريب عبد الهادي النازي ، دار الرشاد الحديثة،دار البيضاء، المغرب،ص11.

[4] – ثامر غرام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب 1939– 1956 ،ط1، دار فداء للنشر والتوزيع، عمان 2016 ، 23

الإستعمارية الفرنسية ، مما جعل تجربة المغرب في التحرير مختلفة عن تجارب دول المنطقة الأخرى، حيث كانت الدبلوماسية والحوار السياسي أدوات رئيسية في إنهاء الإستعمار.[1]

2- علاقتها بالنقابات العالمية :

ومن بين نقاط الإختلاف بين الحركة العقابية الجزائرية والمغربية، من حيث التوسع في نطاق العلاقات الخارجية وذلك من خلال ربط علاقات مع النقابات العالمية فنجد أن الإتحاد الجزائري كان أكثر إرتباطا مع هذه النقابات، على عكس الإتحاد المغربي الذي كان أقل توسع من الإتحاد الجزائري من حيث إرتباط بالنقابات العالمية ومنحصرة علاقته مع جانب واحد فعلى مستوى الإتحاد العام للعمال الجزائريين، سعى منذ تأسيسه سعى إلى تعزيز مكانته داخل النقابات العالمية، وهذا من أجل تدعيم القضية الجزائرية في المحافل الدولية، فقد عرفت أنذاك الساحة النقابية العالمية وجد تنظيمين كبيرين لهما توجهين مختلفين، وهذا يعود إلى طبيعة العلاقات الدولية السائدة أنذاك التي كانت تتميز بصراع الحرب الباردة وتمثل هذان التنظيمات في كل من الفدرالية النقابية العالمية ((FSM الكونفدرالية العالمية لنقابات الحرة (CIS.L) هذه الأخيرة قد تأسست ببروكسل بلجيكا [2]يوم 7 ديسمبر 1949م من قبل النقابات الرافضة للفدرالية العالمية للنقابات المهمين عليها من طرف الشيوعين، فقد ضمت في صفوفها 225 عضوا من 148 بلدا ، كانت هذه الجامعة تهدف إلى التحدي لتيار الشيوعية الذي أصبح يهيمن على جزء هام من العالم ومن مبادئها الأساسية الإيمان بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبأن التحرر من الإستعمار هو الذي يحقق التحرر الإجتماعي ولهذا السبب سعى الإتحاد العام للعمال الجزائر من إلى الإنخراط فيها ولقد نجح في ذلك ، وهذا بسبب توافق مبادئ الاتحاد مع المبادئ التي تؤمن بها (CISL)

[1] صعهب الحجلي ، "مقاومة المغرب للاستعمار بين الفعل السياسي والعمل المسلح جدلية القطيعة و الاستمرارية ، مجلة مدارت التاريخية، مج2 ، ع5،الجزائر،مارس2020، ص368، 371.

[2] صالح حميمر، مرجع سابق، ص304.

وقد التزم الاتحاد منذ انخراطه فيها بميثاقها، وإعتبرت قيادته ذلك إنتصار سياسي للمركزية النقابية في الجزائر وجبهة التحرير الوطني.[1]

ولقد إستفاد الإتحاد من هذا الإنخراط، حيث حضي بدعم هام من قبل الكونفدرالية سواء من خلال حضوره الفعال في مختلف مؤتمراتها وتظاهراتها وبياناتها التي تندد بالسياسة الإستعمارية الفرنسية بالجزائر، أو من الدعم المادي الذي تقدمه للشعب الجزائري، وخاصة للاجئين الجزائر بين بتونس والمغرب. [2]ونستعرض بعض جوانب من النشاط الخارجي للإتحاد ضمن الكونفدرالية في خدمة الثورة التحريرية، وظهر هذا من خلال إجتماع جويلية 1956م، للجنة التنفيذية.

للكونفدرالية أصدرت خمسة قرارات تدعم الثورة الجزائرية تذكر منها:

1- قبول عضوية الإتحاد العام للعمال الجزائريين في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة.

2- المطالبة بالإفراج الفوري عن الزعماء النقابين الجزائريين

3-مطالبة الحكومة الفرنسية بفتح مفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب وغيرها من القادات.

ولم يقتصر دورها هنا فقط بل كانت دائما تدعم الإتحاد العام للعمال الجزائريين بكل ما يقوم به من أدوار على المستوى الخارجي، كذلك كانت دائما توجه رسائل إلى العمال الجزائريين خاصة في ذكرى إندلاع الثورة لتحي فيهم مجهوداتهم كذلك تقوم في كل فرصة تتيح لها بالضغط على هيمنة الأمم من أجل حل القضية الجزائرية ولم يكتفي الاتحاد العام.[3] للعمال الجزائريين بربط العلاقة مع الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة فحسب بل سعى إلى الحصول على دعم الكتلة الشرقية للقضية الجزائرية ، من أجل زيادة الحصول على الدعم المادي والعمل على طرح القضية الجزائرية على المستوى العالمي [4]

[1] عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص 5.

[2] نفسه، ص 5.

[3] صالح حيمر، المرجع السابق، ص305 ،310 .

[4]صالح حيمر، مرجع سابق، ص312

فلهذا السبب كُون الإتحاد علاقة وإنخرط ضمن الكونفدرالية العالمية للنقاباتM. F.S، التي ظهرت عام 1945م، وكان سبب تأسيسها مناهضة الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية. [1]

وفي أطر موقف الكونفدرالية من الإتحاد والثورة فقد قدمت الدعم المادي والسياسي للإتحاد، وكذلك قدمت الدعم العسكري والمالي للثورة، إلى جانب هذا أسست اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع العمال والشعب الجزائري، وغيرها كثير من المساندات التي قدمتها، ونلاحظ من خلال ما تطرقنا إليه أن الإتحاد قد تبنى مبدأ الحياد الإيجابي في معاملته مع مختلف النقابات العالمية. وكل هذا من أجل للإستفادة من دعم النقابات الشيوعية والرأسمالية على حد سواء، بهدف الحصول على اكبر قدر من المساندة والدعم للعمال والشعب والثورة التحريرية .[2]

أما بخصوص الحركة النقابية المغربية أي الإتحاد المغربي للشغل ، فقد كان توسعه في الساحة النقابية العالمية ضيق النظر مقارنة مع الإتحاد العام للعمل الجزائريين، وذلك لأنه حصر علاقته مع جانب واحد، وهذا حسب ما جاء به طيب بوعزة في كتابه (ميلاد الحركة النقابية العالمية الحرة بالمغرب مصرحا بأنهم جمعتهم علاقة مع الكونفدرالية العالمية النقابات الحرة CISL، وهذه العلاقة أدت بالاتحاد لخسارته علاقته مع الكونفدرالية العامة للشغل، ولم تذكر تفصيل العلاقة التي جمعت الإتحاد بالكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ، والظاهر أن هذه العلاقة لم تكن بقوة العلاقة التي جمعت الإتحاد الجزائري بهذه الكونفدرالية[3] ويمكن مرد هذا الأمر، أن الإتحاد المغربي للشغل منذ تأسيسه كان دائما يسعى إلى زيادة توسعه داخل المغرب، وذلك لأنه كان يعاني من ضعف في عدد المنخرطين فيه ، فحاول الإتحاد المغربي للإستفادة من العلاقة التي جمعته مع المقاومة المغربية وحزب الإستقلال ، حيث سخر كل ما لديه من إمكانيات وجهودا من أجل كسب أكبر قدر من المنخرطين داخله.

[1] اسية بزالة، عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص946.

[2] طيب بوعزة، مصدر سابق، ص313.

[3] نفسه، ص 18

فهذا الأمر ساعده على زيادة نفوذه وتأثيره داخل الساحة السياسية المغربية، وهذا كله بسبب تخوفه من أن يسترجع حزب الإستقلال نفوذه بعودة الملك محمد الخامس ، وهذا الأمر يسبب اندثاره ، ومن خلال هذا نلاحظ أن الإتحاد المغربي للشغل ، ركز في نشاطه منذ البداية على المستوى الداخلي اكثر منه المستوى الخارجي، ويمكن هذا الأمر الذي جعل علاقة بالكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة لا تكون بتلك القوة [1]

3- علاقتهما بالسلطات الإستعمارية:

نجد من نقاط الإختلاف أيضا بين الحركة النقابية الجزائرية والمغربية علاقة الحركة بالسلطات الفرنسية، ويرجع هذا الأمر إلى نوع إلى طبيعة الاحتلال لكل البلدين، التي عرفت اختلاف فنجد أن الجزائر كانت خاضعة إلى الإستعمار المباشر ما جعل الإدارة الفرنسية هي السلطة الوحيدة في البلد على عكس المغرب التي كانت خاضعة لنظام الحماية، فقد كانت السلطة فيها مشتركة بين السلطات الفرنسية والسلطات المغربية و هذا الأمر إستفادت منه الحركة النقابية المغاربية.

كما عرفت الحركة العمالية المغربية إهتماماً من قبل سلطانها محمد الخامس [2]، الذي كان دائم الإطلاع على ما يجرى على الساحة السياسية، قبل نفيه ما يؤكد على وجود علاقة بين الحركة النقابية والسلطات حتى قبل ظهور أول حركة نقابية مستقلة عندما استقبل الملك الوفد النقابي المغربي بقصره بفاس يوم 30 أفريل 1949 حيث أكد في هذه اللقاء أنه على علم بما يجري وأنه مدرك لأهمية العمل النقابي وما يحمله في طياتها من إنفاق لطبقة العاملة، وأهمية هذه الطبقة داخل المجتمع التي تمثل الأغلبية ساحقة من الشعب المغربي.

[1] عبد اللطيف المتنوني ، محمد ميار ، مرجع سابق ، ص38.

[2] **السلطان محمد الخامس : ولد يوم الجمعة 23 رجب 1327 ، الموافق 10 أوت 1909م بالقصر الملكي بمشور الدكاكين بفاس، ثم تعينه سلطانا على المغرب في 18 نوفمبر 1927 بعد أن توري به يوم الجمعة نشأ تحت رعاية والده السلطان يوسف ، بدأ مساره دراس بحفظ القرآن الكريم و تناول مختلف العلوم الأخرى، كان من بين مناضلين ضد الاستعمار الفرنسي والمساند للحرية** ينظر : رفيق تلي ، "نفي محمد بن يوسف (محمد الخامس) من طرف السلطات الفرنسية "، مجلة متون ، مج 12، ع 2 ،جامعة سعيدة،الجزائر ،2020 ، ص225، 227.

وكذلك أنه يعلم أن تطور الذي يسعى إليه النقابات لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود الحرية، وقد أبدى رغبته في تقديم المساعدة هذه الحركة النقابية المغربية، وذلك من خلال محاولته إلى إصدار قانون الحق النقابي ، لكن هذا الأخير لم يتحقق بسبب السياسة الفرنسية. [1]

وقد زادت هذه العلاقة قوة بعد تأسيس الإتحاد المغربي للشغل الذي جاء تزامنا مع مسألة نفي السلطان محمد الخامس، والتي كانتا دائما من بين إنشغالاته، حيث كان دائما يدعوا إلى حل قضيت العرش في نشاطاته[2] ، وما يأكد على وجود علاقة بين الإتحاد والملك عند وصول الملك محمد الخامس إلى مدينة نيس الفرنسية وهنا بعد عودته من منفه ، تم تشكيل وقد تابع الإتحاد المغربي للشغل بقياده طيب ، حيث توجه هذه الوفد إلى فرنسا لترحيب بعودة ملكهم، ، وتم إستقبال هذه الوفد من قبل الملك وخلال هذه اللقاء قام طيب بتقديم أعضاء الوفد للملك وهذا كله يدل على أن طبقة العاملة كانت دائما ضمن إهتمامات السلطان، وما يؤكد قوة العلاقة التي جمعت الإتحاد بالملك أنه عند عودته إلى أرض الوطن أصبح للإتحاد مكانة خاصة لدى السلطان ، حيث كان هذا الأخير يستشير الإتحاد في كل الكبير وصغير تخص البلد. [3]

أما عن الحركة النقابية الجزائرية، كما سبق ذكره بأن طبيعة الإحتلال التي حصر السلطة في يد الإدارة الفرنسية . أي أن الجزائر لم يكن لديها مشكل ممثل معترف به من قبل السلطات الفرنسية فلهذا لم تجمع الإتحاد العام للعمال الجزائريين أي علاقة بسلطة البلد، حيث تميزت العلاقة يتم بالإضطراب وقمع والاضطهاد.

المبحث الثاني: أوجه التشابه

لقد توصل كل من الإتحاد العام للعمال الجزائريين و الإتحاد المغربي للشغل إلى توافق حول عدد من النقاط المشتركة.

[1] طيب بوعرة، مصدر سابق، ص 46-47

[2] نفسه ، ص 47

[3] طيب بوعرة، مصدر سابق ، ص89، 103.

1- قانون فالديك روسو 21 مارس 1884

يعد هذا القانون من أحد أهم النقاط المشتركة بين العمل النقابي في الجزائر والمغرب الأقصى خلال الحقبة الإستعمارية، فقد كان الفضل وراء تأسيس الحركات النقابية. داخل هذان البلدان يعود إلى صدور قانون الذي جاء به فالديك روسو الذي صدر بتاريخ 21 مارس 1884[1]، و هو قانون خاص بالنقابات في فرنسا، أقر هذا القانون حق التجمع بنقابات مهنية للدفاع عن مصالحهم الجماعية [2]حيث تكون هذا القانون من عشرة مواد وردت في الجريدة الرسمية الفرنسية في اليوم الموالي في مارس 1884م وهي كالتالي :

فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون يسمح للنقابات المهنية أو الجمعيات بمزاولة أنشطتها بمجرد أن يتجاوز عدد أعضائها20 شخصا، بشرط أن يكونوا منخرطين في مهنة واحدة أو مهن متقاربة، وذلك دون الحاجة إلى موافقة الحكومة الفرنسية، وقد حددت المادة الثانية نطاق عمل هذه النقابات، حيث حصر نطاقها في الدفاع عن مصالح الاقتصادية الصناعية التجارية الزراعية، أما المادة الثالثة فقد وضعت شروطا للإنشاء النقابات من أبرزها تقديم القانون الأساسي الذي يتضمن أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية وفقا للمادة الرابعة يجب إيداع هذا القانون لدى البلدية التي أنشئت فيها النقابة، وإخبار السلطات البلدية بأي تغيرات تطرأ على اللجنة الإدارية، كما نص القانون على أن القيادة النقابية يجب أن تكون حصرا المواطنين الفرنسيين الذين يتمتعون بكامل حقوقهم المدنية. في الوقت الذي تناولت المادة الخامسة والساسة للقانون الشؤون المالية والممتلكات العقارية للنقابات ، حيث سمح بأنشاء صناديق تعاون لجمع الأموال ، بالإضافة إلى الإعتماد على الإشتراكات الشهرية والسنوية ، ومع ذلك فرضت قيود على إمتلاك العقارات بحيث تقتصر النقابات على المنشأت الضرورية فقط مثل مكاتب

[1] سيف الدين بوسماحة، يمينة شبوط سعاد، قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية (الجمعيات- التعاضديات- النقابات)، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية و الحضارية، مج 07، ع 02،الجزائر،2020، ص 226.

[2] جو رومانوس، الحرك النقابي في القطاع العام في فرنسا (1884-1949): خطوات تصاعدية نحو إسقاط المحظور، موقع المفكرة القانونية، 12/06/ 2013، اطلاع https:\\legal- agenda.com.

الإجتماعات وقاعات المحاضرات والمكتبات وفيما يخص المادة السابعة، فقد منحت لكل عضو حرية الإنسحاب من النقابة في أي وقت دون قيود، بينما شددت المادة الثانية على فرض عقوبات على كل من يخالف بنود هذا القانون بدفع غرامة مالية مقدرة ما بين 16 فريك إلى 200 فرنك فرنسي ، وهذه العلامة قابلة لزيادة إلى ما يصل إلى من 500 فرنك ، في حالة تقديم قانون أساسي مزور، وفي ما يتعلق بالمادة الأخيرة من القانون نجدها قد نصت على أن هذا القانون يطبق في كل المستعمرات الفرنسية لكن دون سماح لأي أحد غير فرنسي للإنضمام لهذه النقابات العمالية[1].

ومن خلال المادة الأخيرة نلاحظ أن هذا القانون أعطى الشرعية لممارسة النشاط النقابي الفرنسيين دون غيرهم الذين يتمتعون بالحقوق المدنية داخل المستعمرات [2]،وعند تحليل هذا القانون، نجد أنه في المتروبول تم تسهيل للإنشاء الهيئات العمالية للدفاع عن حقوقهم العمال، والحد من التوسع الرأسمالي الذي أدى إلى معاناتهم أما في المستعمرات الفرنسية فقد كان له تأثير مجحف على العمال ، حيث كرس التمييز العنصري، ويتجلى بوضوح في المادة الأخيرة التي قيدت حق الانضمام والإدارة وحضرتها في العمال الفرنسيين فقط، مستبعدة بذلك بقية العمال الأوروبية والسكان الأصليين كالجزائريين، وقد هدفت الحكومة الفرنسية من خلال هذا الإجراء إلى تعزيز تفوق الأقلية الفرنسية والحفاظ على إمتيازاتهم داخل المستعمرات كما يعتبر هذا القانون وسيلة غير مباشرة إستخدمتها الإدارة الفرنسية لدعم مشروعها الإستيطاني وتشجيع سياسات التجنيس لضمان نجاحها، فقد تم تطبيق هذا القانون في كل من الجزائر وفرنسا، وهذا الأمر سمح بظهور مجموعة من النقابات وجمعيات العمالية الفرنسية ففي الجزائر ظهرت مجموعة من النقابات نذكرها: نقابة عمال المطابع سنة 1884م، نقابة عمال الحلويات والمعجنات سنة 1886، نقابة نادي المطاعم سنة 1887، وكذلك في نفس السنة تأسست نقابة الخبازين.[3]

[1] أحمد أمين سالك، النشاط النقابي و الحركة الوطنية في الجزائر وتونس- دراسة تاريخية ومقارنة أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الحركات الوطنية المغاربية، قسم التاريخ، ملية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد،الجزائر، 2024، ص 399.

[2] حسين زبيوي، ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر(1880-1956)، ص 07.

[3] أحمد أمين سالك، النشاط النقابي و الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 401.

أما في المغرب الأقصى رغم تأخر إحتلاله، إلا أنه تطبق عليه نفس القانون الذي يتعلق بالنقابات ، أي أنه لم يفرق وضع الحركة النقابية في المغرب الأقصى عن نظيرتها في الجزائر كثيرا، فقد سبق وأن ذكرنا ضمن نشاء الحركة النقابية المغربية كيف سارت عملية تأسيس النقابات المغربية التي كانت إنطلاقتها الأولى، من خلال تأسيس جمعيات ثم أخذت تتطور لترقى إلى حركة نقابية. إلا أن القوانين الفرنسية كانت دائما تقف عائقا أمام العمال المغاربة للإنضمام لهاته النقابات.

2- الإنخراط داخل النقابات الفرنسية:

بعد مرور بضع سنوات من صدور قانون فالديك روسو، تم وضع بعض التحسينات على مستوى هذا القانون من خلال تغير بعض مواده، مثل المادة الأخيرة، حيث أصبح يحق لغير الفرنسيين. الانضمام وقيادة النقابة العمالية التي لم تعد حِكرا على الفرنسيين فقط، وهذا التغير فتح الأبواب أمام العمال الجزائريين والمغاربة من الانخراط داخل هذه النقابات العمالية الفرنسية التي تأسست في موطنهم من قبل الفرنسيين.[1] في الجزائر كانت نسبة المنخرطين قبل الحرب العالمية الأولى ضعيفة وهذا راجع إلى أن المستوطنين الأوروبيين هم الذين كانوا المسيطرين على سوق العمل والقطاع الصناعي حيث مثل الجزائريون نسبة 9% من الفئة العمالية، وهذا الأمر من الطبيعي أن ينعكس على نسبة إنخراط العمال الجزائريين في النقابات الفرنسية الموجودة آنذاك[2]، لكن بعد الحرب العالمية الأولى قد تغير الوضع الذي كثفت فيه الهجرة العُمالية نحو فرنسا حيث ساهمت في تكوين طبقة عمالية جزائرية فعالة في المهجر، لعدم وجود قيود قانونية تمنعهم من الإنضمام إلى النقابات الفرنسية فهذا الأمر ساعد على تبلور الوعي النقابي لديهم ، كذلك في الجزائر ساهم اتساع سوق العمل المأجور إلى زيادة نسبة مشاركة الجزائريين في النشاط النقابي خاصة بعد 1932 ، وهي السنة التي إعترف فيها المستعمر الجزائريين بالحق النقابي.[3]

[1] نفسه، ص 401.

[2] إبراهيم شرع الله، مرجع سابق، ص 288.

[3] إدريس بولكعيبات. مرجع سابق، ص 150-151.

إلا أنه لا يخفى عنكم أن الفترة ما بين 1919 1939، عرفت ضعف في عدد النقابيين الجزائريين رغم بعض التغيرات التي حدثت ، فنجد من أصل 90 ألف عامل سنة 1935 يوجد حوالي 45 ألفا عامل جزائري فقط، ومن بين 10 آلاف منخرط يوجد ألف جزائر فقط أي ما نسبته 10% من مجموع النقابيين الفرنسيين[1] لكن العدد إزداد ليصل ما بين 40% و 50% من العمال الجزائريين داخل إلا ((C.C.T[2]وقد تمكن الجزائريين من إحراز تقدما كبير داخل النقابات الفرنسية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكنوا من الدخول ضمن لجنة التنسيق التابعة للكونفدرالية العامة للشغل ونيل مناصب قيادية فيها وذلك سنة 1950م، وتزيد عدد المنخرطين داخل هذا اللجنة بعد تغير أسمها إلى الإتحاد العام للنقابات الجزائرية ، حيث وصل عدد الجزائريين فيها بنسبة 60% و على مستوى اللجنة التنفيذية (34من أصل 54 عضوا).[3]

أما في المغرب فقد شهدت ضعف في الإنخراط داخل النقابات الفرنسية ويعود هذا إلى إصدار الإقامة العامة مرسوم 2 جوان 1938 الذي منع المغاربة من الإنخراط في النقابات الفرنسية، وهذا المنع بقى ساري المفعول إلى غاية 12 سبتمبر 1955، حيث اعترف صريحا بالحق النقابية للمغاربة وكان هذا التصريح يخص المأجورين والعمال الزراعين ومع هذا لم يمنع المغاربة من الانخراط داخل النقابات حيث إنخرط المغاربة أو بالأحرى إندمجوا في الكفاح النقابي السري منذ سنة 1945 ، وكان أول إتحاد ضمن العمال المغاربة وهو إتحاد النقابات للمغرب وهو فرع من (C.G.T).[4]

حيث قام هذا الإتحاد رغم الموانع التي وضعتها الإقامة العامة، إستمر في تجنيد المغاربة وتشجيعهم على الانخراط بأعداد كبيرة من أجل إرضاخ الإقامة العامة أمام الأمر الواقع وصل عدد مع سنة 1945

[1] عبد العزيز راجعي، العمل النقابي في الجزائر، مرجع سابق، ص 173-174

[2] عيسى بوزغينة، مرجع سابق، ص 97.

[3] احمد أمين ساك، النشاط النقابي، مرجع سابق، ص 403.

[4] طيب بوعزة، مصدر سابق، ص 31-32

إلى 30.000 من بين 50.000 منخرطا و يعتبر هذا الرقم مهما إذا ما قارنه بعدد النقابيين في سنة 1996 لم يكن يتجاوز نصف ذلك الحجم، ولقد كشف الإتحاد حملات تجنيد المغاربة وأصبح الإتحاد قوة ذات جاذبية للعمال المغاربة ، وأنتج لنا الإتحاد وضعية جديدة حيث تمكن المغاربة للوصول إلى مراكز القيادة داخل النقابات الفرنسية، كذلك أصبحوا يحضرون الاجتماعات النقابية منذ سنة 1946م، وتميزت هذه السنة بالعديد من الإنجازات لصالح النقابيين المغاربة، حيث أصبحوا يستقبلون كوفود من طرف مصالح الإقامة ويمثلون الإتحاد في مؤتمرات في كل من الجزائر وتونس، ويعود هذا الإنفتاح إلى تعيين المقيم العام جديد "إبريك لايون " ، ولقد توالت نجاحات التي أحرزها النقابيين المغاربة في انخراطهم داخل الإتحاد و قد برز هذا النجاح من خلال مشاركة المغاربة في أعمال المؤتمر الرابع حيث وصل عدد المغاربة المتدخلين 15 مندوبا مغربيا من ضمن 33 متدخلا.[1]

كذلك خلال هذا المؤتمر للأول مرة يتم فيه تعين مغربي في شخصية " أحمد الطاهر" في منصب أمينا عاما إلى جانب كاتب عام فرنسي[2] ،كذلك فقد تزايد عدد المنخرطين المغاربة داخل اللجنة التنفيذية حيث كان في سنة 1945م فيها سوى مغربي واحد وهو "المكي بن عبد النبي" ليتصاعد العدد إلى سبعة مغاربة في اللجنة المذكورة، بينما إحتل مغاربة آخرون مناصب قيادية على مستوى الفيدرالية أو النقابة أو الإتحاد المحلي مثل : الشوفاني محمد (النقل الحضري بالرباط)، الناصر (البحرية بالبيضاء) ، قاسم (امفوت)، بن علي ، طيب بن بوعزة، (مناجم بالجردة)، وغيرهم كثير وهكذا كان إنخراط العمال المغاربة داخل النقابات الفرنسية رغم الموانع التي وضعتها الإقامة العام أمام انضمامهم.[3]

3- نشاطهما تحت تأطير الكونفدرالية العام للشغل (C.G.T)

[1] شكيب أرسلان، مرجع سابق، ص 6-7.

[2] ضبف بوعزة، مصدر سابق، ص 34.

[3] شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص 8.

والجدير بالذكر أن نشاط كل النقابات كان تحت تأطير الكونفدرالية العامة للشغل(C.G.T) وسبب ذلك أنها هي نقابة الوحيدة التي شملت كل النقابات طبقا للقانون 1884، حيث تم تنظيم المنظمات النقابات داخل الجزائر على هيكلي الشكل الأفقي والذي كان يضم إتحادات المقاطعات ثلاثة: الجزائر، قسنطينة، وهران، التي تشمل كل النقابات التابعة للمقاطعات التي ترتبط مباشرة بباريس، أما الشكل الثاني، فهو المستوى العمودي ويضم فيدراليات الأسلاك المهنية والمقاطعات التي بدورها تجمع الفروع النقابية للمؤسسات لنفس النشاط هذا التنظيم كان سائدا إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.[1]

إلا أن النقابات في الجزائر كانت على إرتباط وثيقا بالكونفدرالية (C.G.T)وقد إستمر هذا إلى غاية سنة 1956، حيث ظهرت أول نقابة جزائرية مستقلة وتمثلت في الإتحاد العام للعمال الجزائريين.(U.G.T.A،)، على الرغم من التطورات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية التي سمحت بتكوين مراكز نقابية وطنية، بقيادة جزائريين لكنها كانت دائما تحت وصاية النقابة الفرنسية أي تحت رعاية الكونفدرالية العامة للشغل، فقد إكتسب الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية على أثر التغيرات التي حدثت على مستوى السياسي ليس حق في الإنخراط فقط بل مشاركة في القيادة فرق النقابية أو المنظمات نقابية على المستوى الجهوي أو الوطني وهكذا نشأت مراكز نقابية التي قادها

جزائريون كانت تعمل للتنسيق مع النقابة الفرنسية القوية وهي الكونفدرالية (C.G.T)، حيث كانت تطبق سياستها وتوجيهاتها وتناضل إلى جانبها الإضرابات والمطالب المختلفة.[2]

أما بخصوص المغرب الأقصى فالحركة النقابية عرفت نوع من الانفراج في سنة 1924 ، حيث تم الاعتراف بالحق النقابي للموظفين ، هذا الأمر سمح للحزب الإشتراكي، بتزعم على العمل النقابي في المغرب الأقصى بإعتباره ، أحد فروع النقابية الفرنسية العمالية في مدينة الرباط، نجح في تشكيل فروع له ما بين 1924 م و 1926، لكن بسبب المشاكل التي طرأت داخل الفيدرالية الإشتراكية بالمغرب جاء بعده تأسيس إتحاد النقابات الاتحاد الجهوي (C.G.T) وكان هذا في جوان 1950 ، وقد حاولت

[1] حسن زبير، ظروف بروز، مرجع سابق، ص 9.

[2] مصطفى عشماني، احمد العلاوي، مرجع سابق، ص ص 164-165.

الحركية الوطنية تكوين حركة نقابية وطنية إلا أن الإقامة العامة، لم تسمع بذلك وإكتفت بالترخيص للمغاربة بالحق الإتحادات فقط.[1]

إن هذا الإتحاد الجهوي للنقابات الموحدة بالمغرب الأقصى كان عضوا في الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) ، فقد على الإتحاد من التراجع بسبب التسمية التي تم اعتمادها في مؤتمر جانفي 1937 وهي (إتحاد النقابات الموحدة بالمغرب الأقصى) التي كانت ترمي إلى تأكيد أصالة و إستقلالية الحركة النقابية في المغرب، وذلك بسبب حذف كلمة من "الجهوي" ، إلا أن هذا لم يغير من الواقع شيء حيث ظلت التنظيمية النقابية تابعة للنقابات الفرنسة الأم، التي تم تأسيسها بعد 1942 وهذا يدل على إستمرار تبعية الحركة النقابية المغربية ، للحركة النقابية الفرنسية ، من حيث التوجه والتأثير ويؤكد هذا الكلام الزيارة المتعددة للأطر و زعماء النقابة الفرنسية الأم للمغرب نذكر منهم Julien Racdmond في نهاية أفريل 1944م droise croizat)) في نوفمبر 1944 (mond Hennimay) أوائل ماي 1945.[2]

4- علاقتها بالنضال السياسي:

الجدير بذكر أن الحركة النقابية في كل من الجزائر والمغرب قد عرفت تحول جذري بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا التحول جاء نتيجة تغيرات التي عرفتها الساحة السياسية على مستوى الدولة المستعمرة، فقد ساهمت مئات التغيرات من تحقيق إستقلالية الحركة النقابية الجزائرية والمغربية عن الحركة النقابية الفرنسية ما أفرز عن تأسيس حركة نقابية جزائرية ومغربية مستقلة.

حيث تمثلت هذه الحركة المستقلة في الجزائر في ما يسمى " الإتحاد العام للعمال الجزائريين" الذي تم الإعلان عن تأسيسه في يوم 24 فيفري 1956[3] ولقد سبق وذكر تفصيل حوله وحول برنامجه وهياكله.

[1] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص ص 268-269.

[2] شكيب أرسلان، مرجع سابق، ص 4.

[3] عيسى بوزعينة، مرجع سابق، ص 107.

أما بالنسبة للحركة النقابية المستقلة في المغرب الأقصى وقد تمثلت في (الإتحاد المغربي للشغل) الذي جاء الإعلان عنه بعد أن قام الإتحاد العام للنقابات بالمغرب بالانفصال عن (C.G.T) ليصبح بذلك مركزا نقابي مستقل، وتم الإعلان على تأسيسه هذا الإتحاد في يوم منه مارس 1955.[1]

أما بخصوص التي إشتركت فيها النقابة الجزائرية مع النقابة المغربية، نجدها العلاقة جمعت كلى الطرفين بجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير لكل من هذان البلدان فنجد أن في الجزائر قد وجدت علاقة جمعت الإتحاد العام للعمال الجزائريين بجبهة التحرير الوطني، وما يؤكد ذلك انه عند تأسيس الإتحاد قام مناضلي الجبهة الوطنية بالإسراع والإعلان عنه وكان ذلك يوم بات 24 فيفري 1956 ورغم وجود انفصال تنظيمي بين الاتحاد والجبهة، إلا أن العلاقة بينهما ظلت وثيقة إذ شارك الإتحاد بقوة في النضال الوطني إلى جانب الجبهة داخليا وخارجيا، مما جعله جزء أساسي. من الحركة الوطنية واستمر هذا الإرتباط حتى بعد الإستقلال، بل ظل قائما حتى في ظل التعددية. الحزبية والنقابية وكتأكيد أيضا على هذه العلاقة التصريح الذي قام به الإتحاد العام للعمال الجزائريين ضمن برنامجه أنه يعتبر النضال من أجل الإستقلال الوطني من أولوياته.[2]

كما كان للإتحاد نفس أهداف جبهة التحرير[3] الوطني ولم تقتصر علاقة الإتحاد على جبهة التحرير فقط بل شملت جيش التقوير، وذلك من خلال النشاط الذي قام به الإتحاد، حيث نظم موجة من الإضرابات والمظاهرات على مستوى الداخل والخارج، وقد سبق وأن ذكرنا ذلك بتفصيل في الفصل الثاني كانت هذه الإضرابات ذات طابع سياسي ، هدفت إلى تدعيم العمل العسكري لجيش التحرير الوطني، وكذا النشاط الدبلوماسي في الخارج[4] و قد كانت سلسلة الإضرابات التي يقوم بها الإتحاد أيضا عبارة عن إستجابة لنداء التحرير.[5]

[1] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص 270.

[2] عمر ثامري، التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص حقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر 1، 2013، ص 30.

[3] ادريس بولكعبيات، مرجع سابق، ص 152.

[4] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص 277.

[5] ادريس بولكعبيات، مرجع سابق، ص 152.

وهذا كله يثبت العلاقة التي جمعت الإتحاد بالجبهة، وما يؤكد هذا الكلام إضراب ثمانية أيام الذي حدث بالإتفاق بين الإتحاد وجبهة التحرير الوطني حيث بفضله تم الاعتراف من قبل المنظمات الدولية سواء النقابية أو السياسية كالأمم المتحدة بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين الممثل العمال الجزائريين، وجبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري، كذلك العديد من النقابين الإتحاد انخرطوا ضمن صفوف جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وذلك عندما اضطر الاتحاد العمل بسرية.[1]

أما في ما يخص الحركة النقابية المغربية فقد جمعت الإتحاد المغربي للشغل منذ تأسيسه علاقة وطيدة بجبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، حيث كان الاتحاد من بين الوسائل التي إعتمدتها المقاومة أي جبهة التحرير من أجل التوسع داخل الطبقة العاملة وتنظيمه من أجل خدمة مصالحها، وقد كان الاتحاد من بين احد حلقات حركة التحرير الوطني، وقد ذكر هذا الكلام سابقا ولابأس اذا أعدنا التذكير به أن الاتحاد جاء في الأساس نتيجة التطورات التي حدثت داخل الحركة التحرير الوطني[2] و ما يؤكد هذا العلاقة أن مطالب الإتحاد المغربي للشغل جمعت من المطالب الحركة النقابية و مكالب المقاومة المسلحة و كإثبات آخر المؤتمر التأسيسي لهذا الاتحاد كان في احد إحياء التي كانت خاضعة لسيطرة قيادة المقاومة المسلحة بالدار البيضاء.[3]

و أهم ما يميز النشاط السياسي النقابي الخارجي في كلا البلدين إهتمامه بالقضايا المغاربية والمنطقة ككل، فقد عبرت منابر النقابات داخل كل من الجزائر والمغرب سواء في الصحف أو الاضرابات أو الندوات والمطالب على خيارها و مبدأها اتجاه إنهاء حالة الإستعمار بالمنطقة و نبذ السياسة الإستعمارية القائمة على الهيمنة والتسلط الإقتصادي الذي كان له تبعات سلبية على السكان المغاربة عامة .

[1] مصطفى عمشاني، احمد العلاوي، مرجع سابق، ص 169.

[2] عبد اللطيف المنوني، محمد عياد، مرجع سابق، ص 37.

[3] كوثر هاشم، مرجع سابق، ص 279.

وتجسدت مظاهر الدعم والنضال الوحدوي في الكثير من المواقف ابرزها وحدة المطالب و التنديد بالتعسف و الإستغلال للعامل الأهلي و حالات التضييق والتنكيل بالزعماء النقابيين كاغتيال فرحات حشاد و ما أثاره من استنكار مغاربي غير مسبوق .

الخاتـــــــــــــــــــــمة

وفي الأخير من خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من إستخلاص المجموعة من النتائج وهي كالآتي:

– إن ظهور النضال العمالي داخل كل من الجزائر والمغرب، لم يأتي من العبث بل كان عبارة عن نتيجة للقمع و الإستغلال الذي فرضه الإستعمار الفرنسي على كل من الجانب الإقتصادي والإجتماعي التمييز وسياسة التميز التي كانت دائما حاضرة بين العمال المغاربة والعمال الأوروبية، وهذا الأمر دفع بالعمال المغاربة بالتفكير بالانخراط ضمن النقابات الفرنسية مع العلم أن نشأت الحركة النقابية داخل الجزائر و المغرب جاءت مع مجيئ الإحتلال الفرنسي، إلا أن الإدارة الفرنسية فرضت عدة قيود على العمل النقابي، وهذه القيود عرقلت عملية الإنخراط العمال الجزائريين والمغاربة داخل هذه النقابات.

– لقد نجح العمال المغاربة من فك القيود التي فرضتها الإدارة الفرنسية على النشاط النقابي وتمكنوا من الإنخراط تحت لواء النقابات الفرنسية كخطوة أولى منهم نحو التحرر الإقتصادي والإجتماعي وكذا السياسي، ويعود الفضل في هذا النجاح زيادة الوعي بأهمية العمل النقابي الذي ساهم فيه عامل الهجرة اليد العاملة لفرنسا، كذلك بفضل الأعمال النضالية التي قام بها العمال من إضرابات و إحتجاجات.

– شهدت الحركة النقابية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى تطورات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي كانت لها إنعكاسات على المستعمرات وهذه الإنعكاسات ساهمت في زيادة الوعي الوطني والفكر الإستغلالي داخل الطبقة العاملة، فهذا الأمر دفع بالنقابيين الجزائريين والمغاربة المنخرطين ضمن النقابات الفرنسية التفكير الفعلي في الإستقلال عن هذه النقابات وتأسيس نقابات وطنية مستقلة، حيث تحقق هذا الأمر بظهور الإتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر و الإتحاد المغربي للشغل في المغرب.

– لقد لعبت الحركة النقابية الجزائرية المتمثلة في الإتحاد العام للعمال الجزائريين دورا فعال في النضال السياسي للبلاد ويتضح ذلك من خلال برنامجه الذي كان له إرتباط واضح ببرنامج جبهة التحرير الوطني وكذلك من خلال النشاط داخل البلد الذي كان دائما ملبيا إلى نداء الجبهة مثل أضراب ثمانية أيام .

– كما أنه كان له نشاط هام خارج التراب الوطني من تنظيم إضرابات ومظاهرات وتأسيس الودادية كان الداعم الأساسي للثورة التحررية متحين المال والتعبئة الجماهيرية.

– أما عن الإتحاد المغربي الشغل في المغرب، فقد كان في أساسه عبارة عن وسيلة من بين وسائل مقاومة ، فقد كان مساندا لها ويقدم لها الدعم من خلال قيام بالتعبئة الجماهيرية وذلك بتنظيم سلسلة من الإضرابات، فقد كان وسيلة ضغط فحلة داخل الساحة المغاربية .

– فلا يخفى أن لكل فعل ردة فعل فنتيجة لهذا النشاط النضالي الذي أظهرته الحركة النقابية الجزائرية والتي تمثلت في الإتحاد العام للعمال الجزائريين والحركة النقابية المغربية المنقلة في الإتحاد المغربي للشغل، نتج عنه ردة فعل عنيفة وشرسة من الإدارة الإستعمارية والي تمثلت في شن حملة اعتقالات وتقتيل و مصادرة الممتلكات النقابية وحل الصحف النقابية.

– أن التجربة النقابية كل من الجزائر و المغرب إتخذت الطابع الإشتراكي في كثير من النقاط و اختلفت في أخرى، فنجد من بين النقاط التي إشتركت بينها الموانع القانونية التي منعت العمال المغاربة والجزائريين من الإنخراط داخل النقابات الفرنسية كذلك أن الانطلاق الأول للحركة النقابية المغاربية كانت داخل النقابات العربية.

وأن كل من الحركتين كانت لها علاقة وطيدة بالجبهة وجيش التحرير، كذلك أن كل منهما جمعته في بداية الأمر علاقة بالكونفدرالية العام للشغل، أما عن أوجه الاختلاف فنجد الحضور الأول كان لطبيعة الإستعمار أختلف بين إستعمار مباشر ونظام حماية كذلك علاقتها بالسلطان داخل البلد إلى جانب علاقتها بالنقابات العالمية.

– لقد شاهدنا من خلال النشاط السياسي للإتحاد المغربي للشغل، أن النشاط النقابي في المغرب قد إرتكز في المنطقة الفرنسية على عكس نظرته في المنطقة الإسبانية وهذا يعود إلى عدة عوامل منها أن هذا

النشاط في بداية الأمر ظهر من خلال الإدارة الفرنسية من خلال قانون 1884 وكذلك يوجد سبب أخرى وهو تشجيع عملية الاستيطان وزيادة النفوذ الفرنسي داخل الأراضي المغربية.

– أن العمل النقابي ساهم في تشكيل الوعي الوطني خلال الحقبة الإستعمارية و إرتباطها بالنشاط السياسي كوسيلة ضغط لكسب الحقوق المشروعة إضافة إلى أن المنتسبين للنقابات شكلوا قوة دفع موازية حملت صبغة سياسية وكان لها تأثير على المشار النضالي الذي إستكمل وقاد عملية البناء مرحلة ما بعد الإستقلال .

الـــمـلاحـــق

الملحق رقم (01): أول أمانة عامة للإتحاد العام للعمال الجزائرية 24فيفري 1956م

1. بن عيسى عطاالله (أمين عام مساعد) 2.حبيب محمد 3. جرمان رابح (أمين وطني) 4. عيسات ايدير (أمين عام)
5.رباح سليمان 6. علي يحيى عبد النور عبد المجيد (أمين وطني) 7. قايد طاهر 8. بورويبة بوعلام (أمين وطني)
9. زيوي محمد 10. لميني عمر 11. حناشي مقبوف 12. بوجلال علي 13. بورويبة حسان

أول أمانة عامة للإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1956

1

[1] مصطفى بطراوي، مرجع سابق، ص122.

الملحق رقم (02): شعار الإتحاد العام للعمال الجزائريين

الملحق رقم: 01 شعار الاتحاد العام للعمال الجزائريين

1

[1] البشير زهاني، النشاط الخارجي، مرجع سابق، ص465.

الملحق رقم (03): نص البيان الذي أصدره الإتحاد المغربي للشغل

نص البيـان

نظرا لكون مركزية نقابية حرة ومستقلة تتمتع بثقة الطبقة العاملة المغربية، قادرة وحدها على تحقيق الآمال المشروعة للعمال بالمغرب، فقد تقرر بالدار البيضاء تأسيس لجنة للتنظيم من أجل إرساء وتطوير الحركة النقابية بالمغرب.

- تعلن اللجنة أن من بين أهدافها خلق نقابات حرة مفتوحة أمام كل العمال بدون تمييز في العرق والدين والجنس والمهنة.
- تطالب باصدار تشريع يسمح لجميع العمال بتأسيس نقابات، اتحادات، جامعات، ومركزيات برغبتهم، واختيار ممثليهم بحرية في أجهزة التسيير طبقا لمبادىء الاتفاقية الدولية حول الحركة النقابية.
- تدعو كل العمال بالمغرب، بقطع النظر عن ظروفهم الاثنية والسياسية والفلسفية والدينية، إلى الانخراط والتنظيم والنضال الديمقراطي في إطار هذه

والفلسفية والدينية، إلى الانخراط والتنظيم والنضال الديمقراطي في إطار هذه

المركزية النقابية المغربية التي هي قيد التكوين.
- توجه اللجنة نداء أخويا إلى جميع المنظمات النقابية في العالم الحر، وتطالب مساندتها الفعالة.

في 5 يناير 1955

عن لجنة التنظيم

الطيب بن بوعزة

1

[1] طيب بن بوعزة، مصدر سابق، ص50.

الملحق رقم (04): صورة للأعضاء التأسيسين للإتحاد المغربي للشغل

[1]

الملحق رقم (05): نقابيو الإتحاد العام للعمال الجزائريين بمعتقل"بوسوي-الضاية سيدي بعباس" 24 فيفري 1957.

[2]

[1] طيب بن بوعزة، مصدر سابق، ص 77.
[2] مصطفى بطراوي ، مرجع سابق، ص127.

قائمة المصادر والمراجع

- المصادر:

1- الحاج مصالي ، مذكرات مصالي الحاج 1898 - 1938 م، تر: محمد المعراجي ، تص: عبد العزيز بوتفليقة منشورات ANEP، الجزائر ، 2007 .

2- بن بوعزة طيب ، ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، تر: عبد الله رشيد، ط1 مطبعة دار النشر المغربية ،المغرب ، 1992م .

3- بن جلول عبد المجيد ، هذه مراكش ، ط 1، مطبعة الرسالة ، القاهرة، 1949.

4- بن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر 1954م ، تر: مسعود حاج مسعود ، ط2 ، دار الشاطبية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012.

5- رمضان عبان ، تعريب : زينب زخدوف ، ط 2، وزارة المجاهدين الجزائر 2008م.

6- روبير آجيرون شارل: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدان ، بيروت، 1972.

7- سليمان جورج، المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 / 1956م، تر: محمد المؤيد، ط1، مجلة أمل، المغرب، 2014م

8- عياش البير، الحركة النقابية بالمغرب مغربية الحركة 1943 - 1918، تر : نور الدين سعودي، ج 2، مجلة الأمل ، المغرب، 1997.

9- عياش البير، الحركة النقابية في المغرب، تر: نور الدين سعودي ، ج 4 ، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب، 1988م

10- فاسي علال، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأول، مطبعة نهضة مصر،مصر، 1955.

11- القادري أبو بكر مذكراتي في الحركة الوطنية ، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، دار البيضاء، المغرب ، 1992.

12- مرقص الياس ، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ، ط1، دار الطليعة ، بيروت،لبنان، 1964م

13- وزاني محمد حسن ، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية حرب الريف ، ج 2 ، مؤسسة محمد الحسن الوزاني ، المغرب، دس.

- المراجع " الكتب"

1- إحدادن زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954م - 1962م ، ط1، مؤسسة إحدادن ، الجزائر 2007م .

1- آيت مدور محمود ، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 - 1962 م الجزائر وتونس نموذجا، شهادة لنيل شهادة ماجستير تخصص تاريخ الضغتان الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسطة المغرب - أوروبا ، قسم تاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2008.

2- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر، من 1830 إلى 1989، ج1 ، ط1، دار المعرفة ، الجزائر، 2006.

3- بن العقو ن عبد الرحمان بن إبراهيم ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936 م ، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.

4- بو عزيز يحي ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954) ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

5- التازي عبد الوهاب ، الحماية الفرنسية بدئها نهايتها حسب إفادات معاصرة ، تعريب : عبد الهادي التازي، دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء – المغرب.

6- تفاسكا أحمد ، تطور الحركة العمالية في المغرب 1919 -1939 ، دار ابن خلدون ، بيروت، 1980.

7- التميمي عبد الملك خلف ، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي " المغرب العربي، فلسطين الخليج العربي " دراسة مقارنة ، عالم المعرفة ،الكويت، 1990.

2- ثامري عمر ، التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص حقوق ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق - بن عكنون، جامعة الجزائر، 01 ،2013.

8- جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر فيصل عباس، ط 2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ،1972.

9- حربي محمد ، الجزائر(1954-1962) (جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع)، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ، لبنان، 1983م.

الحركات الوطنية المغربية ، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقائد – الجزائر، 2020.

3- خلوفي بغداد ، الحركة العمالية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954 - 1962م ، لنيل أطروحة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2015.

10- داهش محمد علي ، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية و التغيير) ط 1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014.

11- داهش محمد علي ، المغرب في مواجهة إسبانيا، ط1، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2010.

12- داهش محمد علي ، دراسات في الحركة الوطنية واتجاهات الوحدوية المغرب العربي، اتحاد الكتاب ، 2004.

13- داهش محمد علي ، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،العراق، 2002 .

4- راجعي عبد العزيز ، المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924 -1962 ، شهادة لنيل المطروحة الدكتوراه ، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، كلية العلوم إنسانية والعلوم الإجتماعية. جامعة قسنطينة 02 في عبد الحميد مهري، الجزائر 2018.

5- زبيري حسين، النقابات المستقلة في الجزائر، شهادة لنيل أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012.

14- الزبيري محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984 .

15- الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، ط1، الإتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

6- زهاني البشير ، النشاط الخارجي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956- 1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، قسم التاريخ والآثار كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر الجزائر، 2024.

16- زوزو عبد الحميد ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربية 1919 - 1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 م .

7- سالك أحمد أمين ، النشاط النقابي والحركة الوطنية المغاربية في الجزائر وتونس – دراسة تاريخية ومقاربة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الحركات الوطنية المغاربية، قسم تاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، 2024.

17- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج10 ، دار البصائر، الجزائر، 2007 .

18- سلسة المشاريع الوطنية البحث، الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007.

19- السيد محمود ، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا ، تونس، الجزائر المغرب)، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر، 2000.

20- عباس محمد ، خصوصيات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2014.

21- عباس محمد الشريف ، الشهيد عيسات ايدير 1915 – 1959 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 2009

22- عباس محمد الشريف ، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب) ، ط خ ، وزارة المجاهدين، دار الفجر، الجزائر، 2005.

23- عبدون محمود ، شهادة مناضل من الحركة الوطنية ، ط1، دحلب، الجزائر، 2013.

8- العربي إسماعيل ، السياسية و الإستعمارية الفرنسية 1919- 1939 وتأثيرها السياسة و الاقتصادية الاجتماعية في بلدان المغرب العربي أطروحة لنيل شهادة الدكتورة. تخصص تاريخ

24- عزام تامر ، محمد سليم الدليمي ، الإدارة الفرنسية في المغرب 1939م – 1956 ، دار غيداء للنشر، عمان .

25- العلوي مولاي الطيب ، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، من أحمد العلوي ، منشورات زاوية ، الرباط ،2009.

26- عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانه، الجزائر، 2001.

9- قناش محمد ، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1954 - 1956 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة والإسلامية، جامعة السانية وهران، الجزائر، 2012.

27- المالكي أمحمد ، الحركات الوطنية و الإستعمارية في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994.

- المذكرات

28- مرقص الياس ، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، ط 1، دار الطليعة ، بيروت، 1964.

10- مسيكة محمد ، الحركة النقابية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مغاربية، قسم الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2014.

29- مغنينو أحمد ، ذكريات ومذكرات، ج 2 ، مطبعة بسارطيل ، المغرب، دس.

30- نجود ظافر ، ثوار وشهداء من الجزائر ، دار سحنون، الجزائر، 2013.

31- الورديغي عبد الرحيم ، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 - 1956م ، مطبعة المعارف، الجديدة، الرباط، 1992.

المقالات:

1- أرسلان شكيب ، حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب الإتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب 1943-1952، مجلة أبحاث، ع 13،المغرب، 1986.

2- أو عسو خالد ، " الفجرة المغربية إلى فرنسا (190 - 1974) أي موقع الشباب ،عمران، ع 06، 2017.

3- البزاز سعد توفيق ، " تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962"، مجلة التربية والعلم ،مج 19، ع 04، العراق 2012.

4- بزالة آسية ، عيسي ليتيم ، الاتحاد العام العمال الجزائريين والفيدرالية العمالية النقابات 4FS 1962-1956 مجلة الإحياء ،مج 20، ع 25الجزائر، جوان 2020.

5- بطراوي مصطفي ، النشاط النقابي التحرري ورد فعل الإستعمار الفرنسي منذ مطلع القرن العشرين وحتى الإستقلال، مجلة قضايا تاريخية ، ع 07، الجزائر، 2017.

6- بن شرقي ، عبد الإله الحركة النقابية ودورها في التعبئة الإجتماعية خلال الثورة الجزائرية ،مجلة الروافى،ع9، الجزائر، ديسمبر 2017.

7- بن عواج وهبية ، أمال علوان ، دور الإتحاد العام للعمال الجزائريين في التعبئة الشعبية ما بين 1956-1962"، مجلة آفاق فكرية ، مج 10، ع 01، الجزائر، ماي 2022.

8- بن فاطمة سامية ، مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961 م وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية ، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج 01 ، ع 04، جامعة العربي التبسي،تبسة،الجزائر،2017.

9- بن موسى محمد ، " سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956 1958 م "، مجلة قضايا تاريخية ، ع 02،جامعة إبن خلدون،تيارت،الجزائر، 2016.

10- بورغينة عيسي ، نشأت وتطور التنظيم النقابي إلى غاية الإستقلال، مجلة المربي، ع 16 ، الجزائر 2008.

11- بوسماحة سيف الدين ، يمينة شوط سعاد، قانون الجمعيات الفرنسي 1961 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية الجمعيات – التعاضد إيلات النقابات، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارة، مج 07،ع 02 ،الجزائر، د س.

12- بولكعيبات إدريس ، الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية الحجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية ، ع 12، الجزائر،2007.

13- توابتي إيمان ، ريمة سرور ، دور الإتحاد العام للعمال الجزائريين في تفعيل مسار الحركة التحررية النقابة لتأطير العمال أم منظمة جماهيرية لدعم الثورة؟"، مجلة هيرودوت ، مع 06، ع3، الجزائر 2022.

14- جمال قندل ، إضراب 5 جويلية 1956، الاستشراف المستقبلي للثورة الجزائرية.مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع،مج5، ع1،الجزائر،2018

15- الحجلي صهيب ، مقاومة المغرب للإستعمار بين الفعل السياسي والعمل المسلح جدلية قطيعة والإستمرارية ، مجلة المدارة التاريخية، مج 02، ع 05،الجزائر، مارس 2020.

16- حداد سارة ،" الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين (1900- 1919)، مجلة التاريخ المغرب العربي، مج 09، ع 02، الجزائر، 2023.

17- حمومي سفيان ، الحماية القنصلية الفرنسية بالمغرب القرن 19 دراسة إحصائية، مجلة الدكسوس ، ع 05، دار المنظومة ، السعودية، 2016.

18- حيمر صالح ، النشاط الثوري للإتحاد العام للعمال الجزائريين بالخارج 1956-1962 من خلال وثائق أرشيفة فرنسية، الحوار المتوسطي، مج12، ع 02، الجزائر،ماي 2021.

19- خلوفي بغداد ، الإعلام النقابي الجزائري ودوره أثناء الثورة التحريرية ، مجلة الإنسان و المجال، ع 01، ،الجزائر، 2015.

20- خلوفي بغداد ، الحركة الإضرابية للإتحاد العام العمال الجزائريين أثناء الثورة التحريرية من خلال الوثائق الأرشيفية ، مجلة الجزائرية للمخطوطات ، مج 13، ع 1، الجزائر، جوان2012.

21- خلوفي بغداد ، الودادية العامة للعمال الجزائريين " المساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع 07، الجزائر،2018.

22- خليفي عبد القادر ، أحداث 17 أكتوبر 1961 و دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، مجلة التاريخية الجزائرية، مج 03 ، ع 01، الجزائر، جوان 2019.

23- راجعي عبد العزيز ، العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919 -1939و هم محطات و مواقف ، مجلة التاريخية الجزائرية ، ع 04 ، الجزائر، 2017.

24- راجعي عبد العزيز ، مظاهرات الدعم السياسي للعمال الجزائريين إتجاه الثورة الجزائرية مظاهرات 17 أكتوبر 1961م أنموذجا"، مجلة البحوث التاريخية، مج 05، ع 02، الجزائر، 2021.

25- راجعي عبد العزيز ، التطورات النقابية في الجزائر خلال سنوات الجبهة الشعبية 1936- 1939م " ، مجلة المصادر، ع 29، الجزائر، د س.

26- راجعي عبد العزيز ، ظروف و آليات تشكل الحركة العمالية الجزائرية ما بين الحربين، 1919-1039.مجلة دراسات،مج8، ع7،جامعة قسنطينة2،الجزائر،2018

27- زاوي نبيل ، دور المنظمات الشعبية في خدمة الثورة التحريرية 1954م - 1962 (الاتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجا ، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج 04 ، ع 02 ، الجزائر، 2022.

28- زبيري حسين ، ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر 1980-1956، مجلة الدراسات في تنمية المجتمع،مج2، ع1،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2016.

29- زنو صلاح الدين ، السياسة الإستعمارية الفرنسية المتخذة ضد إضراب الثمانية أيام 28 جانفي- 1957- 04 فيفري 1957، مجلة مدارات تاريخية، مج 01، عدد خاص،الجزائر، أفريل 2019.

30- زهاني البشير ، " علاقات الودادية العامة للعمال الجزائريين مع اليسار الفرنسي (1957-1962) مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج 5هـ، ع 01، الجزائر،2022.

31- سالك أحمد أمين ، عبد المجيد بوجلة، الحياة النقابية في الجزائر المستعمرة 1884 -1919، مجلة أبحاث، الجزائر، 2021/10/13.

32- السبني عيلاني ، قراءة في التمثال النقابي والسياسي للاتحاد العام العمال الجزائريين على المستوى الداخلي والخارجي إبان الحرب الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 06، الجزائر، ديسمبر 2015.

33- سيد علي أحمد مسعود ، إسهامات العمال الجزائريين في أوروبا إبان الثورة الجزائرية الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا نموذجا 1956-1962، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 09، جويلية، 2015.

34- شرع الله إبراهيم ، " الظروف السوسيو تاريخية لنشأة وتطور النشاط النقابي في الجزائر، مجلة للدراسات التاريخية : مج 2، ع 04، الجزائر،جوان 2014.

35- العباسي عبد الله ، مراحل مقاومة الشعب المغربي للإستعمار، مجلة الأمل ، ع 25-26، وزارة الثقافة والاتصال، المغرب، 2002.

36- عشاني مصطفى ، أحمد العلاوي ، الحركة النقابية الجزائرية ، نشأتها، تطورها ونضالاتها : مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 04، الجزائر، 2019.

37- فاطمة كرومي ، مقاصد حقوق الإنسان عند الإمامين محمد الطاهر ابن عاشور و علال الفاسي، الحوار الفكري ،مج12، ع14 الجزائر، 2017 .

38- قويرصان خالد : نضال الحاج علي عبد القادر ضد الإستعمار الفرنسي بين الشيوعية والوطنية (1883 - 1949)، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 02، ع 02، 2024.

39- كاف موسى ، المسيرة النضالية للحركة النقابية في الجزائر قراءة سوسيولوجية ، مجلة معارف، ع 11، الجزائر، ديسمبر 2011.

40- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسية ، مج 04، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،لبنان،1990.

41- لرياس نبيلة ، إضراب ثمانية أيام والقمع الاستعماري في المنطقة المستقلة للجزائر 28 جانفي - 04 فيفري 1957م"، مجلة قضايا تاريخية ،مج 06، ع02 ، جامعة بوزريعة ،الجزائر،2021

42- لوصيف نوال ، الإتحاد العام للعمال الجزائريين - مسيرة إنجازات وتحدي ، مجلة قانونك، ع 09، الجزائر، 2021.

43- مريوش أحمد ، " مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17أكتوبر 1961 ، وأثرها على دعم الثورة التحرير ع 21.

44- مقلاتي عبد الله ، أحمد التليلي ومهمات الدعم التونسي للثورة الجزائرية، مجلة المصادر، مج 18،ع1، الجزائر، 31/ 01/ 2023.

45- المنوني عبد اللطيف ، التطور السياسي للحركة النقابية بالمغرب، المجلة الثقافية الجديدة -المغربية ، ع 13 ، المغرب، 1 مارس 1979م.

46- موساوي فاطمة ، جيلاني كوبيبي معاشو، العمل النقابي في الجزائر الإتحاد العام لعمال الجزائريين أنموذجا.، مجلة متون، مج 10، ع02، جامعة سعيدة،الجزائر،2017/03/14،

47- نارة عبد العزيز ، التحضير للإضراب أهدافه ومسيرته في ثمانية أيام - الإضراب العام في الصحافة وردود الفعل،مداخلة ضمن دورة تكوينية حول تحقيق المخطوطات، مخبر المخطوطات الجزائرية في أفريقيا.جامعة أحمد دراية،أدرار،الجزائر،2017

48- هاشم كوثر ، " دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الإستعمارية (تونس ، الجزائر المغرب)1920-1962م ، مجلة قيس، مج 01، ع 01، الجزائر، جوان 2018.

49- يحياوي عبد الوهاب، قراء في إضراب الثمانية أيام (28 جانفي – 04 فيفري 1957م)، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج3، ع3، جامعةالجزائر2،2017/06/15م

- مصادر ومراجع أجنبية

1- Essai sur Ristoire du mouvement ouvrier de 1920 & 1954, revue politique sealgaique cueturelle du parti de l'avant-garde Socialiste, révafution Socialiste, n. Alger, 1972.
2- LA LIBERTE, (A1, N17), 1952/02/29.
3- LA LIBERTE, (A3, N68), 1954/03/15
4- Travail (A6, N209) 1954/04/21.
5- LOUVRieR Algerien, nº1, 6 avril 1956
6- " la greve des jeur de 1957, un tournant cle dans l'internationalisation de la question algérienne, dimanche, 26 jenvier 2025,202502/ /13 https://www.aps.dz/algeria
7- -Mohamed LEBjAoUI, vérités sur la révolution algérienne.
8- Henri Routhiau, Yvon Gourhand, Le mouvement ouvrier d'Algérie (1954-1962)

- المواقع الإلكترونية

1- بحران وليد ،المهدي من حركة: ما الجديد الذي أنشب صحيفة الغارديان عن حياة المعارض المغربي الراحل؟ صدر 12/31/ 2021، تاريخ للإطلاع 2025/02/05.
Rittps://www.bbc.com.cn.ampproject.org

2- بن مسعود عبد القادر ، ترك الجيش الفرنسي لدعم ثورة الجزائر ... فرانسيس جونسون صديق جون بول سارتر الذي أسس شبكة دعم للثورة الجزائرية ،عربي بوست، صدر 05/09/2022- تاريخ الاطلاع https://arabic post.net - 25/02/2025

3- تاريخ للإطلاع 2025/ 02/ 20، https://areq.me

4- تاريخ للإطلاع 20/02/2025 - https://en.m.wikipedia.org

5- تاريخ للإطلاع 25/02/2025 - https:/www.medoualiya.com

6- رونية غاليس "المحجوب بن الصديق صدرhttps://www.almounadilaring، 2024/ 09/ 21، تاريخ الاطلاع2025/ 02/ 05.

7- رومانوس جو ، " الحراك النقابي في القطاع العام في فرنسا 1884- 1946: خطوات تصاعدية نحو اسقاط المحظور" ، موقع المفكرة القانونية ، صدر بتاريخ، تاريخ الاطلاع 15/03/2025 https://legal-agenda.com

8- هيكلة الإتحاد ، تاريخ الاطلاع 2025/ 02/ 09. Phttps://unt.mu

9- ولادة الاتحاد المغربي للشغل (UM) : من ولادة مسيرة ... إلى انحطاط بيروقراطي، صدر 24 مارس 18 عام، تاريخ الاطلاع 28/08/225 https://www.almounadila.info

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: إرهاصات ظهور وتطور الحركة النقابية بالجزائر و المغرب الأقصى (1919-1956)	
المبحث الأول: بوادر ظهور الحركة النقابية في كل من الجزائر و المغرب(الجزائر-المغرب)	**12**
1- عوامل ظهور الحركة النقابية في الجزائر- المغرب الأقصى	**12**
2- البوادر الأولى للعمل النقابي في الجزائر- المغرب الأقصى	**22**
المبحث الثاني: نشأة وتطور الحركة النقابية (الجزائر- والمغرب الأقصى)(1919-1956)	**24**
1- مراحل ظهور الحركة النقابية الجزائرية	**24**
2- نشأة الحركة النقابية المغربية	31
المبحث الثالث: النقابات المستقلة (الجزائر- المغرب الأقصى) (1955-1956)	40
1- تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين	41
2- تأسيس الإتحاد المغربي للشغل	44
الفصل الثاني: النشاط السياسي للنقابات المستقلة (الجزائر –المغرب الأقصى)(1955-1962)	

المبحث الأول: النشاط السياسي للإتحاد العام للعمال الجزائريين(1956- 1962)	50
1- نضاله في الداخل	50
2- النضال في الخارج	68
3- رد فعل الإدارة الفرنسية على نشاط الإتحاد	83
المبحث الثاني: النشاط السياسي للإتحاد المغربي للشغل(1955-1956)	85
1- نضاله التحرري	86
2- ردود الفعل الفرنسية تجاه هذا النشاط	88
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين التجربتين النقابيتين المغربية والجزائرية	
المبحث الأول: أوجه الإختلاف	91
1- طبيعة الإستعمار	91
2- علاقتها بالنقابات العالمية	93
3- علاقتهما بالسلطات الإستعمارية	96
المبحث الثاني: أوجه التشابه	98
1- قانون فالديك روسو 21 مارس 1884م	98
2- الإنخراط داخل النقابات الفرنسية	100
3- نشاطهما تحت تأطير الكونفدرالية العام للشغل(**C.G.T**)	103
4- علاقتهما بالنضال السياسي	105
الخاتمة	109
الملاحق	113

قائمة المصادر والمراجع	118
الفهرس	
ملخص الدراسة	

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	أول أمانة عامة للإتحاد العام للعمال الجزائرية 24فيفري 1956م	113
2	شعار الإتحاد العام للعمال الجزائريين	114
3	نص البيان الذي أصدره الإتحاد المغربي للشغل	115
4	صورة للأعضاء تأسيسين للإتحاد المغربي للشغل	116
5	نقابيو الإتحاد العام للعمال الجزائريين بمعتقل"بوسوي-الضاية سيدي بعباس" 24 فيفري 1957.	116

ملخص الدراسة بالعربية:

تناولت هذه الدراسة موضوع النشاط السياسي للنقابات المغاربية خلال الفترة الاستعمارية –الجزائر والمغرب الأقصى أنموذجا، حيث تمحورت إشكالية البحث في كيف ساهمت النقابات العمالية في كل من الجزائر و المغرب خلال الفترة الإستعمارية في الحركة السياسية و في ما تمثلت هذه الإسهامات، وفي هذا السياق قسمنا الموضوع إلى: مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة.

أما عن الفصل الأول فقد ابرزنا الظروف التي سبقت ظهور الحركة النقابية المغاربية والذي تضمن بوادر ظهور الحركة النقابية المغاربية ثم نشأة وتطور الحركة النقابية المغاربية وأيضا النقابات المغاربية المستقلة، أما عن الفصل الثاني مخصص لدراسة النشاط السياسي للنقابات المغاربة المستقلة في أوله تضمنت النشاط السياسي للإتحاد العام للعمال الجزائريين، ثم النشاط السياسي للإتحاد المغربي للشغل، أما في الفصل الثالث فتناولنا فيه دراسة مقارنة بين التجربتين المغربية والجزائرية والذي تضمن أوجه الاختلاف و أوجه التشابه.

أخيرا خاتمة إحتوت مجوعة نتائج التي تم التوصل إليها و هي أن ظهور النضال العمالي داخل كل من الجزائر والمغرب، لم يأتي من العبث بل كان عبارة عن نتيجة للقمع و الإستغلال الذي فرضه الإستعمار الفرنسي على كل من الجانب الإقتصادي والإجتماعي وسياسة التمييز التي كانت دائما حاضرة بين العمال المغاربة

الكلمات المفتاحية: النشاط السياسي– النقابات العمالية– الحركة النقابية.

Summary of the Study :

This study addressed the topic of the political activity of Maghreb unions during the colonial period, with Algeria and Morocco as a model. The research problem revolved around how labor unions in both Algeria and Morocco contributed to the political movement during the colonial period and what these contributions represented. In this context, we divided the topic into an introduction, three chapters, and a conclusion. As for the first chapter, we highlighted the circumstances that preceded the emergence of the Maghreb union movement, which included the beginnings of the emergence of the Maghreb union movement, then the emergence and development of the Maghreb union movement, as well as the independent Maghreb unions. As for the second chapter, it is devoted to studying the political activity of independent Moroccan unions. It initially included the political activity of the General Union of Algerian Workers, followed by the political activity of the Moroccan Labor Union. As for the third chapter, we dealt with a comparative study between the Moroccan and Algerian experiences, which included aspects of difference and similarityFinally, a conclusion containing a set of results that were reached, which is that the emergence of the workers' struggle within both Algeria and Morocco did not come out of nowhere, but was rather a result of the oppression and exploitation imposed by French colonialism on both the economic and social aspects, discrimination, and the policy of discrimination that was always present among Moroccan workers. Keywords: political activity, labor unions, trade union movement.